مسببات وآثار الطائفية:
دراسة تحليلية لبعض النماذج في المجتمعات الخليجية والعربية

د. علي الزعبي *

ملخص

استهدفت الدراسة الوقوف على مسببات الطائفية وآثارها، كما بحثت في آليات الحل والعلاج للمشكلات الاجتماعية والسياسية والأمنية المترتبة على انتشار الطائفية في مجتمعنا العربي. وقد حاولت الدراسة الجمع بين مستويين من التحليل: الكلي والجزئي. ولذا جاءت محاور الدراسة منسجمة مع الهدف الرئيس للدراسة، حيث أفردت الدراسة محورا للبحث يدور حول المغزى السوسيولوجي والدلالة السياسية للطائفية، ومحورًا آخر لتسليط الضوء على واقع المشهد الطائفي في بعض البلدان العربية. كما خصصت الدراسة محورين كاملين لمناقشة التراث النظري والأمبيريقي حول موضوع الدراسة. كما حاولت الدراسة تشخيص عوامل ومسببات الطائفية والبحث في الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة عليها، ثم طرح الآليات وسبل العلاج. وقد أكدت الدراسة من خلال هذه المحاور أن الطائفية صناعة محلية وعولمية في ذات الوقت، وتحتاج لمواجهتها مزيدا من البحث لخلق مجتمع إيجابي قادر على تعبئة الطاقات البشرية لخدمة الأهداف الاجتماعية، وتحقيق الانسجام الفكري والتعايش الديني والأيديولولجي.

* أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد بقسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت، حاصل على شهادة الدكتوراه من Wayne State University ميتشغن، الولايات المتحدة الأمريكية، في العام 1999.

The Causes and Effects of Sectarianism:
An Analytical Study of Some Gulf and Arabian societies

Ali Al-Zu'abi*

Abstract:

The study aimed to identify the causes and its effects, and discussed for the social, political and security problems, which follow the spread of sectarianism in our Arab society. The study tried to combine between two levels of analysis which are macro and micro analysis.

The axes of the study became in harmonious with the main objective of the study, which one of these axes, illustrates the sociological and political significance of sectarianism, and the other one is to highlight the reality of the scene of sectarian in some Arab countries.

This study, also, devoted two complete axes to discuss the theoretical and empirical heritage of the study. It, also, tried to analyze the factors and causes of sectarianism, and research in the social, economic, and psychological influences, and then put the mechanisms and means of treatment.

The study assured, through these axes, that the sectarianisms is local and global industry in the same time, which needs from us more researches to create appositive society, able to mobilize the human resources to serve the social goals, and to realize the intellectual harmonious, in addition to religious and ideological coexistence.

---

* Anthropologist Dep. Of Sociology & Social Work College of Social Sciences – Kuwait University

أولاً– مقدمة:

لقد أصبح التعدد الطائفي في مجتمعنا العربي واقعًا لا مفر منه، ولا يمكن الفكاك بعيدًا عنه، فقد صارت هناك خريطة للطائفية ترسم بدقة ملامح الأزمة في الوطن العربي وانقساماته المتجذرة في البنية الدينية والاجتماعية والسياسية. ولا شك أن الطائفية ترتبط بشكل مباشر بتشظي الهوية العربية وعدم تبلورها حتى يومنا هذا. فالشخصية العربية الآن تلتف حول هويات ومرجعيات متعددة ربما نجدها في القبيلة تارة، ونجدها في الطائفة تارة أخرى، وتجدها في الحزب السياسي تارة ثالثة ... وهكذا. الأمر الذي ينعكس في نهاية الأمر على حالة السلام الاجتماعي الذي تفتقده أغلب مجتمعاتنا العربية.

ولا أحد ينكر أثر العولمة في تشكيل ملامح الطائفية في الوطن العربي والمجتمعات الإسلامية على وجه الخصوص، فقد حظيت هذه المجتمعات بالنصيب الأكبر من مخططات العولمة، فهي مجتمعات تزخر بالمواد الأولية، كما أن مواقعها الاستراتيجية، تصلح لإنشاء قواعد عسكرية. فضلاً عن وجودها في أهم المناطق الملتهبة في العالم وهو الشرق الأوسط، حيث تم تصدير نظام العولمة إليها قصرًا في محاولة لمحو هويتها، وإثبات التبعية الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والسياسية للدول الكبرى. كل ذلك تم تحت أقنعة القيم وخلف ستر المبادئ[1].

فالبعد الثقافي للعولمة يستهدف طمس السيادة الثقافية، وتعريض النسيج الثقافي الوطني للتمزيق أو التفتيت، والذي يقوم في حقيقة الأمر على أسس إثنية وطائفية ضيقة. هذه التكوينات القومية يعدها الرأسمال المعولم عائقًا وحاجزًا أمامه وأمام السوق العالمية التي يهيمن عليها لذلك يسعى إلى تكسيرها وتفتيتها لأنه من الأسهل عليه دمج الكيانات الإثنية والطائفية الهشة في العالمية المعولمة، من دمج الأمم والتكتلات القومية الكبرى فيها. لذا، رأيناه يؤدي دورًا أساسيًّا في تفتيت الاتحاد السوفييتي ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، ويسعى إلى تفكيك الهند والعراق والسودان ومصر والجزائر وغيرها من الدول العربية والإفريقية والآسيوية[2].

ولعل أخطر تأثير تمارسه العولمة على الصعيد الديني، هو ظهور نزعات أصولية متطرفة. فنتيجة لسعي النظام العالمي الجديد الهادف إلى تسييد النموذج الأمريكي على العالم، وما يحمله من قيم متعددة، جاء رد الفعل متطرفًا من بعض المسلمين الذين انكفأوا على ذاتهم، وحاولوا الاحتماء من خطر الغرب بالرجوع إلى الماضي، والتعصب للدين تعصبًا أعمى، ورفض كل أشكال الحوار والتعايش[3].

من هذا المنطلق، استهدفت هذه الدراسة الوقوف على مسببات الطائفية وآثارها، كما تبحث الدراسة في آليات الحل والعلاج للمشكلات الاجتماعية والسياسية

والأمنية المترتبة على انتشار الطائفية في مجتمعنا العربي. وقد حاولت الدراسة الجمع بين مستويين من التحليل، هما المستوى الكلي (الحديث عن الطائفية على مستوى المجتمع العربي ككل)، والمستوى الجزئي (استعراض بعض النماذج العربية التي تعاني من الطائفية بهدف إبراز خصوصية التشكل الطائفي).

ثانياً– المشكلة، الأهداف، والمسوغات، والمنهج:

1 -مشكلة الدراسة:

تنحصر هذه المشكلة في الأمور التالية:

1 -مخاطر الانقسامات المتجذرة في البيئة الدينية والاجتماعية والسياسية في معظم الدول العربية، نتيجة التنوع الطائفي.

2 -الآثار السلبية المترتبة على تصدير ظاهرة العولمة قصداً إلى المنطقة العربية لمحو هويتها وإثبات تبعيتها الثقافية والاقتصادية والسياسية والإعلامية للدول الكبرى.

3 -ظهور نزعات أصولية متطرفة خلقت بيئة مليئة بالنزاعات الطائفية وما ترتب عليها من صراعات مسلحة.

2 -أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 -دراسة المداخل النظرية المختلفة المفسرة لظاهرة الطائفية، والآليات المطروحة لعلاجها.

2 -التعرف على نتائج الدراسات المختلفة حول موضوع الطائفية للاستفادة منها في معالجة الوضع الطائفي في دول الوطن العربي عامة.

3 -التعرف على مظاهر الطائفية في بعض الدول العربية للوقوف على أوجه التشابه والتباين بينها.

4 -الوقوف على الأسباب التي تقف وراء إذكاء النزعات الطائفية في البلدان العربية ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في هذا المجال.

5 -التعرف على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية للتعددية الطائفية.

6 -وضع تصور عام لبعض آليات المواجهة وسبل العلاج للمظـــاهر الخطيـــرة المترتبة على النزعات الطائفية؟

3 - اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

1 -تعتبر من الدراسات الهادفة إلى استطلاع الجذور الأولى للنزعات الطائفية في الوطن العربي، والوقوف على أسبابها وتداعياتها.

2 -تفيد في توفير المعلومات الخاصة بالتعددية الطائفية وآثارها السلبية على البناء الاجتماعي لدول الوطن العربي.

3 -تتيح المجال أمام الدارسين والباحثين وتشجيعهم على إجراء المزيد من البحوث والدراسات الجادة حول هذا الموضوع، وتغطية الجوانب التي لم تتعرض لها هذه الدراسة.

4 -تسهم في تفعيل دور الإصلاح الاجتماعي، وتحقيق الأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي، بعيداً عن الصراعات الطائفية والدينية والحزبية.

5 -مسوغات الدراسة:

تناولت الدراسة مجموعة من المسوغات من أبرزها:

1 -تعتبر من الدراسات الجادة والمتخصصة في دراسة الطائفية، والوقوف على أسبابها، وآثارها، ووسائل علاجها.

2 -تعالج معطيات الواقع الاجتماعي في بعض الدول العربية، وما يحدث فيها – الآن– من ثورات ونزاعات، ينطلق بعضها من نزعات طائفية كامنة، محاولة منها في وضع استراتيجية واضحة المعالم، للتصدي لهذه النزعات والدعوة إلى نشر السلام والأمن والاستقرار في ربوع الوطن العربي.

3 -الدعوات والنداءات المتتالية التي تطلقها وسائل الإعلام المختلفة وتبين مدى حجم المعاناة التي تتعرض لها شعوب المنطقة العربية من جراء هذه النزعات الطائفية.

5- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة بصورة أساسية في جمع البيانات والحقائق المتعلقة بموضوع الطائفية، على المنهج الوصفي التحليلي analytical descriptive method من خلال البحث المكتبي والوثائقي، وذلك بهدف التحليل والتفسير والنقد والمقارنة، واستخلاص النتائج. وهذا معناه أن البحث يقع في إطار الدراسات التحليلية، والتي تعتمد على تحليل التراث المرتبط بموضوع البحث (الطائفية)،

ومن ثَمَّ عرض المسببات التي تدفع بظهور النزعات الطائفية في البلدان العربية، وكذلك عرضه للآثار المترتبة على هذه الظاهرة، وأخيراً تحديد بعض الآليات التي تمكننا من مواجهة النزعة الطائفية، ومن ثَمَّ تخفيف حدتها عن طريق بعض العلاجات المجتمعية.

ثالثاً– الطائفية: مدخل تحليلي: المغزى السوسيولوجي والدلالة السياسية:

إن الميل للاجتماع ميل طبيعي امتلكه الإنسان منذ بدء الخليقة، ومنذ أن وجد الإنسان على الأرض وجد معه ميله الطبيعي للالتقاء مع أبناء جنسه. ولذلك لم يوجد ــ تاريخيًا ــ ما يدلل على وجود إنسان عاش بمفرده، بل إن الدلائل تشير إلى أنه كان وما زال مجتمعًا مع غيره من أبناء جنسه، بغض النظر عن شكل هذا الاجتماع سواء أكان بسيطًا أم معقدًا، حيث يكون الاجتماع المرتبط بالميل الطبيعي في بدايته بسيطًا؛ لأنه اجتماع غير واع ولا يستند إلى أهداف واضحة ومحددة، ولكن ما إن يجد الكائن البشري نفسه يحيا في جماعات حتى تبدأ مشكلات جديدة عليه مواجهتها[4] . منها على سبيل المثال مشكلات الهوية والانتماء التي تتمخض عنها مشكلات أخرى مثل الطائفية التي نحن بصدد مناقشة مسبباتها وآثارها في هذه الدراسة.

ولمسألة الهوية والانتماء وظيفتين جوهريتين، فمن جهة هي تكسب أعضاءها حسن الانتماء المشترك، بمعنى التضامن، وذلك من خلال توليد الاعتقاد بتماثلهم في الأحوال والمعتقدات والموروث الثقافي عمومًا، ومن جهة أخرى تعمل الهوية على إبعاد كل من لا ينتمي إليها وإقصائه عن تلك الجماعة أو الفئة. وعلى هذا فإن الهوية ومسألة الانتماء لا تتولد بذاتها، وإنما تتمخض عادة بفعل التباين والتمايز من الآخر الذي يتشارك في نفس المكان والزمان، بحيث تبرز التباينات المختلفة مثل اللغة والدين والأصل القومي والإثني والموطن الجغرافي ... وغيرها[5].

ومن ثَمَّ فنحن إذ نسلم باجتماعية الإنسان، فإننا لا نسلم بتطابق أو تشابه الاجتماعات الإنسانية، حيث يختلف كل اجتماع إنساني عن غيره بفعل عوامل عديدة تؤدي إلى بروز العديد من الظواهر الاجتماعية وما يتبعها من نظم بفعل وجودهم في حياة مشتركة تفرض عليهم التفاعل مع بعضهم البعض وما يحدث بينهم من رغبات مشتركة[6]. وبمرور الوقت تتحول تلك التكوينات الاجتماعية صوب التنافس فيما بينها للاستيلاء على مركز الدولة ومؤسساتها، حيث ظهور النزعات والنعرات الطائفية التي قد تدفع الكثير من الدول للدخول في حروب أهلية نتيجة لذلك[7].

والطائفية هي التصرف أو التسبب في القيام بعمل ما، بدافع الانتماء إلى مجموعة دينية معينة. وهذا ما يدفعنا للوقوف مليًا أمامها بما لها من تأثيرات سياسية بالدرجة الأولى من حيث قيام الأحزاب الطائفية بتعزيزها، وسحب الطائفة من حالتها الطبيعية أو العادية إن جاز التعبير، بما هي عليه كعنصر ضمن التكوين الاجتماعي بتمايزات تفسيرية وسلوكية، في إطار إحدى الديانات السائدة في المجتمع. وتحول الطائفية وأحزابها بالتالي قسرًا إلى فاعل سياسي جمعي بديلاً عن الأفراد المنتمين لها وخيارهم الحر الواعي. فتختصر المصلحة الوطنية بمصلحة الطائفية والهوية، وبالانتماء لها، يحتكرها الحزب الطائفي لتصبح مصالحه في مصالحها العليا. وتحل الطائفية حتى محل دينها الأصلي، ويسمو الحزب على الوطن، ويتحول الوطن إلى سؤال عبثي، لتصبح الصراعات المسلحة بين الطوائف لغة للتخاطب السياسي في المرحلة التالية، بما يرافقها من أيديولوجيات تبثها الأحزاب الطائفية المختلفة لتدعي زوراً استرداد حقوق اجتماعية أو اقتصادية، أو حمايتها والمحافظة عليها. يعزز هذه الحالة التركيب الاجتماعي العربي الزاخر بتعدد التركيب الثقافي الاجتماعي: طوائف وعشائر وقبائل وملل ونحل تخترق نسيجه؛ بل تعرضه للتمزيق، ويقف على أعتاب كل حقيقة من هذه الحقائق السوسيولوجية مشروع حرب أهلية كامنة، وفرصة اهتزاز لبنى الدولة، فهي مشروع كيان سياسي مُضمر للحزب السياسي المذهبي بديلاً عن الدولة الوطنية[8].

أما الطائفة" في معناها اللغوي فتعني جماعة أو فرقة من الناس يجمعهم مذهب واحد، أما "الطائفية" فتعني النزعة والتعصب لمذهب الطائفة. و"طائفية" مفهوم مشتق من (طاف، يطوف، طواف، فهو طائف). فالبناء اللفظي لمفهوم الطائفية يحمل معنى تحرك الجزء من الكل دون أن ينفصل عنه، بل يتحرك في إطاره وربما لصالحه. ويحدد الباحث الإيطالي في علم القانون "فرنشيسكو فينوكياريو" Francesco Finocchiario الطائفة الدينية بجماعة ذات طابع اجتماعي أو قل مجموعة من الأشخاص يربط فيما بينهم نظام اجتماعي معين له هدف ديني، ولكن في المفهوم الاجتماعي لا تعني الطائفة مجموعة من المؤمنين فحسب، بل إنها تشمل الانتماء الثقافي أيضًا، أي من الممكن أن يكون المواطن مارونيا أو سريانيا أو شيعيا بالمعني الاجتماعي– السياسي، وملحدًا دينيًا[9].

والطائفية، بمفهومها الخاص، تعني "استشراء التفرقة الرسمية وغير الرسمية بين المواطنين؛ نتيجة التحزب والتعصب سياسيًا واجتماعيًا بسبب الدين أو اللغة أو الأصل أو العرق أو الفئة"؛ حيث يشير مفهوم الطائفية إلى استخدام هذا التنوع الديني والإثني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة، أو النضال من أجل تحقيق مثل تلك المصالح والمزايا لزعماء أو أبناء طائفة معينة في مواجهة طوائف أخرى. وعادة ما تصبح الطائفية

بهذا المعنى ستارًا أو ذريعة تستخدم الدين كوسيلة لتحقيق أهداف دنيوية. فالمشاعر الدينية في بعض المجتمعات تعتبر من القوة بحيث تكون استثارتها وسيلة فعالة للتعبئة الاجتماعية والسياسية. ويلجأ البعض إلى مثل هذه الاستثارة كأداة تحفيز وضغط لتحقيق أهداف قد لا تمت للدين ــ كنسق ــ للقيم الروحية والإنسانية بأي صلة[10].

كما يُنظر إلى الطائفة باعتبارها كل مجموعة ذات خلفية دينية لها دور أو فعل داخل المجتمع هدفها امتلاك نفوذ وممارسة سلطة. وهي تطابق وتشمل المذاهب والملل والفرق والمدارس التي تستغل الدين من أجل أداء دور سياسي في المجتمع والدولة. والمقصود بالطائفية ومشتقاتها في هذا المجال هي كل نزعة سلطوية وعصبية وفئوية تستغل الدين من أجل التعبئة والنفوذ، وبالتالي هي بعيدة عن القيم الروحانية والمثل الدينية وتعاليمها؛ لأنها نوع من التحزب السياسي لأغراض دنيوية، وهي تسخر الدين وتستغله من أجل تحقيق أهدافها وبرامجها الخاصة[11].

والطائفية بهذا المعنى تعني شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة معينة تكونت وترابطت في ظل اعتقاد معين. وهذا الاعتقاد يكون من ورائه إما دافع ديني في طبيعته، يشعر الفرد بأن طائفته متميزة عن غيرها، وإما دافع شخصي نتيجة اتجاهات وأوضاع اجتماعية أو سياسية أو قومية تقبلها وترضى بها[12].

ومن ثَمَّ فإن الطائفية لا تشير بالضرورة إلى جماعات مختلفة دينيًا أو مذهبيًا، ولكن تمتد لتشمل الجماعات العرقية، بل ويستخدمها البعض للإشارة إلى جماعات صغيرة العدد تتمايزعن المجتمع الأكبر الذي تتواجد فيه[13]. وعلى هــذا تعتبــر الطائفية رمزًا وتجسيدًا للعزلة التي تعيشها بعض الجماعات ذات الصبغة الدينية أو العرقية، وهو ما يؤدي بدوره إلى قيام مجتمعات مفككة لا ترابط بين أفرادها، حيث تتكتل كل طائفة لتحمي نفسها من الطوائف الأخرى، ومن هنا يكون قيام الصراع الطائفي هو الأكثر احتمالاً[14].

كما يكشف مفهوم الطائفية عن وجهين متضادين: الأول، إيجابي: تعد الطائفية ميلاً فطريًا للإنسان إلى الطائفة التي يتفق معها عقائديًا ومذهبيًا وعرقيًا وجغرافيًا. والثاني، سلبي: يرتبط بالتعصب الطائفي وما ينجم عنه من أوهام وانحرافات تضاف إليه تأثيرات خارجية مرتبطة بمصالح خاصة، ويعمق هذا الاتجاه الشحن والتوتر الطائفي وما يرافقه من إلغاء الآخر، فيحول الطائفية إلى شكل من أشكال العنصرية. ومن أخطار تداعياته تنامي ظاهرة التكفير والاستخفاف بدم الآخر وممتلكاته ومقدساته.

ومن جانب آخر، كثيرًا ما تطرح الطائفية في المجتمع العربي في مواجهة

القومية أو بالأحرى الوطنية أو كبديل عنها. كما أن هناك من يربط بين الطائفية بوصفها النقيض للوطنية وبين التآمر الأجنبي على المصير والمستقبل العربي. وهناك من ينظر إليها من زاوية التباين بين قيم العلمانية والقيم الدينية. ويمكن القول هنا أن المجتمع السياسي العربي الراهن يعيش تحت شبح الطائفية والانقسامات العصبوية الدينية أو الجهوية أو القومية، بل إن هاجس الدويلات الطائفية لم يكن في أية حقبة أقوى مما هو عليه الآن، لدرجة أن هناك من يعتقد اليوم في العالم العربي أن الذي يحكم المنطقة أو يتحكم بسياساتها، إنما هو حلف طائفي أو حلف أقليات، وهناك من يعتقد ــ أيضًا ــ أن النموذج الإسرائيلي للدولة الطائفية المستلهمة لعقلية الأقلية المتطرفة أو المستعدة للتطرف هو الذي أصبح يقدم النموذج الملهم للعديد من النظم العربية[15].

ويبدو العالم العربي ــ من خلال ممارسات حكومية وكتابات وحلقات بحث وردود فعل أمنية وسياسية ومجتمعية ــ كما لو أنه فوجئ ببروز ظواهر الطائفية والمذهبية ترفدها ظواهر توتر إثني أو قبلي، رغم أن هذه الظواهر قد أنجزت صعودها إلى واجهة الواقع السياسي لتغدو مؤثرة إن لم تكن متحكمة بمجريات الأحداث والأجندات الحكومية[16].

ومن ثمَّ فقد أصبحت الطائفية من المشكلات التي تحتل المرتبة الأولى من اهتمام السياسي والباحث في العلوم السياسية والاجتماعية معًا في العالم العربي. وهي فضلاً عن ذلك إحدى أدوات الصراع السياسي والأيديولوجي في مجتمعنا[17]، ولكنه نظرًا لتعدد مستويات الانتساب، نجد أن هناك صعوبات موضوعية بالغة الدقة تصادف الباحث في مجال تحديد نقاط التمايز والتماس والتداخل بين الأوضاع القبلية والطائفية والطبقية والجهوية في خريطة الواقع الاجتماعي العربي المعاصر، مما يعقد كثيرًا من مهمة الباحث الذي يسعى لفهم خريطة الواقع الاجتماعي، بتضاريسه وتعقيداته وتشابك عناصره المتنوعة[18].

وجدير بالذكر هنا، أن تصنيف الجماعات الإثنية والطائفية على أساس المتغير الديني الطائفي يكتسب مغزى سوسيولوجيًا وسياسيًا فقط في الحالات التالية:

أولاً: حين يوجد تباين في المعتقد الديني وفي الممارسات المتصلة به بين أكثر من جماعة في نفس المجتمع.

ثانيًا: حين يكون هناك حد أدنى من التعايش والتفاعل بين هذه الجماعات.

ثالثًا: حين يكون الانتماء الديني أو الطائفي محورًا أساسيًا لعصبية الجماعة.

رابعًا: حين تترتب على هذه العصبية أنماط محددة للعلاقة بين هذه الجماعة وغيرها من الجماعات الأخرى التي تتمحور بدورها على عصبياتها الدينية

ـــ سواء كانت أنماط العلاقة هذه تسامحية، أو تنافسية، أو صراعية[19].

وعليه يمكن القول بأن المشكلة لا تكمن نهائيًا في وجود الطوائف أو الطائفية؛ إذ إنها تمثل جزءًا من النسيج الاجتماعي، ولكن تظهر مشكلة الطائفية عندما تبدأ الطائفة في أن تخل بمبادئ الوحدة الاجتماعية بين أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى انقسام فئوي حاد داخل المجتمع[20]. يترتب عليه مشكلات اجتماعية وأمنية حرجة.

رابعا: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الطائفية:

تعددت المداخل والمعالجات النظرية المتصلة بموضوع الطائفية، حسب تكوين الباحثين العلميين وأيديولوجياتهم والأهداف العلمية والعملية المرجوة من دراساتهم وأبحاثهم. والنظرية الاجتماعية في هذا الإطار أصبحت شكلاً من الممارسة الاجتماعية التي تقوم برسم صورة مكررة من الأشكال السائدة من النشاط الاجتماعي[21]. وفيما يلي عرض لبعض هذه المداخل[22]:

1 - المقاربات النظرية وطرح آليات مواجهة الطائفية:

1 - 1 الاقتراب التكاملي: Integration

يهدف هذا التوجه النظري إلى خلق هوية جامعة من خلال عملية الاندماج. ويرى أنصار هذا التوجه أن النزعات الطائفية تنشأ من الأحزاب الطائفية. ويلاحظ أن هذا الأسلوب الاندماجي هو الاقتراب المفضل لعلاج مشكلة التعددية المجتمعية في معظم الدول الديموقراطية، ويرتبط بالأساس بالجماعات المهنية داخل الدولة، كما يرتبط كذلك بالأقليات صغيرة الحجم المشتتة كالمهاجرين[23].

ويرفض أنصار هذا الاتجاه فكرة التقسيم كعلاج أو حل للصراعات القومية التي تنشأ داخل الدولة، ويرجعون ذلك إلى أن التقسيم يخلق مشاكل دائمة مثل[24]:

- أن التقسيم يقلل من إمكانية تبني الديموقراطية في الدول الناشئة عن التقسيم؛ لأنه في حالة التقسيم تنشأ أغلبية جديدة تقوم بدورها بقهر الأقليات الصغيرة في الدول الناشئة، كما أنه حتى لو وجد في الدول الناشئة عن التقسيم ديموقراطية ناشئة، فإنها لن تستمر؛ وذلك لأن التقسيم يخلق مؤسسات مدنية ضعيفة غير قادرة على تحقيق الاستقرار ومعرضة لمواجهة التحديات مثل الانقلابات العسكرية.
- أن التقسيم يؤدي إلى تصعيد العنف الإثني، حيث يؤدي الوضع المتدهور للأقليات مع ضعف المؤسسات القائمة إلى هذه النتيجة.
- أن التقسيم يؤدي أو يولد حركات تطالب بالاستقلال داخل الدولة الناشئة عن التقسيم، وبالتالي فإن الدولة الناشئة عن التقسيم تدخل في دورة جديدة من

التقسيم.

- أن التقسيم قد لا يحل النزاع الأصلي، ولكن يُحول الحرب الأهلية داخل دولة واحدة إلى حرب دولية بين عدة دول.

2 1 اقتراب الديمقراطية التشاورية: Deliberative Democracy

نشأت المدرسة التشاورية في أواخر الثمانينيات كنتيجة للمراجعة النقدية لحالة الديموقراطية في العديد من الدول الغربية، وذلك لعلاج المشاكل التي واجهت الديموقراطية بصفة عامة، ولعلاج مشكلة التعددية المجتمعية بصفة خاصة. وظهر هذا التوجه في آراء بعض المنظرين السياسيين أمثال: "هابرماس" Habermas ، "جوتمان" Guttmann، "بوهمان" Bohman، "دريزيك" Dryzek[25].

وتفضل الديموقراطية التشاورية اتباع طرق إجرائية من أجل خلق هوية وطنية مدنية جامعة، دون أن تكون على حساب هوية الطوائف في المجتمع التعددي، حيث يجب الاعتراف بهذه الهويات الطائفية وحمايتها من قبل الدولة، وهو ما لم يتم إلا من خلال عملية تفاوضية تجتمع فيها الطوائف المختلفة لتحديد حقوق هذه الطوائف، وماهية المصالح التي يمكن الاتفاق عليها والتشارك فيها. وتجدر الإشارة إلى أن الهوية الوطنية المدنية ليست هوية محايدة، ولكنها ستعكس بالتأكيد بعض الجوانب الثقافية والعرقية للطائفة المهيمنة أو الأكثر عددًا، ولكن دون أن تهيمن بالكامل على الدولة بطريقة تمنع التعبير عن الهويات الطائفية الأخرى.

وتقدم الديموقراطية التشاورية نوعين من المؤسسات لتسهيل الممارسات التشاورية تتمثل في:

أ) **الشكل الشبكي من المنظمات:** والتي تساعد على تسهيل المفاوضات بين الطوائف المختلفة حول القضايا الخلافية.

ب) **وصفات للشأن العام:** وتقوم هذه الفكرة على إقامة منتديات وأنشطة تشاركية لعلاج المشاكل، وتضم هذه المنتديات أفرادًا يتم اختيارهم عشوائيًا وأحيانًا تضم حزبين، وتكون مثل هذه المنتديات ذات تأثير إيجابي؛ لأنها تزود مساحة للتبادل الواضح للآراء بين الطوائف المختلفة.

2 -<u>النظريات السوسيولوجية وتحليل الآثار الاجتماعية للطائفية:</u>

2 1 نظرية الصراع: Conflict Theory

تتبلور نظرية الصراع في فكرة رئيسة مؤداها: أن المجتمع يتكون من جماعات مختلفة ذات مصالح وقيم متباينة، حيث تهتم كل جماعة بالمدافعة عن مصالحها، ومن ثم فإن نجاح جماعة ما يتسبب في وجود مشكلة لجماعة أخرى،

وهو ما يؤدي في النهاية إلى بروز النزعات والنعرات الطائفية إلى السطح كمشكلة تحتاج إلى حل.

ويتفق هذا مع ما أكد عليه "تالكوت بارسونز" T. Parsons في نظريته عن التغير والصراع، حينما أشار إلى مصادر الصراع التي حصرها في ستة مصادر كان من بينها: اختلاف الثقافات باختلاف وتباين الأبنية، وتباين الأشكال القرابية[26]. ومن ثم تستخدم نظرية الصراع في تفسير طبيعة العلاقات السائدة بين الطوائف وبعضها البعض، وبينها وبين المجتمع الكبير، والظروف الموضوعية والذاتية التي تجعل احتمال سيادة أحد أنماط العلاقات بصورة أكبر عن غيره[27].

ومن ثَمَّ يحدث الصراع الاجتماعي نتيجة لغياب الانسجام والتوازن والنظام والإجماع في محيط اجتماعي معين. ويحدث ــ أيضًا ــ نتيجة لوجود حالات من عدم الرضى حول الموارد المادية مثل السلطة أو الملكية أو كليهما معًا. أما السياق الاجتماعي المعني بالصراع فيشمل كل الجماعات سواء أكانت صغيرة، كالجماعات البسيطة أم كبيرة كالعشائر والقبائل والعائلات والتجمعات السكنية في المدن وحتى الشعوب والأمم. والفكرة الأساسية تتجلى في القول إن قضية الصراع بين المجموعات البشرية هي في الواقع ظاهرة عضوية في الحياة الإنسانية والعلاقات السائدة بينها [28].

2 2 نظرية الدور: Role Thoery

تعد "نظرية الدور" من النظريات المهمة التي لفتت النظر إلى أهم سمات الحياة الاجتماعية وأنماط السلوك، حيث تفترض هذه النظرية، أن الأفراد هم أعضاء يشاركون في المواقف الاجتماعية، ويمارسون أدوارهم داخل سياق اجتماعي محدد له ملامح رمزية وثقافية محددة. وتتوقف هذه النظرية – في ضوء هذا الفهم – عند مفاهيم عدة مثل: وظيفية الدور، والهيكلية والرمزية والمعرفية النظرية للدور، وتوافق الآراء، والمطابقة، وصراع الدور[29].

ومن ثَمَّ تقوم نظرية الدور على دراسة سلوك الفرد والجماعات وارتباطه بالواقع الاجتماعي، وتنطلق هذه النظرية من خلال عدد من الافتراضات الأساسية التي تتمثل في[30]:

- أن بعض أنماط السلوك تعد صفة مميزة لأداء الأفراد الذين يعملون داخل إطار معين.
- ترتبط الأدوار بعدد معين من الأفراد تجمعهم هوية واحدة.
- يدرك الأفراد أبعاد الدور الذي يقومون به.

- تستمر الأدوار بسبب النتائج المترتبة عليها من ناحية، ولأنها ترتبط بسياق نظم اجتماعية أكثر اتساعًا من ناحية أخرى.
- أن أي دور يقوم به أو يمارسه الأفراد والجماعات لا يقوم من فراغ، ولكنه محدد بظروف موضوعية نابعة من البيئة المحيطة به، بما تمثله من قيود وما تمنحه من فرص.

ومن ثَمَّ تستخدم نظرية الدور في دراسة ظاهرة الطائفية بما تتضمنه من جماعات طائفية مختلفة، وما تملكه تلك الجماعات من قدرات وإمكانات معينة وخصائص جغرافية واقتصادية تؤثر في المجتمع بشكل عام.

وترتبط نظرية الدور بالمدخل التفاعلي الرمزي، وهو ما يظهر المقولات النظرية التي تتبناها هذه الجماعات الطائفية إلى اتباعها، والتي تعمل على تزويدهم بمرتكزات رمزية ينظرون من خلالها إلى العالم المحيط بهم، وبالتالي إلى إصدار أحكام على واقعهم المعاش، حيث تستتبع دراسة الرموز بالضرورة دراسة الأنساق الرمزية، التي تفترض دراسة الكيفية التي تستعمل فيها الرموز من طرف أفراد الطوائف في سياق حياتهم اليومية[31].

3 2 النظرية المادية التاريخية: Historical Materialism Theory

تنطلق المادية التاريخية في تفسير الطائفية من المنظور الماركسي، حيث يرد الصراعات التي تنشأ بين الجماعات الطائفية المختلفة إلى صراع طبقي في الأساس، حيث يتم تحديد الوضع الطبقي والمهني للأفراد وفقًا لانتماءاتهم الطائفية أو القبلية والعشائرية، وهو ما يظهر من خلال التداخل الواضح بين المراتب الاجتماعية التي تشكلت في كثير من المجتمعات العربية في فترة ما قبل دخول الرأسمالية، على أساس عرقي أو طائفي. ويبين التركيب الطبقي المعاصر حيث يتحدد فيه توزيع الدخل والثروة والسلطة على أساس عرقي أو طائفي، بمعنى آخر أن المرتبة قد تتداخل مع تشكيل علاقات الإنتاج الحديثة، وهي العلاقة بين الطبقات القديمة والحديثة التي يمكن تحليلها في إطار تأثير قدوم الرأسمالية على تطور التركيب الطبقي[32]. وقد تجلت معظم هذه التحليلات في كتاب ماركس حول "رأس المال" الذي كان مثالاً لتطبيق نظريته في إنتاج وتوزيع الثروة في إطار النظام الرأسمالي[33].

وجدير بالذكر هنا، أن إلقاء نظرة جديدة على الأوضاع والعلاقات الطبقية في المجتمع العربي، يقتضي التوقف والتأمل طويلاً في طبيعة الملامح الإثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية في البلدان العربية، لا سيما بلدان المشرق العربي، حيث لعب

الاستعمار دورًا مهمًا في زيادة حدة الملامح الإثنية والطائفية للتشكيلة الطبقية القائمة. إذ دأب الاستعمار على تشجيع طوائف وأقليات معينة وتوجيهها نحو مواقع اقتصادية محددة. كذلك هناك ظروف اقتصادية معينة دفعت بأبناء منطقة معينة أو طائفة معينة إلى ممارسة نشاط اقتصادي محدد. إذ إنه من الملاحظ في بعض البلدان العربية تتبلور بعض الخصائص الإثنية ــ الطائفية لعناصر البرجوازية الصغيرة، وهي تختلف حسب المناطق والأقاليم. ففي شرق الأردن مثلاً، يلاحظ أن غالبية أصحاب الورش الحرفية والمحال التجارية والخدمية الصغيرة هم من السوريين (الشوام) والفلسطينيين والأردنيين المسيحيين، ومن الآسيويين المسلمين (سوق النجارية في عمان)[34]. وهكذا فإن الأشكال الحديثة للتقسيم الاجتماعي للعمل في المجتمعات العربية تتداخل وتتقاطع مع خطوط التقسيم الطائفي، القبلي والعشائري والعرقي في تشكيل معالم الخريطة الطبقية العربية.

وإذا كان "كارل ماركس" يعتقد بأن التاريخ البشري هو نتاج الصراع الطبقي، فإن تاريخ مجتمعاتنا العربية الحديث هو نتاج الصراع الطائفي. ومن ثم لا يمكن تحقيق الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي في بلداننا العربية بدون فهم البنية الطبقية وتجلياتها وآليات تشكلها، والتي تسهم بشكل أو بآخر في نشر الصراع الطائفي.

4 2 نظرية رأس المال الاجتماعي ورأس المال الديني:

على الرغم من الشهرة والرواج اللذين بات يتمتع بهما مصطلح رأس المال الاجتماعي، فمضمونه الأساس يستند إلى تاريخ طويل من المفاهيم والأطروحات في العلوم الاجتماعية. فموضوع العلاقات والروابط الاجتماعية، وأشكال المشاركة في الحياة العامة، وأشكال الانتماء في المجتمعات المختلفة، وتأثيراتها على الأفراد والمجموعات مطروح في العلوم الاجتماعية منذ وقت مبكر. ويمكن أن نجد مؤشرًا على هذا الاهتمام المبكر في مفهوم "العصبية" الذي طرحة "ابن خلدون" في القرن الرابع عشر لتفسير التقلبات في الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، وفي ربطه "العصبية" بالسلطة، لأنها تحمل في صيرورتها تحولات تؤدي إلى استجلاب سلطة بديلة. كما نجده، ضمنيًا، في مفهوم "ابن خلدون" للجاه (كرأسمل اجتماعي) وما يجلبه لصاحبه من منافع ومكانة اجتماعية[35].

وتاريخيا – أيضًا – يعد "كارل ماركس" هو صاحب الطرح الكلاسيكي لمفهوم رأس المال. وهو الذي لفت الأنظار إلى كيفية نشأة رأس المال من خلال العلاقات الاجتماعية بين البورجوازية والبروليتاريا (الطبقة العاملة)، داخل عمليات إنتاج السلع واستهلاكها. واعتبر "كارل ماركس" رأس المال جزء من "فائض القيمة"

Surplus Value ، ويخلق من خلال عمليات إنتاج السلع وتبادلها، من أجل تعزيز الربح. وبنفس القوة ومقدار الجدل الذي أثارته نظرية "كارل ماركس" حول رأس المال، تم إعادة إنتاج مفهوم رأس المال سوسيولوجياً فى السنوات القليلة الماضية، فى صورة أشكال متعددة (اجتماعي، ثقافي، رمزي)، أهمها رأس المال الاجتماعي. وهذا المفهوم الأخير رغم شيوعه منذ عقود إلا أنه أصبح ذائع الشهرة والانتشار مع إسهامات "بيير بورديو" Pierre Bourdieu، و"جيمس كولمان" James Colman، و"بوتنام" R. Putnam، وغيرهم. وعلى الرغم من أن مفهوم رأس المال الاجتماعي قد تم طرحه فى الغرب، إلا أنه لفت فى السنوات الأخيرة انتباه العديد من الباحثين من مختلف الجنسيات، وحظي هذا المفهوم فى السنوات الأخيرة بنمو سريع وانتشار واسع داخل المجالات العلمية المختلفة (الاقتصاد، الاجتماع، التنمية)[36].

وقد افترض "روبرت بوتنام" في دراسته عن رأس المال الاجتماعي[37]، أن المجتمعات التي تمتلك عددًا أكبر من التنظيمات المدنية، ونسبة عضوية عالية في تلك التنظيمات، هي المجتمعات الأكثر ديموقراطية من الناحية السياسية، والأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى الدور الذي تلعبه تلك التنظيمات في تكوين رأس المال الاجتماعي[38].

كما دأب "بورديو" في تحليله لرأس المال الاجتماعي والثقافي على ربطه بالتحليل الطبقي. حيث فهم رأس المال الاجتماعي والثقافي على أنه رصيد اجتماعي من العلاقات والرموز يتقابل ويتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الأفراد من رأس المال المادي. فرأس المال الاجتماعي والثقافي هو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام مثله مثل رأس المال المادي. فالفرد عندما ينشئ شبكات اجتماعية أو ينضم إلى عضوية أحزاب سياسية أو يستخدم ما لديه من رموز المكانة في ممارسات اجتماعية، فإنه إنما يكون لنفسه زادًا اجتماعيًا ورصيدًا ثقافيًا يعضد من مصالحه ومن رصيده من القوة والهيبة[39]. وهنا يعني أن مفهوم رأس المال الاجتماعي هو القواعد والشبكات التي تمكن الناس من العمل الجماعي[40].

كما ذهب "بورديو" إلى أن رأس "المال الثقافي" Cultural Capital هو معرفة وإدراك الثقافة الجمالية المتميزة وذات المركز الاجتماعي، مثال، الفنون الرفيعة، والثقافة الأدبية والقدرة اللغوية[41]. ويعد هذا مختلفًا عن رأس المال الاقتصادي ورأس المال البشري ورأس المال الرمزي... وهكذا.

وفي هذا الصدد تحدث "فوكاياما" عن اقترابين رئيسيين في دراسة رأس المال الاجتماعي، الأول: هو الاقتراب الذي قدمه "بوتنام" من خلال حصر عدد التنظيمات المدنية وحجم العضوية داخلها، وربطها بعدد من المؤشرات

السياسية كالمشاركة في الانتخابات، أما الاقتـــراب الثاني: فهو إجراء مسوح شاملة لبعض القـــيم الاجتماعيـــة كالثقـــة والتضـــامن الاجتماعي، ويمثل "المسح العالمي للقيم" World Value Survey أبـــرز مثـــال على هذا الاقتراب.

وهنـــــا طرح "فوكاياما" ثلاثة محددات، اعتبرها الأهم عند قياس رأس المال الاجتماعي، وهي[42]:

١- درجة التجانس داخل الجماعـــة: Internal Cohesion

يرفض "فوكايامـــا" استخدام العضوية كمؤشر لقياس رأس المال الاجتماعي، ويؤكد أن المهـــم هو درجة التجانس بين أعضاء الجماعة، والتي يستدل عليهـــا مـــن خـــلال التعرف علي طبيعة الأنشطة، مستوي التعاون، التعـــاون تحـــت ضـــغوط، طبيعة المشكلات التي تواجهها الجمعية.

٢- محيط الثقة: Radius of Trust

تمثل الثقة الفائدة الأساسية التـــي تحققهـــا أية جماعة اجتماعية، كنتيجة مباشرة للعمل الجماعي والتعاون بين أعضـــائها. إذ تستطيع الجماعات التي رسخت قـــيم التعـــاون والثقـــة والأمانـــة بـــين أعضائها- من خلال القيام ببعض الأنشطة-أن تستفيد من هذه القـــيم في تحقيق أهداف أخرى بعيدًا عن هذا النشاط.

٣- العوامل الخارجية: Externalities

ترتبط هذه العوامل بالبيئة الخارجية وتفاعل الجماعة مع غيرها من الجماعات الاجتماعية، وعلاقتها بالدولة.

أما رأس المال الديني، فهو رأس مال مثل الأشكال الأخرى من رأس المال قابل للتحول أو قابل للخضوع للعملية التي أطلق عليها "بورديو" Bourdieu مصطلح تدوير رأس المال. فمثلاً يمكن تحويل رأس المال الديني إلى رأس مال اقتصادي، أو إلى أي شكل آخر من أشكال رأس المال، كما أنه يمكن توريث رأس المال الديني ونقله من جيل لآخر[43]. والعملية الأخيرة ــ الخاصة بتوريث رأس المال الديني ــ هي التي تنشر الطائفية بشكل أو بآخر. وهنا يمكن التأكيد على أن رأس المال الديني يشير إلى درجة حيازة وسيطرة الفرد على الثقافة الدينية، من خلال تعلم الفرد للمعرفة والمهارات والشعائر الخاصة بدين معين، سواء أكان هذا التعلم بشكل رسمي من خلال التعليم الديني، أم بشكل غير رسمي. ويعتمد الفرد على ما يحوزه من رصيد في تدوير ومبادلة هذا الرصيد إلى أشكال أخرى من رأس المال، وذلك بهدف تحقيق المنافع المختلفة[44].

خامساً: الدراسات السابقة في موضوع الطائفية: (التراث البحثي)

لا شك أن العالم يشهد الآن موجات متتالية من الصراعات الطائفية التي اشتدت وطأتها في عالمنا العربي، والتي انتهت إلى حوادث عنف دامية. وإزاء هذا المشهد الاجتماعي الطائفي تتعدد الدراسات البحثية والتطبيقية في هذا الشأن، ويمكننا استعراض الدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية على النحو التالي:

الدراسة الأولى: دراسة شادي أحمد محمد عبد الوهاب حول: أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام 2003 إلى عام 2007[45].

تبلورت إشكالية الدراسة حول فكرة رئيسة مؤداها: دور الاحتلال الأمريكي في تأسيس فكرة ومبدأ الطائفية في العراق ولا سيما الحياة السياسية، حيث وضع الاحتلال الامريكي للعراق حجر الأساس لأسلوب المحاصصة الطائفية، لتصبح هي اللغة الأساسية لكل المؤسسات التي تلت، الأمر الذي أدى إلى تدهور أوضاع البلاد أكثر فأكثر لا سيما بعد ديسمبر 2005 إلى الحد الذي أصبح كيان الدولة العراقية ذاته مهددًا بالانهيار والتشرذم. وهو ما يثير التساؤل حول مسؤلية النظام الجديد الذي فرضته الولايات المتحدة في تدهور البلاد إلى الوضع الذي آلت إليه وتأثيرها النهائي على مستقبل الدولة العراقية.

واستهدفت الدراسة تحقيق هدف رئيس وهو تحديد أو معرفة أثر الطائفية على النظام السياسي العراقي، هذا فضلاً عن ثلاثة أهداف فرعية أخرى تتمثل في:

- التعرف على كيفية تطور الطائفية في العراق، والعوامل التي أسهمت في ذلك التطور.
- التعرف على أثر الطائفية على مؤسسات الدولة العراقية وعلى شكل الدولة العراقية.
- التعرف على المواقف الإقليمية من الترتيبات الطائفية.

واعتمدت الدراسة بشكل أساسى على أسلوب تحليل النظم، الذي يقوم على أن النظام السياسي كوحدة التحليل الرئيسة يقوم بعملية التحويل للمدخلات إلى مخرجات، حيث تتمثل المدخلات في المطالب والتأييد التي يقدمها عدد من الهياكل المؤسسية في المجتمع، مثل جماعات المصالح، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام وغيرها. ويقوم النظام السياسي بالاستجابة لهذه المدخلات من خلال عدد من القرارات والسياسات التي تصدرها والتي تمثل المخرجات.

وخرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها:

- أنه لا يمكن تحميل الديموقراطية التوافقية (أسلوب المحاصصة الطائفية) وحدها

مسؤلية تدهور الأوضاع في العراق، حيث إنها تقدم خيارات مؤسسية متعددة بعضها يترك تأثيرًا سلبيًا على الدولة والآخر لا، كما يلاحظ أن مبدأ النسبية الذي يهدف إلى تمثيل حجم الطوائف المختلفة تمثيلاً عادلاً في نظام الحكم لم يطبق بطريقة صحيحة في الحالة العراقية. وهو ما انتهى إلى تهميش العرب السنة تهميشًا كاملاً في العملية السياسية وبما لا يتفق مع حجمها السكاني.

- أن اتباع أسلوب الديموقراطية التوافقية في العراق كمدخل لعلاج المشكلة الطائفية، لم يساعد على حلها، بل أدى إلى زيادة الاحتقان الطائفي، حيث وقف عاجزًا عن حل المشكلة الكردية التي ظلت كما هي، بل وأضيف بعد آخر للصراع لم يكن قائمًا من قبل، ويتمثل في الصراع الطائفي بين العرب الشيعة والسنة.
- أن إتباع الترتيبات الفيدرالية القائمة على أسس عرقية فتح الباب أمام مخاطر تقسيم العراق.
- أن الولايات المتحدة قد وضعت أساسًا للنظام الطائفي أسهم في تعقيد الأوضاع الطائفية وتدهورها بما يصب في النهاية في اتجاه تقسيم العراق. غير أن رفض كل من الطائفتين الشيعة والسنة، فضلاً عن رفض الدول المجاورة لذلك قد حال دون تنفيذ هذا المخطط.

الدراسة الثانية: سهام فوزي حسين حول: التنوع الإثني والمذهبي والأمن القومي ودراسة حالة العراق بعد إبريل 2003[46]:

انطلقت هذه الدراسة من فكرة أساسية مؤداها، أن التنوع والتعدد الإثني والمذهبي قديم قدم البشرية، وأن هذا التنوع في حد ذاته لا يعد خطرًا على المجتمعات إلا عندما تتوافر البيئة والعوامل المناسبة، ليتحول هذا التنوع إلى ظاهرة سلبية تهدد المجتمعات والدول التي تنذر بتفككها وانتشار العنف والصراع بين أفرادها مما يهدد الأمن القومي لهذه الدول.

ومن ثم تبلورت المشكلة البحثية الرئيسة في تساؤل رئيس مفاده: ما العوامل التي يؤدي توافرها أو غيابها إلى أن تصبح الجماعات الإثنية والمذهبية عاملاً يهدد الأمن القومي للدول التي تتواجد فيها؟"

واستهدفت الدراسة الوصول إلى الأسباب التي تجعل من الجماعات الإثنية خطرًا يهدد الأمن القومي، كما استهدفت دراسة الأسباب التي جعلت العراق يسقط في دائرة العنف الإثني والمذهبي غير المسبوق في تاريخه، وأشكال هذا العنف، ومحاولة الوصول إلى كيفية إنهاء حالة العنف السائد هناك.

واعتمدت الدراسة على منهجين أساسيين هما:

- منهجية الجماعة: حيث اتخذت الدراسة من الجماعة وحدة التحليل لها، والتي يتم دراستها بالتركيز على قضايا مثل: حجم الجماعة، حجم مواردها، ونشاطها من حيث كثافته وتنوعه، والأساليب والطرق التي تستخدمها الجماعة لتحقيق أهدافها وعلاقتها مع الجماعات الأخرى الموجودة في المجتمع.
- منهج دراسة الحالة: اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث إنه يفيد في دراسة المشكلة البحثية في العراق، وذلك من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بأي وحدة محل البحث والدراسة (الجماعات الإثنية والمذهبية)، وهو ما يساعد في دراسة الوحدة محل البحث دراسة متعمقة للوصول إلى تعميمات تتعلق بوحدة الدراسة وبغيرها من الوحدات المشابهه لها.

وجاءت أبرز النتائج التي خرجت بها تلك الدراسة كالتالي:

- أن سقوط النظام العراقي السابق في أيدي الاحتلال أدى إلى اندلاع العنف الإثني والمذهبي بصورة غير مسبوقة، وأصبحت النزاعات الإثنية والمذهبية داخل وبين الجماعات من أخطر العوامل المهددة لوحدة وتماسك العراق والأمن القومي، بحيث أصبح العراق مقسمًا إلى أقاليم يتصارع على السيطرة عليها أفراد الجماعات الإثنية والمذهبية الواحدة.
- إن تزايد الإحساس بالهوية الإثنية والمذهبية هو حالة طارئة وليست أصيلة في المجتمع العراقي، فدائمًا ما كانت للهوية العراقية الأولية الأسبقية على ماعداها من الهويات الفرعية لدى أغلب العراقيين خاصة في أوقات الخطر.
- على الرغم من حالة الانقسام المذهبي بين سنة وشيعة، إلا أن هذا الانقسام يقابله اتحاد في الأصل العرقي، فكلاهما عرب ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية. ورغم اعتزاز العراقيين الشديد بالقبيلة والعشيرة، إلا أن ذلك لم يقف عقبة أمام انقسام القبيلة الواحدة إلى فرعين سني وشيعي.
- لا تستطيع جماعة إثنية واحدة أو مذهبية أن تحكم العراق بمفردها، بل يجب أن تتعاون دائمًا مع غيرها، حتى في حالة الجماعات كبيرة العدد مثل الشيعة.

الدراسة الثالثة: أحمد محمد هادي دغار. بعنوان: أثر المتغيرات القبلية والحزبية على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية[47]:

انبثقت إشكالية هذه الدراسة من خلال فكرة أساسية تتمحور حول أنه مع الإقرار بتعدد وتنوع المتغيرات الداخلية المؤثرة على الانتخابات النيابية اليمنية، إلا أنه يُعتقد أن المتغير القبلي والمتغير الحزبي يكادا أن يكونا أكثر المتغيرات تأثيرًا، حيث إن القبيلة لا يزال لها تأثير كبير على ساحة العمل السياسي بشكل عام وفي مجال الانتخابات النيابية على وجه الخصوص. فلا يزال الناخب اليمني يعطي الأولوية لولائه للقبيلة على انتمائه الحزبي عند ممارسته لحقه الدستوري والقانوني

في الانتخابات النيابية، ومن ثمّ اتجهت الدراسة لتحليل وتفسير درجة تأثير كل من المتغيرات القبلية والحزبية على الانتخابات النيابية، وبالتالي كشف أوجه العلاقة بين هذين المتغيرين وانعكاس تلك العلاقة في التأثير على الانتخابات النيابية.

وسعت الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يتمثل أبرزها فيما يلي:

- تحديد أهم المتغيرات القبلية والحزبية ذات التأثير المباشر على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية.
- معرفة العوامل والأسباب التي تقف وراء قوة تأثير كل من القبيلة والحزب في الانتخابات النيابية اليمنية.
- تحليل درجة تأثير كل متغير من المتغيرات القبلية والحزبية على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية.
- توضيح طبيعة التداخل بين تأثير كل من القبيلة والحزب على الانتخابات النيابية اليمنية.
- الوصول إلى وضع تصورات وتوصيات علمية مدروسة حول الدور السياسي لكل من القبيلة والحزب وفقًا لما أفرزته الانتخابات النيابية من نتائج.

واعتمدت الدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات على المصادر والأساليب التالية:

- المصادر الأولية: وتتضمن الوثائق والتقارير ذات العلاقة بموضوع الدراسة مثل: الدساتير والقوانين واللوائح والتقارير وغيرها.
- المصادر الثانوية: وتتضمن معظم الأدبيات والمعلومات والبيانات المتاحة ذات العلاقة المباشرة بإشكالية الدراسة، سواء أكانت كتبا أم دوريات أم مقالات.
- الملاحظة بالمشاركة: وذلك من خلال المشاركة في كافة العمليات الانتخابية التي أجريت منذ العام 1993 إلى عام 2003.
- المقابلة: حيث تم إجراء عدد من المقابلات الشخصية مع بعض الأشخاص الذين تم اختيارهم بهدف تزويد الدراسة بالبيانات والمعلومات الصحيحة. وقد تم ذلك مع عدد من أعضاء مجلس النواب الذين فازوا في كل الدورات الانتخابية.

وهناك العديد من النتائج التي خرجت بها الدراسة جاء أبرزها كالآتي:

- أظهرت الدراسة أن المجتمع اليمني هو مجتمع قبلي في الأساس، وأن القبائل اليمنية تنتشر في كل ربوع اليمن. تلك القبائل التي استطاعت أن تحافظ على دورها السياسي وتماسكها الاجتماعي، واستطاعت أن تحافظ على علاقاتها بالدولة وتحتل مواقع متقدمة في السلطة.

- استطاعت القبيلة أن تؤثر على الانتخابات النيابية سواء بما تمتلكه من مقومات وتتبعه من آليات، أو بما عززت من قيم وأعراف وعادات وتقاليد في نفوس أفرادها، كانت جميعها بمثابة المحرك والدافع الأساس لسلوك الناخب اليمني أثناء مشاركته في الانتخابات النيابية.
- توصلت الدراسة إلى أن ما يدور من تفاعلات اجتماعية داخل إطار القبيلة من قبيل عملية توارث مشيخة القبيلة، أصبح له بعد انتخابي، وعكس نفسه على عملية توارث عدد من المقاعد النيابية.

الدراسة الرابعة: رانيا محمد بديع سربية. بعنوان: سياسات المصالحة والصراعات الإثنية في لبنان أزمة التكامل (1989-1999)[48]:

تمحورت مشكلة هذه الدراسة حول تحليل وتقييم سياسات التسوية الوطنية في المجتمعات المتعددة إثنيًا، وذلك في ضوء الأدب النظري المتعلق بتسوية الصراعات الإثنية في مرحلة ما بعد انفجارها. ومن خلال حالة لبنان، انصرفت الدراسة إلى تقييم مدى نجاح اتفاق "الطائف" في تسوية الصراعات الإثنية في لبنان ومدى قدرته على الصمود على الأمد الطويل.

وتبلورت أهداف الدراسة في هدفين رئيسيين هما:

- التعرف على مدى نجاح سياسات التسوية الوطنية التي اتبعتها الحكومة اللبنانية منذ توقيع اتفاق "الطائف" في تهدئة الصراعات الإثنية في لبنان.
- التأكد من كون اتفاق "الطائف" مصالحة وطنية حقيقية، أم مجرد عملية إنقاذ بعد ما استحال الانتصار لأي فريق تحت ظروف لا غالب ولا مغلوب.

واشتقت الدراسة منهجيتها من تحليل النظم، والذي يتمحور حول مفهومي المدخلات والمخرجات، والذي يقوم على أن قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار تنبع من خلال تحقيق التوازن بين المدخلات والمخرجات، وإذا فشل النظام في تحقيق معادلة التوازن المطلوب فإن استمراريته تصبح معرضة للخطر.

وأكدت الدراسة على عدد من النتائج المهمة نذكر منها:

- أثبتت النتائج أن اتفاقية الطائف كانت اتفاقاً فعليًا على وقف الحرب أكثر منها وثيقة تسوية حقيقية للصراع السياسي الإثني في لبنان، حيث يتضح أن عملية إقرار الديموقراطية الاجتماعية لتحقيق التكامل الوطني الذي يتسامى على الانقسامات الطائفية في كافة صورها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تزال منقوصة ومتعثرة في لبنان.
- أن حكومات لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم لم تقم بأية تدابير فعلية لإلغاء الطائفية السياسية حتى بعد إعلان الجمهورية الثانية وتعديل الدستور. فمازالت

الكثير من القضايا المتعلقة بالحرب الأهلية وأسباب انفجارها ومفهوم المصالحة الوطنية والهوية اللبنانية والطائفية السياسية وغيرها، تثير الكثير من الجدل ونشاط الخلاف في إدراكات اللبنانيين على المستويين الشعبي والرسمي.

- أن عملية بناء الوطن اللبناني كدولة حديثة تقوم على أساس مفهومي العدالة والمساواة بين المواطنين بمعزل عن انتماءاتهم الطائفية ما زالت عملية متعثرة. فالفكر الطائفي في لبنان لا يزال المحرك الوحيد للتوجهات السياسية في لبنان.

الدراسة الخامسة: جمال عبد الجواد موسى. بعنوان: الانقسامات الأولية وبناء الديموقراطية في السودان[49]:

اتخذت هذه الدراسة من مسألة الانقسامات الأولية ــ التي تقسم المجتمع على أساس علاقات معينة ثقافية كالدين واللغة والعادات، أو عرقية كلون البشرة وملامح الوجه ــ وآليات تطورها نقطة ارتكاز لها، وذلك من منطلق علاقات التأثير والتأثر المتبادلة بينها وبين الديموقراطية ومدى تأثير ذلك على المجتمع بصفة عامة.

وسعت الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف جاء أبرزها كالتالي:

- الكشف عن أثر التفاوت في مستويات التحديث، وعدم العدالة في توزيع عوائده بين الفئات الأولية المختلفة على درجة وعمق الصراعات بين الفئات الأولية.
- الكشف عن طبيعة العلاقة ما بين الفئات الاجتماعية الحديثة الناتجة عن عمليات التحديث والقادمة من فئات أولية مختلفة، وآليات ومؤسسات النظام الاجتماعي والسياسي وأثر ذلك على فكرة الانتماءات الأولية.
- الكشف عن طبيعة العلاقة ما بين الانقسامات الأولية، والانقسامات السياسية وأثر ذلك بشكل عام على بناء الديموقراطية في المجتمع.

وقد اعتمدت الدراسة بشكل أساس على المنهج المقارن، وذلك بقصد تمييز كل ما هو خصوصي ومميز للحالة السودانية عن كل ما هو عام وقابل للانطباق على الحالات المشابهة. إلى جانب الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك للتعرف على الحالة التي تكون عليها الفئات الأولية في مرحلة معينة. وفيما يتعلق بأدوات جمع المادة الميدانية فقد جمعت الدراسة بين أكثر من أداة، ما بين "مصادر أولية" شملت صحفًا سودانية وعربية ومجموعة وثائق الأحزاب والجماعات السياسية والدولة في السودان. و"مصادر ثانوية" ضمت مجموعة من الدراسات المنشورة عن السودان أو عن الدراسة النظرية لظاهرة الانقسامات الأولية. هذا فضلاً عن إجراء بعض المقابلات مع عدد من الباحثين والسياسيين. وخرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج المهمة جاء أبرزها كالتالي:

- أوضحت الدراسة أن انقسام المجتمع على أسس أولية لا يعتبر في حد ذاته

مشكلة، ولكنه يصبح فقط مشكلة عندما يترتب عليه تهديد للتكامل الوطني والإقليمي للمجتمع والدولة.

- أن الأثر السلبي أو الإيجابي للانقسامات الأولية هو أمر نسبي ومتغير، ويتوقف على مجموعة متغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية عديدة، مثل: عدالة توزيع الثروة والقوة بين الفئات الأولية المختلفة، وممارسة الاضطهاد الثقافي ضد بعض الفئات.
- أن المجتمع السوداني يتميز بالانقسام إلى قبائل وطوائف وفئات عرقية ولغوية ودينية. وقد مثلت هذه الانقسامات الأساس الاجتماعي لأغلب المنظمات السياسية في السودان، حيث نجحت أغلب الفئات الأولية في تطوير هويات سياسية وتنظيمات حزبية تعبر عنها. وقد ارتبط هذا التطور بنجاح الزعامات الطائفية التقليدية في التكيف مع بيئة اجتماعية وسياسية حديثة.

الدراسة السادسة: علي جواد، أسطورة الطائفية في الشرق الأوسط الجديد[50]:

أوضحت هذه الدراسة أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أحد أهم الأطراف التي تحرك الطائفية في الشرق الأوسط الجديد، وخاصة محاولاتها الدائمة في إذكاء روح الفرقة والتعدد في العراق، وذلك من خلال تأصيل خطاب سياسي طائفي ممزوج بالكثير من الخرافات والمغالطات التي تخدم وتعزز مصالح القوى الإمبريالية والاستعمارية في المنطقة. وهذا المنطق في إدارة العملية السياسية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية يجعلها تعزل القادة العرب عن شعوبهم وتفقدهم مصداقيتهم. هذا وقد حاولت الدراسة تسليط الضوء على المشهد الطائفي في الشرق الأوسط الجديد، والوقوف على القوى الفاعلة المحركة للأحداث السياسية. هذا بالإضافة إلى الكشف عن التحركات من خلال إذكاء روح الطائفية في نشر الفكر الشيعي في مصر.

وقد كشفت الدراسة عن بعض المخططات التي توجه إلى بعض الدول العربية مستهدفة إذكاء روح الطائفية، ورصد الاتهامات المتبادلة فيما بين الدول العربية في هذا الشأن، مثلما – كما تشير الدراسة – اتهمت المملكة المغربية إيران بتصدير الفكر الشيعي داخل أراضيها، وهذا المشهد تكرر في البحرين والكويت، ورفض مزاعم التدخل الإيراني.

كما أوضحت الدراسة أن استخدام الطائفية ونشرها في السياق الحالي في الشرق الأوسط الجديد يخدم عدة أغراض على نطاق واسع، والتي يمكن تقسيمها إلى الأبعاد المحلية والإقليمية والدولية. ولتحديد هذه الأبعاد ، لا بد من التعمق بالدراسة والتحليل حول هذه الموضوعات التي ترتبط بشكل مباشر بالطائفية. وفيما يتعلق بالجماعات الشيعية وتنميتها في السياقات العربية والوطنية، فإن هذا العامل

يمثل عقبة كبيرة في طريق الإصلاح، وكمثال على ذلك حالة لبنان المركزي، الذي يؤكد على أن الضغط على الحكومة المركزية يلعب دوراً كبيراً في إحداث التغيير.

وتختتم الدراسة بتأكيدها على أن تصعيد حدة الجدل الطائفي يعد بمثابة عرقلة حقيقية لمحاولات الإصلاح والتطوير في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية وخاصة في بلدان الخليج العربي. وبدلاً من التفكير في العدالة والمساواة في الحقوق التي يجب أن تمنح بحكم المواطنة، يستخدم خداع الطائفية، من خلال تعزيز صورة لغزو كامل النطاق من الفكر الشيعي.

الدراسة السابعة: أحمد مختار علي، الصراع الطائفي في باكستان[51]:

حاولت الدراسة تسليط الضوء على المشهد الطائفي المحتقن بين السنة والشيعة في باكستان، حيث تتصاعد فيها حدة والتهاب المشهد الطائفي. فالدراسة تعكس مشهد العنف الذي يعاني منه المجتمع الباكستاني، حيث الاشتباكات المتكررة بين الطائفتين (الشيعة والسنة)، والتي يترتب عليها مئات القتلى وآلاف الجرحى، فقد تم فقدان 422 قتيلا في الأحداث الطائفية التي وقعت في ولاية البنجاب من 1990 وحتى 1997. وتوضح الدراسة أن العامل الرئيس الذي ضاعف من حدة الطائفية في باكستان ارتباطها بظهور المنظمات الإرهابية القائمة على أسس طائفية. كما أوضحت الدراسة أنه على الرغم من أن الصراع بين السنة والشيعة ليس بجديد على باكستان، إلا أن المرحلة الحالية تختلف كثيرًا عن السابق، حيث تزايدت شدة العنف الدموي إلى حد امتلاك الأسلحة الآلية. وحاولت الدراسة تسليط الضوء على وسائل التخلص من الطائفية والتي حددتها في: استخدام وسائل الإعلام المطبوعة، والكتب المدرسية، والأدب الديني والملصقات، وتوظيف وسائل الاتصال الإلكتروني. كما أشارت الدراسة إلى البعد الإقليمي ودوره في توتر المشهد الطائفي في باكستان. أيضًا أكدت الدراسة على ضرورة مراجعة أدوار الدولة، وضرورة الاستخدام الفعال للإسلام من قبل الدولة في سياق العولمة، والحاجة إلى تنشئة اجتماعية مدنية.

الدراسة الثامنة: حسن عباس، التشيع والصراع الطائفي في باكستان[52]:

حللت هذه الدراسة المشهد الطائفي في باكستان، خاصة أن باكستان تجاور بلدا يعد ساخنًا كأفغانستان. ولهذا استحوذت باكستان مؤخرًا على اهتمام الأكاديميين وصناع القرار على حد سواء. غير أن معظم الدراسات ــ كما أوضحت الدراسة ــ ركزت بشكل مبالغ فيه على الجماعات السنية المتطرفة، مثل: حركة طالبان، والبحث في تأثيراتها السلبية على الأمن الإقليمي والمحلي المنبثقة من داخل الحدود والتوترات الطائفية في باكستان. وقد نشرت هذه الدراسة كجزء من دراسات

مكافحة الإرهاب الشيعي، وكآلية من آليات مواجهة التشدد الشيعي والبحث في أسبابه وكينونته. وقد أوضحت الدراسة أيضًا أن إسلام أباد شهدت في السنوات الأخيرة عنفًا شديدًا. ومن المحتمل أن المستقبل يحمل مزيدًا من العنف بين الشيعة والسنة، وانعكاس هذا المشهد على حالة الأمن الباكستاني، حيث تعتبر الطائفة الشيعية في باكستان ثاني أكبر تجمع شيعي في العالم، خاصة بعد تمكين الشيعة أعقاب الثورة الإسلامية في إيران 1979. كما أظهرت الدراسة القلق المتزايد الذي تعاني منه الشيعة الباكستانية، حيث يرون أن هناك خطرًا شديدًا على هويتهم؛ وذلك بسبب فشل الشيعة التقليدية في توفير القيادة الفعالة.

الدراسة التاسعة: ليندا نيكلسون، التمييز والطائفية في اسكتلندا[53]:

لقد حاولت هذه الباحثة دراسة القضايا الإثنية والكراهية والتمييز الديني في السياق الاسكتلندي. وقد كشفت الدراسة من خلال منحى تاريخي أبعاد الطائفية وتجلياتها في السياق الاسكتلندي، فضلاً عن استخام بعض المؤشرات الإحصائية التي تظهر المشهد الطائفي الاسكتلندي، من خلال الاعتماد على مسح المعتقد الديني لعام 2001. وجاءت محاور الدراسة حول: الطبقة أو العقيدة والاندماج في المجتمع في غرب اسكتلندا، والدين في اسكتلندا الحديثة، والمهاجرين الأيرلنديين وذريتهم من عام 1918 فصاعداً، ودراسة أسباب الانقسامات في المجتمع الأيرلندي، والطائفية في مدينتي غلاسكو وليفربول، والتوتر الديني في اسكتلندا الحديثة، والانقسامات الاجتماعية والأثر الاجتماعي للمدارس "الكاثوليكية" في الشؤون الاسكتلندية، وتحليل التقارب والتباعد بين الكاثوليك وغير الكاثوليك في اسكتلندا، والعنف الطائفي مستشهدة بـــ "تجربة ليفربول" 1819–1914.

الدراسة العاشرة: ماري سميث وروث مور، بحث الطائفية[54]:

ناقشت هذه الدراسة بعض القضايا التي تثيرها البحوث في مكان واحد والتي تركزت حول العلاقات بين الكتلتين السياسية الرئيسة المتنافسة داخـــل أيرلنـــدا الشمالية، وعلى هوياتهم الوطنية المتضاربة والمتعارضة من حيـــث التطلعـــات السياسية. ففي أيرلندا الشمالية أو شمال أيرلندا، كما يفضـــل الـــبعض، وجـــدت الصراعات التي تتسم بالعنف وحتى وقت قريب حول السيادة وشـــرعية الدولـــة وأعوانها. وتصف الدراسة هذه العلاقات بأنها "طائفية" وتحاول توضيح ماهية هذا الوصف. واستهدفت الدراسة تطوير المنهجيات التي تمكن الباحثين من رصـــد العلاقات الطائفية، وفي تعلم المزيد حول ديناميكية العلاقات السياسية والمكانيـــة وغيرها بين القوميين والوحدويين في لندنديري ديري. وقد رصـــدت الدراســـة الطائفية كخاصية تحدد نوعية العلاقة بين هذه الفصائل المتعارضة. وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات الأخرى التي ترجع الطائفية إلى بعد واحد فقط وليكن البعد

النفسي، وتتغافل الأبعاد الأخرى الأكثر تشكيلاً لهذه الظاهرة. فهـذا الاختـزال يصعب من عملية دراسة الطائفية. لذلك حاولت الدراسة تحديد الطائفية في سياق أوسع يسمى "أنظمة التبعية" والذي يؤخذ في الاعتبار وفي المقام الأول التمييز على أساس الجنس والعنصرية والطبقية. وكان هذا التوجه له تأثيرً في تشكيل الـنهج الذي تتبعه هذه الدراسة. كما أوضحت الدراسة تأثير التهديد المشـترك النهـائي لاستخدام العنف من أجل الحفاظ على التحيز الجنسي / العنصري / الطـائفي. وعلاوة على ذلك، فإن الاستقطاب والتميز الثنائي: "إما / أو" "أسود / أبـيض" ، والإفراط في التفكير المعمم، حيث ينشأ صراع بين الفصيلين ومـن ثـم إذكـاء الطائفية. وتعرف الدراسة الطائفية بمعناها الأعم، والذي يتم اسـتخدام الطائفيـة لوصف المواقف، والمعتقدات والرموز والممارسات التي من خلالها تضع مجموعة من الناس نفسها في المقدمة بصرف النظر عن آخر ضمن ثقافة مشتركة، ومن ثم يستخدم هذا المصطلح عادة لوصف الانقسامات والتي تعود إلى الاختلافات الدينية. ومن هذا المنطلق فإن الطائفية في أيرلندا يمكن أن تفهم بطـريقتين متـداخلتين: الأولى باعتبارها عملية وضع العلامات الرمزية التي يتم من خلالها تعريف الشعب والحفاظ على هويته الدينية، والثانية كتبرير أيديولوجي للتمييز والصراع المجتمعي والعنف السياسي. هذا وأوضحت الدراسة أن العنصرية الأيرلندية تختلف تمامًا عن مثيلتها الاسكتلندية والإنجليزية؛ نظرًا لاختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية والسياسية. ولهذا أوضحت الدراسة الحالة الخاصة للطائفية في أيرلندا من خلال دراسة العلاقة بين الطائفية والعناصر الرئيسة الثلاثة في "الوضـع الأيرلنـدي": البروتستانتية/كتلة الوحدوي ، والكتلة القومية الكاثوليكية ، والدولة البريطانية.

سادساً- نماذج من الطائفية في الوطن العربي:

لا يستطيع أحد أن ينكر أن الطائفية بجميع مقوماتها وآلياتها موجودة في المجتمع العربي، وأن العديد من الظواهر السياسية والاجتماعية لا يمكن تفسيرها إلا بوجود التضامن أو الانتماء المناقض للولاء الواحد للدولة أو النامي على هامشه وبمعزل عنه، بما في ذلك ظواهر من نوع استمرار هذا النظام أو ذاك، أو تفجر بعض النزاعات الشاملة أو الجزئية على اتساع الوطن العربي[55].

وعلى الرغم من سعي البلدان العربية لتبني نموذج الدولة القومية الحديثة بشكلها وحدودها ومؤسساتها وبعض آلياتها، والذي من خلاله أرادت بعض النخب الحاكمة أن تتدرج في عملية التحديث، متجاوزة الأشكال التقليدية للاجتماع السياسي، وفي مقدمتها وأهمها الطائفية والقبلية، فإنه وبعد مرور عقود طويلة على تأسيس الدولة الحديثة في المنطقة العربية، أثبتت الطائفية أنها عصية على الاقتلاع، وأنها ومازالت حجر الأساس في التشكيل الاجتماعي داخل كثير من

البلدان العربية[56].

ومن الجدير بالذكر هنا أنه لم يكن هذا الواقع معاشًا بالدرجة نفسها في مختلف الأقطار العربية؛ لأنه مرتبط أولاً وأخيرًا بخصوصيات كل دولة[57]. فالمشهد الطائفي في بلدان الخليج العربي له طابع وملمح مميز، فمثلاً البحرين تمثل نموذجًا لبلد فيه انفتاح سياسي، وغالبية شيعية محكومة بأقلية سنية. وتمثل الكويت نموذجًا لبلد فيه انفتاح سياسي وأقلية شيعية ممثلة سياسيًا بشكل نسبي، مع وجود بعض التوترات الطائفية. فيما تمثل المملكة العربية السعودية نموذجًا لبلد منغلق سياسيًا وفيه أقلية شيعية تسكن منطقة استراتيجية غنية بالنفط، إلا أنها تشكو من التهميش وانعدام التمثيل السياسي. إلى ذلك تضم البلدان الثلاثة أكبر تكتل شيعي في بلدان الخليج العربي عدا العراق. وهناك تاريخ من التوتر والصدام بين الشيعة ونظم الحكم فيها بدرجات مختلفة خاصة البحرين والسعودية. وفي الوقت الذي يشكو الشيعة في البحرين والسعودية تمييزًا اقتصاديًا ضدهم، فإن هذه الشكوى غير موجودة في الكويت، التي تشهد اندماج الشيعة بصورة كاملة في نشاط البلد الاقتصادي والتجاري[58].

ويمكننا فيما يلي إلقاء نظرة عامة على تلك القضية في بعض الدول العربية مثل (مصر، العراق، الكويت، لبنان، اليمن، السودان) .

1- مشكلة الطائفية في مصر:

تتجلى قضية الطائفية في مصر بشكل أساس ما بين مسلمي مصر وأقباطها، إلى جانب بعض الخلافات والنزاعات الأخرى التي توجد ما بين المذاهب المختلفة بين أصحاب الدين الواحد أو الفئة الدينية الواحدة، ولكنها لا تظهر أو تتحد بنفس الصورة التي يتحد بها الصراع ما بين المسلمين والأقباط ومدى عمق الاحتقان الطائفي بينهما والذي يزيد مع الوقت. إن هذا الوضع يسهم في تهيئة البيئة المناسبة على ترسيخ جذور الطائفية في المجتمع، وذلك نتيجة السياسات داخلية كانت أو خارجية لتحقيق منافع خاصة. وكان من تجليات ذلك ظهور العنف الطائفي متمثلاً في الحركات الدينية المتطرفة بدعواتها المتطرفة وردود أفعالها العنيفة.

وتأتي جماعة الإخوان المسلمين على رأس تلك الجماعات والحركات الدينية ذات النزعة الطائفية، التي ظهرت في الإسماعيلية عام 1928، والتي قامت على مبدأ الشمول في الفكر الإسلامي، مع التأكيد على فكرة الخلافة الإسلامية كأيديولوجية أساسية في فكر الجماعة[59].

وبمرور الوقت اتسمت الجماعة واتسم منهجها بالنزعة الطائفية المتطرفة، حيث اخذت الجماعة في رفع الاتهامات في وجه كل معارض لها. كما حاولت

الجماعة أن تشق طريقاً لها في المجال السياسي، بحيث أصبحت مطالبة الآن بتوضيح مواقفها السياسية والانتهاء من اعتبار الدين من القضايا والمسائل السياسية[60].

ومن تحت عباءة الإخوان المسلمين ظهرت العديد من فرق التطرف الخطيرة الأخرى والتي لا تتورع عن ارتكاب أية جريمة، إلى حد إطلاق الرصاص على القطارات عشوائيًا ليموت من يموت ويصاب من يصاب[61]، حتى وصلت تلك الجماعات في محاربة بعضها البعض، وتتهم بعضها بالكفر والارتداد، بل وتخطط لقتلهم، أو على الأقل تحدث قطيعة بين بعض الجماعات والجماعات الأخرى[62].

ولا يقل الأقباط في تطرفهم الديني عن تلك التي تمتعت بها الحركات الإسلامية آنفة الذكر. فقد سعى الأقباط وبكل قوة، وبمساعدات خارجية في كثير من الأحيان، إلى المطالبة بتمكينهم بشكل كامل في جميع المجالات، للدرجة التي طالب فيها البعض بخروج الكنيسة عن سلطة الدولة وتحويلها إلى دولة مستقلة داخل الدولة تتحكم في جميع قراراتها وأفعالها. وانطلاقًا من فهم خاص جدًا للدين، وتصور محدود وقاصر للواقع، اتخذت هذه الجماعات المتطرفة في مصر موقفًا معاديًا للمجتمع الذي تعيش فيه: فرفضت أنظمته، واتهمت معتقداته، وأدانت تصرفاته، وبالجملة فقد حاكمته وحكمت عليه بالفسق، والكفر، وكلا الأمرين يستلزم مقاطعته بل ومحاربته[63]. وهو ما أثر سلبًا على المجتمع بصفة عامة، وظهر ذلك في أعمال العنف والإرهاب التي شهدها المجتمع المصري على مر التاريخ والتي لعبت فيها النزعة الطائفية دورًا كبيرًا لا يمكن إغفاله، والتي تتزايد حدتها الآن بعد ثورة 25 يناير[64].

2- الأزمة الطائفية في العراق:

يحفل المجتمع العراقي بالعديد من الطوائف المختلفة من شيعة وسنة وأكراد وغيرها، وهو ما يتبعه وجود طوائف لغوية ودينية وثقافية ومهنية مختلفة[65]، حيث يتسم المجتمع العراقي بشكل واضح بالتعددية القومية والدينية والمذهبية. ولكل من هذه التفريعات خصائصها المميزة، وغالبًا ما نجد تلك التعددية أيضًا في الواحدة من هذه المكونات ويكون لكل منها خصائصها المميزة أيضًا[66].

ومن ثم تجعل تلك التعددية من عملية الحفاظ على تماسك ووحدة المجتمع العراقي مهمة غاية في الصعوبة والحساسية، وأدنى اختلال فيها يؤدي إلى التوتر أو إلى الصراع السافر، وهو ما حدث بالفعل على مدى عقود ماضية بين الأقلية الكردية والأغلبية العربية. أما العلاقة بين الشيعة والسنة فقد تراوحت بين التعاون في أوقات الكفاح ضد عدو خارجي (مقاومة الاحتلال الإنجليزي)، والتعايش

السلمي في وقت الاستقرار والرخاء، والتوتر المكتوم في أوقات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. وقد ظهر ذلك بشكل جلي في الصراع المسلح الذي انفجر في العراق أعقاب الهزيمة في حرب الخليج، حيث انفجرت التوترات العرقية والدينية بشكل أكثر سفورًا وحدة مما حدث من قبل، ما بين تمرد شيعي واسع في جنوب العراق، وتمرد كردي مماثل في الشمال(67).

هذا فضلاً عما نراه في المجتمع العراقي اليوم وما يمر به من مرحلة اختبار صعبة، حيث يواجه تحديات كبيرة قد تعرض نسيجه لمخاطر جمة إن لم يُحسن التعامل معها، وربما يعرض عموم الهوية العراقية إلى التمزق والانقسام. حيث يلاحظ في العراق أن علاقة الدين بالدولة ــ على سبيل المثال ــ لم تحسم تمامًا، كما أن التعددية السياسية التي شهدتها الساحة العراقية لا تقوم على برامج سياسية واقتصادية واجتماعية، بل على تعددية طائفية وإثنية ... إلخ(68). ولهذا فقد أثارت النزاعات بين القوميين العرب والشيوعيين العراقيين قضية الطائفية السياسية في العراق، ومن ثم فلم يكن التحليل العقلاني لاتجاه بعض الجماعات العرقية والمذهبية نحو حركات سياسية بالذات ليجد إصغاء في خضم هذه المعركة الضارية(69).

كما اتخذت التعددية الحزبية العراقية منهج تسييس الرموز الفرعية في مناورة تهدف إلى استغلال القدرة الفرعية للسياسات بشأن الفروقات الأساسية في المجتمع لا لمعالجة هذه الفروقات واحتوائها، بل للتنافس السياسي بينها، وذلك بالتلاعب بوساطة الحيلة على جدلية الخاص والعام، وهو ما يظهر بشكل واضح على شكل ومضمون الخطاب السياسي العراقي منذ الاحتلال الأمريكي، حيث إنه عمق من أزمة الهوية العراقية، إذ لم يستقر هذا الخطاب على مفهوم واضح يحدد خصوصيات المجتمع العراقي وانتماءاته. فهناك من يروج للهوية الإسلامية (كما هو الحال لدى الأحزاب الدينية شيعية كانت أو سنية)، وهناك من يروج لمفهوم الأمة العراقية (مثل حزب الأمة العراقية)، وهناك من يتمسك بالهوية العربية (التيار القومي)، فضلاً عن آخرين يتمسكون بالهوية الكردية (كالأحزاب الكردية)، وهو ما جعل المواطن العراقي لا يشعر بهويته العراقية الواحدة، فاضطر للرجوع إلى مكوناته الفرعية (الأسرة أو القبيلة أو المذهب)، ولا سيما أن تنشئته الاجتماعية تعطي أسبقية الولاء للأسرة والعشيرة والمذهب على حساب الولاء للمجتمع والوطن، بل إن الولاء لهذه المفاهيم لا يتم إلا من خلال الولاء للأسرة والعشيرة. كما أن شعارات الشرف والكرامة لا ترفع إلا عندما تتعرض الأسرة أو العشيرة أو المذهب للخطر(70).

حتى أن الدولة ذاتها بوصفها التجسيد القانوني لوحدة الوطن والأمة لم تخلو من مثل تلك النزعات الطائفية، حيث إنها أصبحت تجسد رموز الطائفية أكثر من

رموز الوحدة الوطنية، حتى غدت بعض مؤسسات الدولة العراقية الرسمية إن لم تكن كلها ترفع أعلامًا طائفية أو عرقية بدلاً من علم العراق. هذا فضلاً عن بعض التمايزات والتصنيفات الأخرى التي تتوغل في المجتمع العراقي والتي تعود في بعض جوانبها إلى مبررات اجتماعية تتعلق بالمكونات الفرعية التي وجدت صداها في ضمير المجتمع العراقي، فمازال هناك من ينظر إلى العراق بعين من التمييز، قائلين هذا (محافظات) في محاولة تمييزه عن أهالي العاصمة بغداد، وحتى على صعيد المحافظات فهذا من الرمادي وذلك من العمارة ... إلخ، ويتم ذلك بصيغة لها انعكاساتها على الوحدة الوطنية[71].

وجدير بالذكر أن الاحتلال الأمريكي للعراق كان له أكبر الأثر في دعم تلك النزعة الطائفية وترسيخها في نفوس الشعب العراقي. فمنذ بداية الاحتلال أخذت الولايات المتحدة بالتعامل مع العراق على أنه مجموعة من الجماعات الإثنية وليس على أنه شعبًا موحدًا، حيث حرصت إدارة الاحتلال على رصد الانتماء الإثني والمذهبي لكل المتعاملين معها، باعتبار أن هذا الانتماء هو المحدد الأساس لهوية أولئك الأفراد، وهو ما أسهم إلى حد كبير في تنامي الإحساس بأهمية الهوية الإثنية والمذهبية[72]. ومن ثم تتحول المواطنة إلى مجموعة ولاءات خارج الحدود الإقليمية للوطن[73].

3- مشهد الطائفية في الكويت:

إن الطائفية في الكويت جزء من ظاهرة محلية منبثقة من وضع الكويت من جهة، ومتأثرة بالأحداث العربية والعالمية من جهة أخرى. وانتماء الوضع الطائفي الكويتي إلى فضاء عربي وعالمي هو ما نقصده بالحداثة المجتمعية. وبالتالي سيادة منظومة عالمية تُعلي من شأن الأفراد والجماعات بحيث تكون على قدم المساواة والعدل والحرية. وطبعًا هذا مستحيل في شروط عولمة متوحشة وبنية اجتماعية منقسمة، تكاد تلج بحر الدوران في رؤى ماضوية تنعزل عن العالم الموحد لتدخل فيه فقط من بوابة الحدود المطلقة والاختلاف الماهوي الديني أو العرقي أو صدام الحضارات أو الأديان وهو ما يدعّم قوى الدمار والموت الكثيفة الحضور في عالمنا العربي[74].

والمجتمع الكويتي كأي مجتمع آخر في الإقليم المليء بكل عقد التاريخ وصراعاته المتجذرة، والحسابات الجغرافية المتغيرة، يعاني بين الفينة والأخرى من رذاذ حملات التوتر والصراع بكل صوره وأشكاله، وإن كانت الصورة العامة المعروفة عن الشخصية الكويتية هي انفتاحيتها، وتفاعلها مع الأحداث، وانسجامها مع واقعها المعاش، وروحها الحوارية والحضارية المتسامحة، وخلوها من كل عقد الصراعات التاريخية سواء عبر أشكالها الأيديولوجية أو الطائفية أو المذهبية.

وهي صراعات غريبة كل الغرابة عن المجتمع الكويتي الحيوي المتجدد المرتبط بتراث الأجداد المسالمين الذين حفروا في الصخر من أجل ولادة الكويت الحرة، والمتطلع الى إشراقات المستقبل، والباحث عن أسرع الطرق وأيسرها للدخول في مسارب العصر الحديث والتسابق مع الزمن لردم هوة التخلف الحضاري الرهيبة التي تعاني منها أمتنا العربية.

الكويتيون ومنذ أن انطلقت تجربتهم السياسية الحديثة وشرعوا في بناء دولتهم الحديثة أوائل الستينيات من القرن الماضي، كانت توجهاتهم العامة توجهات قومية إنسانية وإسلامية معتدلة شاملة لا تتعصب لعنصر ولا تنتصر لطائفة على أخرى أو لتيار على آخر، بل كانوا في غاية الحرص على كسب رهان التشييد والتحديث في حالة انفتاح شامل على العالم وعلى دول الجوار رغم كل عقد السياسة وحساسياتها، كما كانت تركيبتهم الاجتماعية بمثابة صورة مصغرة لواقع المنطقة الإثني والطائفي والديني.

فالكويت العربية لم تكن كيانًا مغلقًا على ذاته متعصبًا لمفاهيم جاهلية، بل إن مجتمعها قد استوعب المهاجرين والوافدين من مناطق الجوار سواء من جزيرة العرب أو من بر فارس أو العراق والشام لينصهروا في البوتقة الكويتية وليشيدوا ذلك الوطن الصغير بحجمه ورقعته، والكبير بإنجازاته وتميزه وتألقه في أقصى الضفة الشمالية الغربية للخليج العربي. كما ائتلف المسلمون السنة مع إخوانهم الشيعة في سباق ورهان التحدي لكسر التخلف الحضاري فكان ابن منطقة "قبلة" (السنية) عوناً وسنداً لابن منطقة "شرق" (التي يقطنها أبناء الطائفة الشيعية) في التواصل والبناء، وتعاون سكان البادية الذين يقطنون بصحراء الكويت مع إخوتهم الحضر، كما تعاون أبناء الجهراء والفنطاس والفحيحيل وأبو حليفة (أو ما يطلق عليهم بمصطلح "القروية") مع سكان شرق وقبلة والبادية، مما أسهم كل ذلك في إنجاح التجربة السياسية والمجتمعية الكويتية لتنبثق الكويت الحديثة من عمق الزاوية الشمالية الغربية للجزيرة العربية كدولة عصرية حديثة ورائدة من رواد النهضة والتحديث في المنطقة الخليجية والشرق أوسطية[75].

ولذا، يشكل الشيعة جزءًا مهمًا من نسيج المجتمع الكويتي، وهم مشاركون في الحياة السياسية، ولهم وجود نافذ في الحقل الاقتصادي، وحقوقهم الدينية في الأغلب مصانة إلى حد ما، إلا أن العلاقة بين السنة والشيعة في الكويت شهدت توترًا طائفيًا بتأثير تداعيات حرب العراق. فشيعة الكويت، وحتى انبثاق الثورة الإسلامية في إيران، لم يكونوا جزءًا من المعارضة السياسية، خلافًا لشيعة البحرين والسعودية. ومنذ الثمانينيات نما توتر بين الشيعة والسنة في الكويت، وقد أسهم عاملان معًا في نشوء هذا التوتر هما: نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام

1979، والتمييز الذي مارسته الحكومة الكويتية ضد الشيعة، بسبب توجسها من تأثير الثورة الإيرانية في المجتمع الشيعي الكويتي. وعزز تلك النزعات: موقف الحكومة الكويتية المؤيد والداعم للعراق في حربه ضد إيران، وأعمال العنف التي قامت بها مجموعات شيعية ثورية في الإمارة (وعلى رأسها حزب الله/ الكويت، وحزب الدعوة الإسلامية)، ومخاوف الحكومة من الشيعة، والشعور بالتمايز الطائفي عند أبناء الطائفة الشيعية.

إلا أن موقف شيعة الكويت المناوئ للاحتلال العراقي لبلدهم عام 1990، شكّل مرحلة جديدة في البناء والاندماج الوطني. بيد أن حرب العراق عام 2003 وتداعياتها قد تركت تأثيراتها في المجتمع الشيعي الكويتي ذاته من جهة، وفي العلاقة بين الشيعة والسنة من جهة ثانية. وأخذت تظهر في السنوات القليلة الماضية بعض التوترات المستندة إلى أساس مذهبي، وخصوصًا أن الشيعة الحركيين أخذوا يرفعون سقف مطالباتهم ذات الطابع المذهبي. هذا بالإضافة إلى أن الكويت تجاور كتلتين شيعيتين كبيرتين في إيران والعراق، وهو ما أثر في وضع شيعة الكويت وعلاقتهم بمواطنيهم السنة، وبالسلطة.

والحقيقة أن التوتر السني الشيعي في الكويت لم يعد يتأثر فقط بما يحصل في البلدين المجاورين العراق وإيران[76]، بل إن أحداث "الحوثيين" (المنتمين للمذهب الشيعي) في اليمن، وأحداث البحرين التي قامت بها المعارضة الشيعية في دوار اللؤلؤة، والتظاهرات في سوريا (التي تقودها الأغلبية السنية ضد الأقلية العلوية وتحالفها الشيعي)، أصبح يلعب اليوم دوراً مؤثراً في النزاع السني–الشيعي في الشارع الكويتي.

4- الأزمة الطائفية في لبنان:

يعتبر المجتمع اللبناني عبارة عن مجموعة من الأقليات أو الطوائف المختلفة، وتاريخ لبنان الحديث هو نتاج للتعايش والتعاون والتوتر والصراع بين هذه الطوائف المختلفة، وتتداخل الطائفية في كل النسيج السياسي والإداري والاقتصادي والنفسي للمجتمع اللبناني[77].

فالطوائف المنتشرة في لبنان، تتنابذ فيما بينها، وتمارس عنفها بشكل ضمني ومعلن تجاه بعضها البعض. ومرد ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى تغييب الممارسة العقلانية في إدارة شؤون هذه الطوائف الرافضة للمواطنية، التي آثرت البقاء في انغلاقها على وقع تجاذبها لرجال الدين والسياسة، الخائفين على سلطانهم من عقل الدولة، في حال اتخذ قرار ببنائها عبر الحوار مع الطوائف المتعددة وإشراكهما في الحكم بمنهجية ترفض الانصياع لصيغة المناصفة.

وطبعًا المعضلة اللبنانية تتخطى مؤشرات الاستعصاء المشار إليها، فقد دخلت في أزمتها أقلية من المؤسسين لدولة لبنـــان الكبير عام 1920؛ وحجم الممانعة بين الوطني والمحلي، كرسه الدستور، بدءا من عام 1860 إلـــى اتفاق الطائف، الـــذي نص على إلغـــاء الطائفية السياسية، وطالب باللامركزية الإدراية. بينمـــا الثقافة السائدة لدى الطوائف تحكمها أبعاد ثلاث: إثبات الذات، والخوف من الآخر، وعدم الالتزام بالقانون. وعلى هذا الأساس نلحظ أن فوضى الطوائف في لبنان وما ينتج عنها من عنف سياسى، يتخذ إطاراً دمويًا في مراحل كثيرة ، تشكل الجبهة الأولى ضد الدولة ومؤسساتها[78].

ومن ثَمَّ تشكل لبنان أعلى مراحل الاستقطاب الطائفي من خلال توظيف الدين وإخضاعه لمصالح السياسة، والصراع في شكله الظاهري مسيحي – إسلامي عامة. ولكن هذا التقسيم الأوسع يتفتت بدوره إلى تقسيمات فرعية تظهر في بناء النظام من برلمان ورئاسة جمهورية ووزارات ووظائف. وحسب الإحصاءات أو التقديرات الرسمية تتقسم لبنان مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ثم يأتي الانقسام الطائفي والمذهبي. فالمسلمون هم شيعة وسنة ودروز، والمسيحيون هم مارونيون والروم الأرثوذوكس والروم الكاثوليك والأرمن البروتستانت واللاتين الكاثوليك والسوريون الأرثوذوكس والسوريون الكاثوليك[79].

ولقد أظهرت الحرب الأهلية اللبنانية، بالدليل الحي، كم أن الثقافة الطائفية والمذهبية للمجتمع اللبناني الممزوجة بالنزوع العصبي إلى العنف والانتقام والثأر، وإلى السلطة والهيمنة، وما يترتب على ذلك من إيقاذ لنزوع التقسيم والتفتيت، حفاظًا على الذات الطائفية أو المذهبية الصافية، وهو ما ظهر في ممارسات وتجاوزات وسلوك ومواقف وشعارات في عرض الشوارع وعلى الجدران، وفي الإذاعات، وجميعها ترمز إلى العداء والكراهية والمكبوتين تاريخيًا، وتعبر عن حقيقة خصوصية الجماعة الطائفية والمذهبية، في جانبها الخارجي الفئوي والسلبي، ذي العلاقة العدائية المضمرة مع الجماعت الطائفية والمذهبية الأخرى، ومدى تحكم هذا الجانب السلبي من تلك الخصوصية في أعماق ومشاعر وعقول وسلوك الشعب اللبناني، تحكمًا تاريخيًا مستبدًا، معاديًا لحياة الإنسان وجوهره وسائر حقوقه، مانعًا من تكوين شعور وطني موحد، وحائلاً دون إنماء وطنية وبناء وطن ومواطنية، وإرساء سليم لحياة ديموقراطية صحيحة وصحية[80]. فمنذ إنشاء حكومة "المتطرفية" في لبنان في عام 1961، ولبنان تحكم عبر تجسيدات متعددة لنظام سياسي مبني على أساس التمثيل الطائفي النسبي، أي نظام توزع فيه القوة السياسية قياسًا إلى الحجم الطائفي، وعلى الرغم من تسليم الجميع بحدة النزعة الطائفية في المجتمع اللبناني، إلا أن هناك تفاوت في آراء وكتابات الكتاب والباحثين حول

السبب الرئيس المؤدي إلى ترسيخ تلك النزعة الطائفية وتحكمها المبالغ فيه في الكثير من مجالات الحياة المجتمعية إن لم تكن كلها[81].

ففي النصف الأول من القرن العشرين نظر عدد من دعاة القومية اللبنانية إلى الطائفية على أنها ظاهرة متأصلة في لبنان، أو أنها تعبير طبيعي عن حقائق عضوية ملازمة لقلوب وعقول ونفوس الجماعات المختلفة التي عاشت في جبل لبنان وحوله، كما في المناطق التي أدرجت لاحقًا في دولة لبنان الكبير. وفي مواجهة تلك النظرة، نظر آخرون إلى الطائفية من منظور معاكس، تحديدًا في كونها نتيجة لسياسة أجنبية متعمدة، مبنية على أساس "فرق تسد"، مؤكدين في هذا إلى أن الطوائف المتعددة عاشت في تناغم مستمر، إلى أن جاء التدخل الأجنبي وأثار الفتنة بينها، وصولاً إلى اندلاع موجات غير اعتيادية من العنف والعداوة فيما بينها[82]. وهو ما حدث بالفعل نتيجة الاحتلال الفرنسي للبنان، حيث ساعد بشكل كبير على إشعال الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين، وهو ما أدى إلى تقسيم المجتمع اللبناني إلى مجتمع طائفي يعج فيه التفاوت والاحتقان الطائفي[83]. وقد خضع المجتمع اللبناني سياسيًا – في ضوء بعض المحاولات لتنظيم التعددية الإثنية والطائفية – إلى ما عرف بالميثاق الوطني عام 1943، ثم ميثاق الطائف عام 1989، والذي جاء بعد حرب طائفية طاحنة أوصلت لبنان إلى حافة التقسيم الطائفي[84]. وأصبح المجتمع اللبناني بعد هذا التاريخ عبارة عن سياق تتعايش فيه مجموعة من الطوائف أو القبائل، لا تعايش الناس بوصفهم أناسًا. ومن ثم فالاعتبار هنا هو الاعتبار للطوائف لا للناس أو يمكن تسميتها بالديمقراطية التوافقية[85].

ومن الجدير بالذكر أنه لم تختلف الأوضاع في لبنان ما قبل الطائف وما بعده، فقد ظلت ممارسة السلطة في المجتمع اللبناني تقترن بتوزيع المغانم السياسية على ممثلي الطوائف الذين بدورهم يؤدون الخدمات لأبناء طوائفهم وفق معيار المحسوبية، دون توفير رؤية وطنية تسعى إلى تشجيع الكفاءات بغض النظر عن الانتماءات الطائفية، وهكذا تفشت الروح الطائفية في النظام السياسي اللبناني، إذ أصبحت عملية توزيع الوظائف الحكومية تتبع ميزان النفوذ الطائفي بين زعماء أو ممثلي الطوائف في الحكم، كما أن النفوذ السياسي أيضًا يتم اقتسامه فعليًا ما بين الرؤساء الثلاثة: رئيس الجمهورية المسيحي الماروني، رئيس الوزراء السني، ورئيس مجلس النواب الشيعي، وهو ما يعني أن مؤسسات الدولة تعمل وفق قوانين لعبة التوازنات الطائفية، الأمر الذي يقلل من فعالية دور هذه المؤسسات وقدرتها على تنفيذ سياسات اقتصادية وإنمائية لصالح حكم مركزي قوي ودولة موحدة تتصهر ضمن إطارها الطوائف، ومن ثم يمكن القول بأن وثيقة اتفاق الطائف قد تكون نجحت في إيقاف دورات العنف المسلح ولكنها لم تحقق المصالحة الوطنية

المنشودة، ولم تستطع أن تحقق الرضى لدى جميع فئات المجتمع وطوائفه[86].

5- الأزمة الطائفية في اليمن:

ينقسم المجتمع اليمني بشكل عام إلى جماعتين إثنيتين رئيستين، هما: الشيعة الزيدية والسنة الشافعية، بالإضافة إلى جيوب صغيرة من الإباضية (بقايا إحدى فرق الخوارج)، واليهود. ويتركز معظم الزيديين في المناطق الجبلية والشمالية لليمن، ومازالوا ينتظمون في تشكيلات قبلية، في حين يتركز الشافعية في السهول الساحلية لمنطقة تهامة على البحر الأحمر ومناطق التلال الجنوبية وعدن وسواحل بحر العرب، وهم أكثر استقرارًا في المدن وأقل انتظامًا في تشكيلات قبلية، وهو ما يعطي صورة واضحة على أن الانقسام المذهبي في اليمن يتطابق مع الاستقطاب الجغرافي والإيكولوجي والاجتماعي ــ الاقتصادي، فلا يعرف عن الزيدية مثلاً أي تعصب مذهبي أو أي دور ديني نشط بين فرق الشيعة، فما يقال عن السني نفسه يقال عن الشافعي، هذا رغم الفروق الفقهية النظرية الكبيرة بين الجماعتين، ورغم الاختلاف في الطقوس والعبادات ووجود مساجد مستقلة لكل منها[87].

وبصفة عامة يسيطر الطابع القبلي على المجتمع اليمني إذ إنه يدخل ويتحكم في كافة مجالات الحياة، حيث يشكل الانتماء القبلي في المجتمع اليمني بعدًا ملموسًا، بل أكثر تفاعلاً وتأثيرًا في الحياة السياسية والاجتماعية. ويظهر ذلك – على سبيل المثال – في الانتخابات النيابية التي تتم في المجتمع اليمني التي تقوم بشكل أساس على الانتماء القبلي – الذي يشكل نوعًا من أنواع الطائفية – ذلك النمط من الانتماء الذي يدعمه النمط التربوي السائد في معظم الأسر اليمنية، وهو النمط الأبوي ذو البعد القبلي الذي يقوم على أساس جعل السلطة – في إطار الأسرة – للأكبر سنًا[88].

وعلى هذا تعتبر القبيلة من أهم الجماعات التي يرتبط بها الفرد في المجتمع اليمني حيث تحقق له الأمان والأمن النفسي والاجتماعي، وتسد حاجاته الأساسية، وتذود عنه الاعتداءات. كما أنه بمجرد إدراكه لماهية القبيلة وأهميتها في حياته اليومية، ينظر إليها على أنها هي المخلص والمنقذ والحامي. ونتيجة لذلك، فقد منح المواطن اليمني –في معظم المراحل التاريخية – ولاءه لقبيلته أكثر من ولاءه للدولة ونظمها وقوانينها[89]. وهو ما ينعكس بالسلب –بطبيعة الحال – على الوحدة الوطنية داخل المجتمع اليمني، ويحول دون محاولة تحقيق االتنمية والتقدم للمجتمع، حيث إنه يُزيد من حدة الاحتقان والنزعة الطائفية والعصبوية التي سرعان ما تهبط بالمجتمع إلى الهاوية. والأحداث الجارية في مختلف المحافظات اليمنية هذه الأيام تعطي صورة واضحة عن النزعات الطائفية والقبلية إلى حد كبير.

6- الأزمة الطائفية في السودان:

تعتبر السودان من أكبر البلاد العربية والإفريقية مساحة، كما تمثل أحد أقاليم اللقاء والتماس بين الوطن العربي وإفريقيا. لذلك تضافرت مصادفات الجغرافيا والتاريخ والثقافة في جعل السودان من أكثر البلاد العربية تنوعًا من الناحية الإثنية والطائفية. وأهم انقسام إثني في السودان يقع ما بين الأغلبية العربية أو المعربة، والأقلية الزنجية. ويشمل هذا الانقسام كل المتغيرات التي يشتمل عليها مفهوم الإثنية والطائفية، مثل: اللغة، والثقافة، والدين(وبالتالي المذهب)، والسلالة[90].

وبرغم أن الانقسام العرقي يمثل أحد محاور الانقسام وأحد أوجه الصراع الدائر في المجتمع السوداني، إلا أنه لا يمكن اعتباره محور الصراع الرئيس. فهناك أشكال أخرى من الانتماء تخترق الانتماء العرقي لتعيد تقسيمه بين فئات أولية أصغر نطاقًا، بل إن بعضها يعمل على اختراقه لتطوير أشكال جديدة من الانتماءات عابرة للانقسام العرقي. ويظهر هذا بشكل خاص في المحاولات المبذولة لأسلمة سكان جنوب السودان أو في المحاولات التي تبذلها الجبهة الإسلامية القومية لتأكيد وتقوية المشاعر الإسلامية لدى مسلمي الجنوب لإبعادهم عن الفئة العرقية التي ينتمون إليها والتأكيد على انتمائهم الديني، ومن ثم فثمة أشكالا أخرى من الانتماءات الأولية التي تلعب دورًا أكثر أهمية في تعيين الانتماءات وقائمة المصالح وأولويات التحالف والصراع، وتتمثل تلك الانقسامات في[91]:

- الانقسامات القبلية: حيث يُقسم المجتمع السوداني إلى قبائل مختلفة وفقًا للبعد الإقليمي شمالاً وجنوبًا...إلخ، والذي ترتب عليه في النهاية انفصال تام الآن بين الشمال والجنوب كدولتين منفصلتين.
- الانقسامات الطائفية: والأصل في الطوائف السودانية أنها تكون من أتباع الطرق الصوفية المختلفة التي عرفت طريقها إلى السودان، ولعبت دورًا أساسيًا في الحياة الاجتماعية والثقافية، وأهم هذه الطوائف: الطائفة القادرية السمانية، الطائفة التجانية، الطائفة المجذوبية، الإدريسية، الإسماعيلية ... وغيرها.
- وتلعب تلك الطوائف دورًا كبيرًا في حياة المواطن السوداني، فعلى سبيل المثال نجد أن الشكل الرئيس للانقسام السياسي ــ الاجتماعي تحدده خطوط التقسيم إلى فئات أولية مختلفة طائفية وقبلية وثقافية وعرقية، تتميز بالجمود والصعوبة في ايجاد مساحات من المصالح المشتركة بين الأحزاب السياسية إلا بشكل مؤقت جدًا، مما يجعل التحالفات السياسية في السودان على درجة كبيرة من الهشاشة[92].

7 -الأزمة الطائفية في سوريا[93]:

إن أمام كل طائفة أو مذهب جملة من التحديات العصرية، لما يتميز به العصر الحاضر من الطروحات الفكرية والمذهبية والطائفية المتناقضة. وذلك لانتشار الكم الهائل من المعلومات على كافة المستويات، فضلا عن ثورة التقنيات الهائلة واستحداث انماط حياتية جديدة. علاوة على ظهور التحالفات الجديدة وتغير التوجهات وغير ذلك من ضرورات المرحلة المعاصرة.

فلو نظرنا إلى مشكلة الطائفية في سوريا، نجد أن الوضع الطائفي يكاد يختلف شيئا ما عن مثيلاتها في بقية الدول العربية المعنية. ففي دراسة قيمة قدمها زهير سالم، نجد مجموعة من النقاط التي تعالج مسألة الطائفية في الجمهورية العربية السورية من أبزرها:

1 -الحديث عن طبيعة النظام القائم واستناده على أفراد أكثر من استناده على طائفة، محاولة نفي الصبغة الطائفية عن النظام.

2 -الطائفة العلوية لا تزال تتحكم في المواقع المهمة في الجيش والأجهزة الأمنية.

3 -الاتجاه الذي تسير عليه سوريا لا يبشر بالخير، فثمة مخاوف من كارثة تقود البلد إليها. ويحمل الكاتب مسئوليتها لمجموعة مؤلفة من طوائف عدة، وعلى رأسها طائفة العلويين.

4 -يتساءل زهير سالم إزاء الواقع السياسي في سوريا، حول عدم قيام النظام بأي إجراء لتفادي حدوث أية كارثة تحل بالبلاد (كالتي تحدث الآن) وعن الصمت المطبق من الشعب على هذا الموقف السلبي سواء من الطائفة السنية أو الكردية أو حتى العلوية ذاتها.

وفي هذا السياق، يذكر زهير سالم ستة أسباب تتعلق بالسوريين بشكل عام، وبالعلويين على وجه الخصوص. فعلى مستوى السوريين بشكل عام، تركزت الأسباب حول:

أ. ثقافة الخوف التي انتشرت بين الناس.

ب. ابتعاث الشك والريبة في نفوس المواطنين؟

ج. الصراع الخارجي الذي تفرضه الإدارة الأمريكية.

د. عاطفة الشارع السوري ضد الإدارة الأمريكية.

أما على مستوى الطائفة العلوية، فيكمن عدم التغيير في سبب رئيس يتركز

حول الخوف من الآخر الذي ينقسم إلى فريقين:

الأول – مطالبة زعماء المعارضة الدينية السنية والأكراد بإنهاء الحكم العلوي.

الثاني – ويشمل المطالبين بإنهاء احتكار المناصب العليا في الجيش والأجهزة الأمنية.

والملاحظة المهمة التي يمكن رصدها من هذه الدراسة تدور حول وضع أهل السنة والأكراد في مواجهة الطائفة العلوية، فضلا عن الاستياء العام الذي يسود ابناء الطوائف والمذاهب الأخرى. ولذا، فإن التغيير الجذري –حسب رأي زهير سالم– لن يكون إلا من الداخل وبمساعدة العلويين، أو عن طريق انتفاضة جماهيرية كاسحة. وهنا يضع زهير سالم العلويين أمام خيارين: إما المشاركة في تغيير سلمي هادئ وسلس، وإما انتفاضة ستكون نتائجها خطيرة على هذه الطائفة (وهذا ما تشهده الساحة السورية في أيامنا الحاضرة).

وهنا يقترح زهير سالم "مبدأ المصالحة الوطنية" كمخرج لهذه الأزمة، مادامت إرادة الخير قائمة في نفوس غالبية أبناء الشعب السوري. وهذه المصالحة، وكما يرى هو، لا بد أن تمثل مبادرة يباشر بها العقلاء من أبناء الطائفة الحاكمة، من أجل وقف النزيف الدموي الذي يشهده أبناء الشعب السوري حاليا، وإجراء الإصلاحات التي تطالب بها الجماهير حقاً لدماء الأبرياء الذين تتمثل مطالبهم في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة لجميع فئات الشعب وطوائفه على حد سواء. وقيام نظام حاكم يستند إلى إسقاط كل مرتكزات التفكير الطائفي والفئوي، والمناداة بوطن يحتضن جميع أبنائه دون استثناء والعيش معا في ظل دولة القانون والمساواة.

تعقيب عام على المشهد الطائفي: وإبراز التشابه والاختلاف بين نماذج الطائفية المختلفة السابقة:

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن التجارب الإنسانية لا تتكرر ولا تستنسخ، وأن لكل بلد خصوصيته التاريخية والاجتماعية، بحيث إن ما يحدث في بلد يتعذر انتقاله كما هو إلى بلد آخر، بل إننا يمكن أن نذهب إلى أن الخصوصيات قد تختلف حتى داخل البلد الواحد برغم تجانسه، بل ومن فترة لأخرى أيضًا[94].

وبصفة عامة شهد العالم العربي انحطاطًا متدرجًا من الجماعات الفكرية إلى الجماعات الإرهابية، وهو ما اتبعه صعودًا مطردًا للقوى الدينية على حساب القوى الليبرالية المتدينة منها والمتعلمنة، وذلك على خلفية أزمة شاملة ومركبة، أزمة دولة وسلطة، شرعية وهوية، أمن وأمان، حاضر مبهم ومستقبل مجهول، ومن ثم غرقت السلطات في مستنقعات الأمن وهواجسه. هذا في الوقت الذي باتت فيه الأزمة الطائفية تطرح نفسها وبقوة في العديد من البلدان(العربية)[95]. وفي كل

الحالات التي تفاقم فيها خطر الصراعات الطائفية والمذهبية يمكن أن نلحظ الآتي:

- أن الدولة، سواء كانت مستقوية باحتكار القوة، أو ضعيفة ومستضعفة بسبب قلة مواردها، هي التي فشلت في إثبات وجودها سواء في استخدام مواردها في تنمية فاعلة أو في استخدام موقفها الوسطي الجامع لترجيح الاستقرار على الفتن. ولذلك فشلت العودة إلى القيم التقليدية ردًا طبيعيًا على التحديات المماثلة، حيث إن الانقسامات وأسباب النزاع كانت دائمًا موجودة وكامنة، وكانت من واجب الدولة وفي مصلحتها على مستوى فردي كما على المستوى الجماعي أن تتهيأ لرد مدروس ومنسق لمختلف تلك التحديات، التي عند التدقيق فيها نلاحظ أن المجتمعات والحكومات هي التي صنعتها بأيديها، حيث إن الحكومات مسؤولة عن فقدان فاعليتها ومصداقيتها، وعن تفكك مؤسساتها، وعن العبث بالاستقرار والتقصير في مكافحة الفساد وتراجع حكم القانون، وهيمنة العقل الأمني على ضبط مختلف القطاعات، وتعميم التمييز بمختلف أشكاله، والعجز عن تحقيق العدالة الاجتماعية ومواجهة الفقر والبطالة والتهميش، ومن ثم فلا عجب أن تبرز الطائفية والعرقية وتتحول إلى أداة فاعلة في نزاعات تنشأ أصلاً لأسباب لا علاقة لها بالدين أو بالإثنية[96].
- أن التعدد والتنوع الإثني والطائفي في مختلف النماذج الطائفية العربية السابقة لم تكن تمثل أدنى مشكلة في المجتمع، ولكنها سرعان ما تحولت إلى أزمة متأصلة وعميقة الجذور عند خروج تلك الحالة المجتمعية من حالة الوفاق والتعايش السلمي، إلى محاولة الدخول في المعترك السياسي والتحدث في هذا باسم الدين، أملاً في تحقيق بعض المكاسب السياسية.
- تظهر المشكلة الطائفية بشكل أوضح في المجتمع القبلي أو العصبوي، حيث تعزز التركيبة الاجتماعية لمثل تلك المجتمعات فكرة التمييز والانقسام ودعم فكرة الولاء والانتماء للقبيلة مع غياب لفكرة القومية أو الوحدة الوطنية، وهو ما ظهر بشكل واضح في اليمن والعراق، حتى في مصر التي لم تعرف التكوين القبلي إلا في نطاق ضيق ــ حيث إنه لا يمثل التركيبة السكانية الأساسية ــ مثل بدو سيناء وتكوينهم القبلي والعصبوي وقبائل أولاد علي بالصحراء الغربية.
- لعب الاحتلال والغزو الخارجي دورًا كبيرًا في إبراز وترسيخ النزعة الطائفية، التي تصيب المجتمع بالهشاشة ومن ثم سهولة السيطرة عليه، وهو ما ظهر في نموذج العراق ولبنان.

وبشكل عام تختلف حدة الصراعات الطائفية من مجتمع لآخر، بما يتفق وظروف ذلك المجتمع ومدى توافر البيئة التي تعززها وتساعد على تفاقمها، حيث نلاحظ في نموذج الطائفية في مصر، على سبيل المثال، أنها أقل النماذج حدة ــ

خاصة قبل 25 يناير في ظل سيطرة الدولة البوليسية. ففي الوقت الذي تظهر فيه الصراعات الطائفية وتطفو إلى السطح فإنه سرعان ما يتم إخمادها، ولكنها تظل في الحقيقة كالنار تحت الرماد، التي سرعان ما تعاود الاشتعال مرة أخرى لأسباب واهية في معظم الأحيان. في حين أن الأمر أكثر تفاقمًا في العراق ولبنان واليمن والسودان حيث التكوين القبلي للمجتمع الذي يعزز ويدعم النزاعات والنعرات الطائفية التي تزيد من حدة الأزمة.

سابعا: عوامل النزعة الطائفية:

تعد الطائفية ظاهرة أصيلة وحقيقة واقعية لا نستطيع الفرار منها في مجتمعاتنا العربية، إذ تتدخل عوامل ومتغيرات عدة في تشكيل ملامحها وإذكاء مقومات وجودها وتأصيلها في البنية المجتمعية(97). فالطائفية كحالة مجتمعية، لا يمكن أن تتشكل بمعزل عن العوامل المجتمعية المتعددة الأخرى، حيث إن التشريح الدقيق والمتأني للعوامل التي تكرس الطائفية وتدعمها وتغذيها وتدفعها دفعًا نحو الظهور على المسرح المجتمعي، تكشف لنا عن الكثير من الوجوه المستترة والأبعاد الغائبة التي تتدخل بشكل صريح أو ضمني في تشكيلها وترسيخها.

إذًا ليس بوسع أحد مهما بلغ من التجني أو الظلم أن يدعي بأن هذه الأمة أو تلك كانت دائمًا أمة طائفية تعاني من العنف والتطرف الطائفي أو العرقي، وإنما القدر المتيقن أن الطائفية وما ينتج عنها من عنف وتطرف، طارئ على مسيرتها وجديد على حياتها(98).

فهناك فاعلون حقيقيون يسهمون بشكل أو بآخر في رسم وتشكيل ملامح الطائفية وحدتها ومداها وقوة تأثيرها، وهؤلاء الفاعلون الحقيقيون يختبئون خلف ستار الحدث، بحيث يحركون أفراد الطائفة تجاه ما يصبون إليه من أهداف مستغلين ضعفهم العرقي أو الإثني وخوفهم على كيانهم الطائفي المزعوم. وعادة ما يستخدم هؤلاء الفاعلون قضايا الشعور بالغبن والمظلومية للتعبير عن الوحدة الطائفية والتقوقع داخل الهوية الطائفية عبر منطق التماثل والمطابقة والثبات والحفاظ على الجوهر الحقيقي للطائفة، وهو منطق كما يرى المفكر العراقي هادي محمود غير صحيح لأن الوجود الطائفي متحقق، بينما الوحدة الطائفية غير موجودة على أرض الواقع(99).

وفي هذا السياق، يجب أن نميز بين الطائفية الدينية والطائفية السياسية الإدارية. فالطوائف الدينية واقع قديم متصل بالفروق بين الأديان السماوية وبالانقسامات داخل كل دين، وهي مرتبطة أشد الارتباط بالأوضاع السياسية وبالصراع على السلطة. وفي ظروف الانحطاط والتخلف، يصبح الانتماء الطائفي

ولاءً لكيان طائفي خاص أنتج شعورًا طائفيًا وتغليبًا للولاء الطائفي على كل ولاء جامع، يُضاف إليه امتداد الطوائف في غير دولة وكيان سياسي، مما أدى إلى تداخل المصالح والاستقواء بخارج الكيان. وأصبح للطائفة سياسة خارجية متداخلة في مصالح الدول الإقليمية والدولية ونفوذها ما جعل الطائفية قوة سياسية بما لها من نفوذ داخلي وإقليمي ودولي يمكن استغلالها في مواجهة الفكر القومي والمصالح القومية العليا على حساب الولاء القومي والولاء للدولة. وهكذا، ارتبطت مصالح الإقطاعية والرأسمالية والنفوذ الأجنبي بالواقع الطائفي. فغدت الطائفية وسيلة ونتيجة، فهي وسيلة استعملها الإقطاعيون والحكّام والعثمانيون ودول الغرب وإسرائيل أحياناً لإثارة الفتنة ومحاربة القومية. وكانت الطائفية في الوقت نفسه نتيجة لنفوذ الطبقات الحاكمة والاستعمار من أجل تأجيجها وبلورة كيانها وتعميق نفوذها وتجذيرها داخل المجتمع. وقد استمدت الطائفية قوتها من تفكك دورة الحياة الاقتصادية الاجتماعية داخل الدولة القطرية وعلى امتداد العالم العربي، وذلك نتيجة التخلف والاقتصاد المخلع وغياب السوق الاجتماعية، فتكيفت الرأسمالية والبنى الاقتصادية الريعية مع الواقع الطائفي وكرسته[100].

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن التعدد والتنوع الطائفي في حد ذاته لا يعتبر عنصرًا مولدًا للنزاعات والاحتقانات الطائفية. فهناك مجتمعات عديدة تتسم بهذا التفاوت بينما هي في حالة استقرار، ولكن عند إدراك تلك التفاوتات وتسييسها يحدث حينئذٍ العنف الطائفي المولد للنزاعات وذلك من خلال تشويه الأطر الحديثة للحياة السياسية وتمزيق الهوية الوطنية[101].

ومن ثم تبدأ المشكلة الحقيقية عندما يصبح لهذا التعدد والتنوع الطائفي وجود سياسي مميز، أي تصبح الطائفة حزبًا سياسيًا وقناة للسلطة، أي بإخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا، سياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى[102]. بمعنى آخر ليس التنوع والتعدد الطائفي في حد ذاته هو الذي يخلق التوتر والصراع، بل نمط العلاقات وما يترتب عليها من تفاوت في مختلف المجالات، هو المحرك الأول لهذه التوترات الصراعية. فالطائفية لا تنبع من الوجود الخام للعصبية أو للعصبيات، وهي الموجودة في كل المجتمعات، وإنما تنبع من الحاجه التي تشعر بها الجماعات أو الأفراد إلى حتمية توظيف هذه العصبيات والتضامنات الطبيعية كحقل استثماري سياسي، مما يعني أيضًا تعظيمها وزيادة قوتها وبذل الجهد لإحيائها، ليس لما تمثله من قيمة في ذاتها وإنما لما يمكن أن تشكله من وسيلة للحصول على منافع أخرى[103].

وهناك بعض الدراسات التي ترى أن الطائفية تسير على محورين[104]:

محور أول: يتصل بتقليص أو حذف الفوارق والتنافرات المحتملة ضمن كل

جماعة مذهبية من أجل إنتاج ذات طائفية واعية لذاتها.

محور ثان: يتمثل في محو التماثلات والتشابكات المحتملة بينها وبين الجماعات الأخرى مع رفع الفوارق والتنافرات المحتملة مع تلك الجماعات إلى مرتبة مطلقة ومع احتمال اختراع تاريخ عريق أو أصيل لها.

وثمة في الواقع صناعة كاملة للطائفية تتكفل بتغليب الصور الطائفية (والتي تشكل "المادة الأهلية الخام" للطائفية نفسها) على الصور الأخرى غير الطائفية، مثل: العلاقات الطيبة بين الجيران أو زملاء العمل والذين ينتمون لطوائف مختلفة. ويتولى عملية التغليب هذه "صناعيون" يجدون في صنع الطوائف مصدرًا سهلاً نسبيًا لنفوذهم وسلطتهم. هؤلاء الصناعيون هم الطائفيون. لكن ينخرط في الصناعة أيضًا عمال متفاعلون ومشاركون وجماهير لا تثمر تلك الصناعة دون مساهماتهم. ومن لوازم صناعة الطائفية صنع ذاكرة جمعية عن طريق تنشيط ذكريات الصراع والاضطهاد والتمييز وإهمال ذكريات التعاون والوئام أو التقليل منها.

وبصفة عامة يمكن بلورة أبرز العوامل والمتغيرات التي تسهم في تشكيل الطائفية وتعزز وجودها في خمسة متغيرات أساسية:

المتغير الأول: السياق الداعم لتشكل الطائفية:

لا تتشكل الظاهرة الطائفية في فراغ، وإنما هناك سياق ثقافي واجتماعي وسياسي وديني يدعم تشكل الظاهرة الطائفية بداخله. وكان هذا السياق بمثابة الرحم الذي تتخلق من خلاله الطائفية والشعور الطائفي. ويفسر لنا اختلاف السياق من مجتمع إلى آخر اختلاف السلوك الطائفي وحدته وقوة تأثيره. فالنزعة الطائفية في الكويت تختلف عنها في العراق ولبنان وسوريا عنها في مصر وعنها في البحرين وهكذا.

فلكل مجتمع له خصوصيته، ومن ثم ــ إذا جاز التعبير ــ خصوصية طائفية. ففي الكويت وبعض دول الخليج العربي قد تلعب القبلية دورًا مهمًا في تأصيل النزعات الطائفية بجانب العامل المذهبي والفئوي والمناطقي، بينما في العراق يلعب البعدان المذهبي (سنة وشيعة) والعرقي (عرب وغير عرب) دورًا فاعلاً في تشكيل الخريطة الطائفية. كما يلاحظ أن الخصوصية الطائفية تختلف في مضامينها وأبعادها حتى وإن تشابهت في الشكل: فالمذهبية السنية والشيعية في العراق تكتسب طابعًا مميزًا ومختلفًا عن المذهبية السنية والشيعية في لبنان، وهكذا الحال في الكثير من المجتمعات[105]، فالطائفية عمومًا تتشكل في ضوء المضامين الثقافية والقيمية السائدة في المجتمع.

المتغير الثاني: التنشئة الاجتماعية وترسيخ الخطاب الطائفي:

تسهم التنشئة الاجتماعية بدور لا يستهان به في تشكيل الهوية الطائفية. وذلك من خلال استغلال جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية بدءًا من الأسرة وامتدادًا إلى دور العبادة والمؤسسات التعليمية وانتهاءً بوسائل الإعلام وقنواتها المختلفة. فالتنشئة الاجتماعية عبارة عن مجموعة من العمليات الاجتماعية التي يتعرض لها الفرد خلال وجوده في المجتمع. وهي عمليات متعددة ومتشعبة تهدف إلى تطبيعه بطابع المجتمع الذي يعيش فيه بحيث يتفق معه في معاييره وقيمه وسلوكه(106). ومن ثم فمن خلال التنشئة الاجتماعية يصبح للظاهرة الطائفية شكل واضح أو كيان قادر على الحركة والتأثير على مسيرة المجتمع البشري. فبوساطة مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية وخاصة الأسرة يتشرب الأبناء دين الطائفة وقيمها، ويتعرفون على الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الطائفة ويمارسون طقوسها. كما أنه في هذه المرحلة يصبح الوطن بالنسبة للفرد درجة ثانية بعد الشعور الطائفي، ومن ثم تتشكل الهوية الطائفية بدلاً من الهوية الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى تفكيك النسيج المجتمعي المتوارث. ولتحقيق هذا الهدف تسعى مؤسسات التنشئة الاجتماعية بكل ما أوتيت لها من قوة إلى بث فكر ومبادئ الطائفة في عقول أبنائها من خلال التأكيد على أن الطائفية فكر وفعل انفصالي تدعو إلى العودة إلى أصول العقيدة الخالية من أية تشوهات دخيلة، والتي عملت على تشويه وتحريف الدين عن حقيقته وأهدافه السامية، مستشهدة بشخصيات آمنت بالعقيدة الأم.

ومن ثم يترتب على التنشئة الطائفية أو المذهبية هذه اغتراب أفراد المجتمع عن مجتمعهم الذي ولدوا فيه، ويصبح انتماؤهم الحقيقي للطائفة أو المذهب، ومن ثم يصبح القانون السائد والحاكم هو قانون الطائفة وليس قانون الدولة. وتصبح سلطة الحزب والعرق والطائفة هي المسيطرة، ومن ثم إنتاج دويلات متعددة داخل الدولة الواحدة. وفي هذه الحالة تصبح الطائفية مذهبًا وأيديولوجية وهوية تحل محل الهويات الأخرى والانتماءات الأعلى. ومن ثم فمنهجية عمل الطائفية لا تترك الخيارات مفتوحة لأتباعها، حيث تُصادر تنوع الهويات في كل فرد منهم، تفرض على كل فرد هوية واحدة؛ تمنع الخروج وحق الخيار. ولتحقيق هذه الأهداف تفرض العزلة الكاملة في أسلوب تنشئتها لأبنائها.

إذًا، على الرغم من الدور الإيجابي الذي تقوم به عملية التنشئة الاجتماعية في نقل الثقافة والمعايير والقيم إلى الأفراد لكي يتعلموا ويكونوا أفرادًا ذوي كفاءة اجتماعية خاصة قادرين على التعايش والتفاعل داخل المجتمع، إلا أنه في المقابل تستطيع هذه العملية الاجتماعية الخطيرة ترسيخ التبعية لعصبية العشيرة والقبيلة والطائفة الدينية. الأمر الذي يترتب عليه الكثير من التداعيات السلبية، لعل من أبرزها أن يتحول أفراد المجتمع إلى مجرد ذوات لا تعمل ولا تتحرك ولا تفكر ولا تشعر إلا عبر الطائفة أو القبيلة أو المذهب الذي تنتمي إليه. وهذا المعنى يؤكده

البناء اللفظي لمفهوم الطائفة الذي يحمل معنى تحرك الجزء من الكل. ومن ثم يعكس مفهوم الطائفية – في لغتنا – معنى الفاعلية الخاصة بالأقلية العددية، والمنفصلة عن فاعلية الأمة. وبذلك أصبح مفهوم الطائفة يستخدم بديلاً لمفاهيم الملة والعرق والدين التي كانت سائدة قبل ذلك.

ويمكننا فيما يلي إلقاء نظرة سريعة على الدور الذي تقوم به كل مؤسسة على حدة من مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالتالي:

1/ الأسرة– الهوية الطائفية بدلاً من الهوية الوطنية:

تعد الأسرة أهم وسيط من وسائط التنشئة الاجتماعية؛ نظرًا للدور المهم الذي تلعبه في تشكيل سلوك الأبناء. ولكن لا يمكن إنكار دور المناخ الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسر سواء أكان مجتمعًا محليًا أو إقليميًا، وما يتسم به من بعض الصفات والخصائص والثقافة الفرعية التي تميزه عن غيره من سائر المجتمعات، والتي يكون لها تأثير لا يقل أهمية عن دور الأسرة على أفرادها، بمعنى: أن المناخ الاجتماعي يسهم بما لا يدعو للشك في تبني أساليب معينة في التنشئة الاجتماعية تختلف من مكان لآخر باختلاف الثقافة الفرعية للمجتمع إلى جانب المستوى التعليمي وثقافة الوالدين داخل الأسرة. ويكمن دور الأسرة في التنشئة الاجتماعية ــ السياسية في جوانب عدة منها: التنشئة على الولاء للأمة والانتماء للمجتمع السياسي أو عدم الولاء لهما، حيث إن كثيرًا من الهويات السياسية يتم تكوينها في محيط الأسرة، ويكتسب الفرد من الأسرة المشاعر الأولية الإيجابية أو السلبية تجاه السلطات السياسية وتجاه الامتثال لقواعد ورغبات من هم في السلطة. وتقوم الأسرة بنقل الارتباطات والانتماءات الحزبية (والقبلية) من الوالدين إلى أبنائهما، وجعل الأبناء يكتسبون قيمًا سياسية وقيمًا اجتماعية ذات أبعاد سياسية تشجع أو لا تشجع على المشاركة وتقبل الرأي الآخر واحترام حقوق الآخرين. كما تحدد الأسرة للفرد هيئات التنشئة الاجتماعية السياسية التي سيتصل بها، وذلك من خلال الوضع الاجتماعي الذي توفره الأسرة[107].

فالأسرة في النظام الطائفي تجعل الفرد مغيبا، دوره لمصلحة الطائفة ولمصلحة قادة الطائفة (الفاعلون الحقيقيون في إذكاء الحس الطائفي). كما يتربى الفرد من خلال قيم الطائفة ومبادئها على أنه لا يجوز له أن يعبر عن رأيه إلا بمقدار ما يتلاءم خطابه مع مصلحة الطائفة التي ينتمي إليها. وبالتالي تخلق الأسرة ــ بكل ما تبثه من أفكار ومعاني في عقول أفرادها ــ أفرادًا منقادين انقيادًا كاملاً لنظام متعصب متحيز لذاته، لا يؤمن بالرأي الآخر، تعصبه التام لمذهبه ونزعته القبلية أو الطبقية[108].

وعلى هذا، فالسلوك الطائفي المكتسب من خلال الأسرة هو السلوك الذي يرى

مصلحة الطائفة فوق مصالح الآخرين، ويتعصب في ذلك. وهذا التعصب يؤدي إلى التعامي عن رؤية مصلحة الطائفة في الشراكة والتعايش مع الطوائف الأخرى من أجل الوطن المشترك وجعل الحياة تزدهر فيه من خلال رؤية المصالح المشتركة لأبناء الوطن كافة وإن تعددت ألوانهم وأجناسهم وطوائفهم وأديانهم.

فعلى سبيل المثال، ينمو في نفس الطفل العراقي حيث التكوين القبلي، ولاءه لعصبيته المحلية، فهو متعصب لأبناء ملته وعدو لأبناء غيرها. وقد تتحول هذه العصبية المحلية عند الكبير إلى عصبية عشائرية أو بلدية أو طائفية أو دينية أو ما أشبه. وهكذا ينشأ الفرد وهو شديد التعصب لدينه مثلاً، فيما هو قد لا يكون يعرف من واجبات الدين شيئًا[109].

2/ المؤسسات التعليمية وإذكاء روح الطائفية:

تمثل المؤسسات التعليمية المؤسسات الرسمية الأولى التي توظفها الدولة في بث وترويج قيم معينة تتفق وأهدافها لدى صغار النشئ. ففي كل الدول – تقريبًا – يناط بهذه المؤسسات غرس القيم والاتجاهات التي تراها ملائمة لأهدافها، من خلال المقررات الدراسية التي تقدمها، وتكتسب المؤسسات التعليمية أهمية خاصة في هذا الشأن لاعتبارات عديدة منها: طول الفترة التي يقضيها الفرد في التعليم، وارتباط النظام التعليمي بالدولة، وتأثره بالفلسفة الاجتماعية السائدة في المجتمع، وغالبًا ما يعمل على تدعيمها[110].

ومن ثم تسعى بعض الأنظمة السياسية إلى جعل النظام التعليمي آلية للمحافظة والجمود وأداة لإعادة إنتاج العلاقات القائمة من خلال تنشئة نمط الشخصية المتكيف، لكي ينسجم مع أيدولوجية السلطة السياسية التي تسيطر على مقاليد الحكم[111].

وعلى هذا فقد أكد بعض الباحثين على أن التعليم الرسمي أو غير الرسمي والثقافة المجتمعية (بشقيها العام والخاص) بدأ يستغل، بصورة ضمنية، في تنمية القيم الطائفية والمذهبية والعنصرية بمعدل يفوق تنمية القيم الإيجابية والانتماء للوطن.

3/ دور العبادة: توجيه المشاعر الدينية نحو مذهب أو ملة:

تقوم بعض دور العبادة بدور مؤثر في شحن وتأجيج المشاعر الدينية نحو نزعة مذهبية دون أخرى سواء أكانت سنة أو شيعة. وينعكس هذا الشحن المعنوي ذو الطابع السلبي بطبيعة الحال على أنماط التفاعل الاجتماعي بين شرائح المجتمع المختلفة متعددة المذاهب. ففي الكويت ــ على سبيل المثال ــ نجد أن هناك بعض القضايا المرفوعة أمام المحاكم من قبل المتدينين السنة ضد ما جاء في بعض الخطب الدينية في الحسينيات وتلك المرفوعة من بعض المتدينين الشيعة ضد ما

جاء في بعض الخطب في مساجد السنة.

وتتسم دور العبادة كما تذهب بعض الدراسات الأكاديمية، بسمات خاصة متمثلة في[112]:

- طبيعة النزعة الدينية تجاه الآخر.
- العادة الذهنية التي تمارس لربط الفرد في الجماعة.

ولهذ فإن العقائديين يهدفون في استخدامهم لدور العبادة إلى المحافظة على تميز هويتهم الدينية ضد الهويات الأخرى. والهوية الدينية هنا تعكس مجموعة من الأفكار والمبادئ والمتعقدات والحوادث التاريخية التي حدثت في الماضي البعيد. وعلى الرغم من تأكيدهم على إحياء وتقديس المعتقد التاريخي للجماعة، إلا أن سياسة العقائديين تعكس – أيضًا – ردة فعل على النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي المعاصر. ولذلك فإن دور العبادة عادة ما تستخدم من أجل إعادة تشكيل طبيعة الأسر والقيم والسلوكيات والاقتصاد والسياسة، وعلاقة الأفراد ــ وهذا هو الأهم – تجاه الآخر. بعبارة أخرى، تهدف الجماعات الدينية (بكافة أشكالها ومشاربها) إلى تأسيس أشكال اجتماعية Social Forms خاصة بها وتميزها عن غيرها[113].

من ناحية أخرى، يلاحظ أن الرسالة الدينية ذات المضمون المذهبي التي تُبث من خلال دور العبادة تخلق سلوكاً عدوانياً ثائراً ضد الطوائف والمذاهب الأخرى. وهذا السلوك يبدأ بالاستحواذ على فرص الحياة من خلال مصادرة الحقوق المدنية للطوائف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق السلطة أو النفوذ الذي تمتلكه الطائفة بالمجتمع دون أخرى. فأولى أمارات الطائفية حرمان الغير من الحقوق المدنية والاستحواذ على السلطة والثروة. وهذا السلوك الاستحواذي يخلق ردة فعل لدى الطوائف الأخرى ضد الطائفة المستحوذة. وإذا بالغت الطائفة المستحوذة على السلطة والثروة في حرمان الآخرين من ثروة تلك الطائفة، فإن ذلك يشيع شعورًا بالاضطهاد قد ينفجر إذا استمر الضغط فيؤدي إلى خراب المجتمع وتنظيمه المتمثل بالدولة .

ومن ثم فقد استطاعت الرسالة الدينية استثارة السلوك الغريزي عند الإنسان من خلال وتر حساس، ألا وهو الدين. وفي هذه اللحظة يغيب فيه العقل ويتلاشى السلوك الحضاري، فيبدأ هذا الإنسان في الخراب والفساد في الأرض. وهذه النتيجة نلمسها جميعًا من خلال صور الخراب والدمار والعنف اليومي الذي تطالعنا به وسائل الإعلام في العراق ولبنان وغيرها من الدول العربية بشكل يومي.

في ضوء ما تقدم، لا يستطيع أي إنسان أن يستخف بتأثير الرسالة الدينية في إذكاء الطائفية، خاصة إذا كان الشخص المصدر الذي ينقل هذه الرسالة ذو السمات

الشخصية المؤثرة، فتكون بمثابة طلقات نارية خارقة، تصل لدرجة تكفير جماعة، وهدر دم جماعة أخرى وهكذا.

4/ دور الإعلام في تشكيل وتنمية النزعة الطائفية:

يؤدي الإعلام بوسائله وأجهزته المختلفة من صحافة وإذاعة وتليفزيون وسينما، دورًا مهمًا في الدول المعاصرة، حيث إنها تلعب دورًا رئيسًا في تخفيف حدة التناقضات الداخلية وتعمل على دعم الوحدة الوطنية وتقوية الشعور بالولاء والانتماء للدولة ككل، من خلال إقناع الطوائف المختلفة في الدولة بأنه ليس هناك أي تعارض بين مصالحها، وأن الوطن يجب أن يكون فوق كل اعتبارات عرقية أو طائفية، مع إبراز كل ما هو مشترك بين الجماعات من حيث اللغة والتاريخ ووحدة الإقليم والمصالح، وهو ما يؤدي إلى التعاون والثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع(114).

غير أنه ثمة مشاهد سلبية تطغى على الصورة السابقة للإعلام في بعض الدول. فالإعلام الذي يفترض فيه أن يكون سلطة رابعة يوعينا بالأحداث وينقلها بتجرد، نجده يُستغل من قبل القائمين عليه والقادرين على استعماله من أجل تأجيج النزاعات، وفي بعض الأحيان فبركة الأحداث وتضخيمها، فتتحول المعلومة من مجرد وصف لحدث ما إلى أداة تفرقة بين أناس قد لا يحملون أي سوء ظن أو نية ضد أي منهم.

ويعد ظهور العولمة وما تمخض عنها من محاولة تفتيت الكيانات القومية والوطنية، وعدم تصدي الحكومات والأحزاب لها، لذلك جعل من السهولة بمكان اختراق البناء الثقافي للمجتمع وزرع الأفكار الطائفية والممارسات الطائفية، التي تتخذ من وسائل وأجهزة الإعلام المختلفة منبرًا لهذا.

ومن هنا يكون لوسائل الإعلام دور ملحوظ ومهم في تشكيل وتنمية النزعة الطائفية، خاصة في ظل ما يشهده العالم من ثورة وطفرة هائلة في تقنيات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات التي أسهمت، وبشكل واضح، في تعزيز النزعة الطائفية في العالم أجمع. لدرجة أن بعض المنتديات الموجودة على الإنترنت تقوم على نزعات طائفية يصل الغلو في بعضها إلى درجة كبيرة من الخطورة التي تهدد الأمن الاجتماعي الوطني. ناهيك عن دور بعض الوسائل الإعلامية الأخرى التي تستثير الآخرين من خلال طرح قضايا ذات نزعة طائفية. ففي الكويت – على سبيل المثال – نجد أن المسلسل التليفزيوني "للخطايا ثمن" قدم صورة مشوهة لزواج المتعة عند الطائفة الشيعية. كما يمكن استرجاع مظاهرة أبناء قبيلة "الصلبة" ضد ما ورد في أحد المسلسلات الكويتية من مقولة مسيئة بحقهم في شهر رمضان الكريم

من عام 2006.

كما أنه بالنظر إلى "مصر" أيضًا، نجد أنه من الأمور الباعثة على الدهشة في هذا الصدد، أن بعض الأبواق الإعلامية في مصر تصر على توسيع نطاق المواجهة بين الحالة الإسلامية والسلطة، عن طريق الإلحاح على إلغاء تمايزات الفصائل المختلفة والتحريض على دمغ الجميع بالإرهاب، فضلاً عن التطرف(115).

وجدير بالذكر هنا أن مثل هذه المشاهد السلبية لوسائل الإعلام لم تكن حديثة العهد على الإطلاق، بل إنها تمتلك جذوراً راسخة في الماضي، حيث إننا إذا ألقينا نظرة على سبيل المثال على الفترة ما بين 1908–1911، لوجدنا أن الصحافة المصرية في ذلك الوقت قد لعبت دورًا خطيرًا في إرساء دعائم الانشقاق بين طرفي الأمة مسلميها وأقباطها، حيث حرصت الصحافة في ذلك الوقت على إبراز عدم التسامح نحو هؤلاء الذين يختلفون معهم في الرأي. فلم تقتصر الصحافة القبطية – على سبيل المثال – على نشر بعض المقالات التي تتسم بالعنف في هذا السياق، بل أخذت تنشر أيضًا سيلاً من البرقيات التي تكفي لإحداث شقاق بين المواطنين (المسلمين والأقباط)، نذكر منها برقيات بعنوان "قلق الأقباط العظيم"، "ما يجب على الأقباط"، كما كان من بين البرقيات ما يطالب بالالتجاء إلى دولة قوية لتكون عضدًا للأقباط في المستقبل(116).

ومن ثم فإن ما يمكن التأكيد عليه هنا هو أن وسائل الإعلام – سواء أكانت مقروءة كالصحف والمجلات أو مسموعة كالإذاعة أو مرئية كالتليفزيون والإنترنت – تعد مصدرًا أساسيًا في تكوين شخصية الفرد ونزعاته، لا سيما فيما يتعلق بتشكيل الوعي الطائفي لديه وتوجيه طبيعة نزعته تجاه جماعته أو الجماعات الأخرى.

المتغير الثالث: التجمعات السكانية والعزلة وأثرهما في تعميق الطائفية:

تلعب التجمعات السكانية المغلقة دورًا كبيرًا في تعميق وترسيخ جذور الطائفية في بعض المجتمعات. ففي المجتمع الكويتي ــ على سبيل المثال ــ نجد أن عملية توزيع التجمعات السكانية لعبت دورًا بارزًا في إشعال التعصب الطائفي بكافة صنوفه وأشكاله. ويمكن التأكيد على ذلك من خلال تشابك العلاقات بين السياسات الحكومية والثروة النفطية والتنمية الحضرية في تحديد توزع الجماعات السكانية برعاية حكومية خلال الأربعين عامًا المنصرمة. لقد تمثلت السياسة السكانية بدولة الكويت بإنشاء مجموعتين رئيستين من المدن: "داخلية" بجوار مدينة الكويت وقريبة من مراكز الثروة والسلطة، و"خارجية" قريبة من الصحراء وأكثر بعدًا عن مركز

السلطة والثروة. وقد صممت المدن الداخلية لغير القبليين (الحضر)، بينما صممت المدن الخارجية للقبليين (البدو).

ولم يتوقف الأمر على ذلك، إذ أن المدن الداخلية تحولت إلى منظومات سكانية منقسمة طائفيًا: منطقة الدعية تقطنها أغلبية شيعية، حساوية، ومنطقة الدسمة تقطنها أغلبية شيعية، فارسية، ومنطقة القادسية تقطنها أغلبية سنية، سلفية، ومنطقة الفيحاء تقطنها أغلبية نجدية ... وهكذا. وينطبق نفس هذا الانقسام على حالة المدن الخارجية: منطقة الصباحية تقطنها أغلبية من قبيلة العوازم، ومنطقة الرقة تقطنها أغلبية من قبيلة العجمان، ومنطقة جليب الشيوخ تقطنها أغلبية من قبيلة المطران، ومنطقة الفروانية تقطنها أغلبية من قبيلة الرشايده... وهكذا. وإذا كان هذا النموذج الحضري قد أعطى الحكومة هيمنة لا بأس بها على مختلف الفئات الاجتماعية في الانتخابات البرلمانية، إلا أنها – أيضًا– أسهمت بتأصيل الهوية الطائفية داخل كل جماعة اجتماعية، معمقة في الوقت ذاته الهوة الاجتماعية – السياسية بين هذه الجماعات، مما أدى في آخر الأمر إلى سيادة نمط الولاء الطائفي الفرعي على حساب الولاء الوطني العام[117].

ويعاني المجتمع العراقي أيضًا من نفس المشكلة – التجمعات السكانية المنعزلة – الذي ينجم عنها مشكلة عدم التكامل الإقليمي. فالجماعات المذهبية والإثنية في العراق تتركز في مناطق جغرافية بعينها، إذ نجد أن غالبية الأكراد يتركزون في شمال العراق، رغم وجود عدد محدود منهم يعملون ويقيمون في بغداد، إلا أنهم مازالوا محتفظين بهويتهم الكردية. أما الشيعة فإنهم يتركزون في الأقاليم الجنوبية، ويتمركز السنة العرب في الوسط وفي شمال العراق. وتزداد خطورة مشكلة عدم التكامل الإقليمي في العراق كون هذه الجماعات والتي لدى بعضها نزعات انفصالية قوية تعيش في مناطق ذات أهمية حيوية للعراق من الناحية الاقتصادية النفطية (الموصل – كركوك)، حيث يوجد 40% من ثروة العراق النفطية في الشمال، مما يساعد الأكراد على أن يهددوا الاقتصاد العراقي إن أرادوا، هذا فضلاً عما يحتويه ذلك الإقليم من غاز طبيعي وأنابيب تصدير النفط التي تمر به، الأمر الذي أدى إلى نشوء صراع للسيطرة على الأقاليم التي تنعم بثروات نفطية، وهو ما يؤدي بدوره إلى تأصيل وتعميق الصراعات الطائفية[118].

المتغير الرابع: الغطاء الإقليمي وإذكاء البعد الطائفي:

إن التعدد الفكري بين الناس طبيعي في مصدره، ووظيفي في غايته؛ لذلك كانت الانقسامات المذهبية للأمة الإسلامية بصفة عامة، وفي الكيان العربي بصفة خاصة، مسألة لا تقضي على الوحدة، ولا تؤدي إلى التمزق أو التشرذم في ذاتها، ما لم تكن هناك مؤثرات خارجية تعجل بالتمزق أو تسرع به، ولا يكون لهذه

الانقسامات تأثير سلبي. وتتمثل تلك المؤثرات في: القوى الكبرى المسيطرة على مجريات الأمور في الوطن العربي والعالم بأسره والتي تهدف إلى إذكاء البعد الطائفي في الكثير من دول العالم وخاصة الدول العربية؛ بغية إضعاف هذه الدول ليسهل ابتزازها وتوظيف ثرواتها لها. الأمر الذي يؤدي إلى غياب وضعف المشروع الوطني.

وفي مثل هذا الوضع – اشتعال البعد الطائفي – يفتقر أبناء الوطن الواحد إلى وحدة الخطاب، ويتحول التعاضد والتكاتف من أجل الدفاع عن الأمة إلى تناحر وتدمير يومي واستمرار لموجات من العنف تؤدي إلى شلل الحياة الاعتيادية في البلاد، ومن ثم تدهور الأمن المجتمعي. فمن خلال القوى الخارجية، وكما هو حاصل الآن في العراق، يُعاد تقسيم البلد الواحد إلى مناطق طائفية وعرقية ومذهبية، فيقال هذا مثلث سني، وذاك مثلث شيعي، وتلك طوائف مسيحية، وأخرى عرب وكرد وهؤلاء تركمان وكلدان وآشوريين[119].

وهذه التداخلات الخارجية لم تكن وليدة يوم وليلة، وإنما لها بعدها التاريخي، فقد جاءت مرحلة النفوذ الأجنبي وادعاء الدول الأوروبية – الطامعة في ممتلكات الرجل المريض – أنها حامية لأقليات مسيحية في الشرق العربي. ثم كان الاستعمار والتقسيم وتغذية عوامل وعناصر التفرق وتضخيمها ودفعها لتحتل الوعي الثقافي العربي. حيث يتسم الاستعمار بخصائص ثلاث هي:

- حرمان الشعب المستعمر من ممارسة السيادة والحقوق السياسية على أرضه.
- العزل الاجتماعي Social Islolation .
- الاستغلال الاقتصادي Economic Exploitation .

ومن ثَمَّ فمن الطبيعي أن يحارب المستعمر قيام أية وحدة وطنية في البلاد التي استعمرتها باستخدام أساليب وبدائل مختلفة استمدتها مما وجد من تعدد في الأديان واللغات واختلاف الثقافات، وهو ما أدى إلى تشويه صورة القومية في فكر شعوب البلاد التي استعمرها[120]، وإقامة وترسيخ قواعد الطائفية كنظام اجتماعي، حيث نما هذا الشعور بالطائفية وتطور داخل مكونات الأمة العربية، وبدأت تثار قضايا أخرى مثل الفرعونية، والفينيقية، والبربرية، والمارونية، والقبطية ...إلخ[121].

وحقيقة الأمر أن ما لعب على أوتاره المستعمر قديماً لم يزل هو ذاته الذي يلعب عليه ويسوق له عندنا في العصر الحاضر، ولكن ليس بشكل مباشر، وإنما عن طريق قوى سياسية واجتماعية من داخل مجتمعنا، إما عن معرفة ودراية لما تسوق له هذه الأدوات، أو عن جهل وتخلف معرفي لما يريده المستعمر أصلاً. وفي كلتا الحالتين تكمن المشكلة التي هي زيادة تخلفنا والعودة بنا إلى القرون

الوسطي، حيث يتم تفتيت المنطقة على أسس طائفية وعقائدية ومذهبية وذلك من خلال[122]:

- تحريك النوازع الطائفية الكامنة لدى شعوب المنطقة العربية.
- إذكاء الطائفية المستعمرة.
- التحريض الطائفي والتوسع باسمه.

وهذا من شأنه أن يحدد شكل العلاقات والتفاعلات داخل الدولة ذاتها، وعلاقتها بما يجاورها من بلدان ودول أخرى، حيث تتحكم القوى الإقليمية المؤهلة لقيادة العالم، وفي تلك البلدان ذات النزاعات الطائفية وفي صنع قراراتها وتوجهها نحو غيرها من البلدان المجاورة.

ويعتبر المجتمع الكويتي خير مثال على هذا، وهو ما يظهر في علاقة الكويت بجاراتها الثلاث: السعودية والعراق وإيران، فلكون الكويت دولة صغيرة (حجمًا وتعدادًا سكانيًا) وضعيفة عسكريًا مقارنة بالدول الثلاث سالفة الذكر، فإن الشعور بالخوف والتوجس من الجارات الثلاث لا يزال يشكل أمرًا مؤرقًا على الذهنية والنفسية الكويتية. ولقد أصل هذا الخوف والتوجس في الذات الكويتية ثلاث حوادث تاريخية مهمة هي: غزو الإخوان للجهراء في عام 1921، وتهديد الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم بضم الكويت في عام 1962، وغزو العراق للكويت في عام 1991. من ناحية أخرى، أسهمت الثورة الإسلامية الإيرانية التي حدثت في عام 1979 إلى ارتفاع الشعور الطائفي في المنطقة، خاصة بعد إعلان بعض قادة الثورة الإيرانية إلى ضرورة تصدير الثورة إلى الدول المجاورة. ودفع هذا الوضع بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ببعض الجماعات (قبلية، مذهبية، عرقية، فئوية) إلى تحديد علاقاتها ومواقفها تجاه هذه الجارات الثلاث[123]. (من الضروري البحث فيما إذا كان لهذه الدول الثلاث دور في تعزيز مواقف واتجاهات الجماعات الكويتية تجاهها). ويلاحظ أن الأبعاد القبلية والمذهبية قد لعبت دورًا رئيسًا في تحديد طبيعة العلاقة وتوزعها اتجاه الجارات الثلاث، بينما لعب البعد التجاري (الاقتصادي) دورًا مهمًا في دفع بعض الجماعات إلى الارتباط المباشر أو غير المباشر بالقوى الغربية متجاوزة بذلك محيطها الإقليمي.

وبالإضافة إلى ما سبق فهناك من يؤكد على بعض العوامل الأخرى التي تتغذى عليها الطائفية والتي من أهمها:

- الأزمة الثقافية التي يعاني منها المجتمع الكبير.
- الاختلاف في الخدمات والمرافق العامة بين المناطق السكنية.
- زيادة التنوعات الطائفية.

- الاغتراب الاجتماعي.
- الرغبة في العودة إلى الجذور المذهبية/القبلية/العائلية من خلال إحياء الماضي.

ومن مجمل العرض السابق، نستطيع القول إن تكريس الطائفية وترسيخ وجودها في بنية المجتمع لا تأتي من عامل واحد دون آخر من العوامل السابقة، مع الأخذ في الاعتبار تباين تأثير كل عامل عن الآخر واختلاف الوزن النسبي لأهمية عامل عن الآخر، إلا أنه في أغلب الأحيان تتكامل هذه العوامل جميعها في آن واحد وتعمل من أجل إذكاء الطائفية في المجتمع.

المتغير الخامس: محدودية دور الدولة وضعفها:

يرتبط وجود الدولة ككيان جغرافي وبشري بمجموعة من الوظائف التي تبدو بديهية، إلا أن الفشل في أدائها أو القيام بها بالشكل الأمثل يكون كارثيًا. فالملامح المحددة لشكل الدولة في العصر الحديث تظهر في مدى قدرتها على إعلاء قانونها ومؤسساتها على قوانين هذه الجماعات والإثنيات الفئوية بداخلها، بشكل لا يخلق تميزاً لفئة على حساب أخرى، وإنما ينم عن العدالة وتحقيق المساواة أمام مبدأ المواطنة الذي يتساوى عنده الجميع. والدول التي يوجد بها مشاكل كثيرة متعلقة بقضايا الإثنيات والتنوع الديني، كانت قدرتها على ترجمة هذا المتغير إلى منجي لها من كوارث قد تؤدى إلى مجازر أو إبادة جماعية يقوم بها البشر تجاه بعضهم البعض. والمثال الأوضح على تطبيق هذا المبدأ يظهر في دولة الهند التي استطاعت رغم كبر عدد السكان المتنوع إثنيا ودينيا والذي تجاوز المليار نسمة، يقع 70% منهم تحت خط الفقر، من إعلاء مفهوم المواطنة بترجمته في مؤسسات الدولة وقوانينها وخلق ما يشبه المواطن الهندي الواحد بصرف النظر عن إثنيته أو دينه[124].

ثمة أمور تحدث قد تؤدى إلى أضرار جسيمة في المستقبل، وهي المتمثلة في بروز أدوار أخرى موازية لدور الدولة ليس بمثل الحالة اللبنانية، وإنما بشكل آخر ينم أنه ثمة مشكلة في حاجة إلى حل، أبرزها في هذه الحالة الوضع السياسي للكنيسة القبطية التي تحولت لأن تكون وطنًا موازيًا للدولة. فالفرد الذي ينتمي إليها دينيا باتت هي الملاذ له، وليست مؤسسات الدولة، عندما يقع عليه ظلم. تتعدد هنا الأسباب ربما أبرزها خفوت دور الدولة كمفهوم وممارسة للوطن وبروز أدوار موازية أخرى قد تكون في الكنيسة أو في المسجد أو في عمليات الاحتقان الطائفي التي تغذيها رموز التطرف الديني لدى الجانبين، ومن ثَمَّ لا يلبث أن يصبح موضوع "تحول شخص من دين إلى آخر" إلى مشكلة تهز المجتمع. وقد يتحول تصريح من أحد أبناء طائفة ما بشأن طائفة أخرى إلى موضوع تظهر فيه المظاهرات وتعلو أصوات الغضب. يحدث هذا في ظل أولويات أخرى غائبة كان

من الضروري البحث والتظاهر من أجلها. كل ذلك مؤشرات لا تعكس قوة للمجتمع ولا قوة للدولة الوطنية بقدر ما تعكس قوة للفئوية والطائفية على حساب الوطن والمجتمع الذي يشكل الحضن الآمن للجميع من عنف الداخل وتهديدات الخارج[125].

وقد استخدم الخطاب القومي والمكانة الرمزية الخاصة التي مثلتها الفكرة الوطنية/ القومية في بناء تاريخ العرب الحديث ومجتمعاتهم ، لتبرير استمرار سيطرة النخب الاجتماعية بما فيها تلك التي لم يكن لها علاقة بالحركة الوطنية/القومية العربية. فلا شك في أن هذه الفكرة المركزية بالنسبة للثقافة السياسية العربية الحديثة لا تزال، بالرغم من كل الانتقادات التي وجهت ولا تزال توجه لها، خاصة في العقود القليلة الماضية. فعلى ضوء الانحطاط الذي أصاب الدول التي جسدتها، تمثل في المخيلة والذاكرة الاجتماعية، المصدر الوحيد لقيم سياسية تحظى بالكثير من الشرعية. ولا يمكن تصور عمل وطني خارج إطار الدولة الوطنية ولا من باب أولى في مواجهتها. وبقدر ما سهل هذا الموقع المتميز للدولة داخل الفكرة الوطنية استقلال نخب السلطة عن المجتمع ومصادرتها للسلطة العمومية واستخدامها لخدمة مصالح خاصة وإفساد الحياة الوطنية، حرم المجتمع الحديث من أي نقطة ارتكاز مستقلة وتركه معلقًا في الفراغ يتردد كالوتر المشدود بين العودة إلى أطر التضامنات التقليدية العشائرية والطائفية والتعلق بالدولة المارقة، بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة، وبالوطنية التي تحولت ذكرى لها. وهكذا حول التركيز على الدولة كسلطة مركزية جامعة، في سياق غياب حياة سياسية حقيقية، ووطنية، إلى حجاب أو تميمة تخفي عودة الشياطين الطائفية والعشائرية القديمة وتعمل على طردها. ويشكل العزف على وتر الوطنية/القومية المنفصلة عن الواقع والمتحولة إلى حجاب، أداة فعالة في يد النخبة المنفصلة عن مجتمعاتها لتجييش الجمهور وتعبئته ضد المعارضة وضد الضغوط الخارجية ودفعه إلى الالتفاف حول أنظمة ونخب فقدت آليا النجاعة والشرعية السياسية معًا. لقد أصبحت الوطنية سوطًا تستخدمه النخب المأزومة والفاقدة لأي علاقة مع شعوبها لإدامة سيطرتها اللا شرعية[126].

إذن، فالطائفية ظاهرة يصعب إيقافها بسبب فشل يتخمر في الدولة العربية وسياساتها. ففي العراق تعبّر الحالة الطائفية بين الشيعة والسنة عن المقدرة التفتيتية للظاهرة، أما في لبنان فالصراع السني الشيعي أصبح أكثر أهمية وعمقًا، وفي الكويت بإمكان شخص أن يفرقع البلاد ببضعة جمل كما حصل مؤخراً، أما في البحرين فالوضع يزداد تعقيداً بين الطائفتين: الغالبية الشيعية والأقلية السنية، وفي اليمن صراع مسلح بين الحوثيين الأقرب إلى الشيعة (الزيدية) من جهة وبين الدولة المركزية ذات الغالبية السنية[127].

ثامنا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والنفسية للطائفية:

تزايدت في الآونة الأخيرة على مستوى العالم العربي حدة أعمال العنف والتناحر الناجم عن الطائفية التي تزداد حدتها يومًا بعد يوم، بحيث إنها أصبحت تمثل مشكلة خطيرة، لم تعد تقتصر فقط على إحداث الاضطرابات والذعر في المجتمع نتيجة ما ينجم عنها من أعمال عنف وتنازعات قوية بين الطوائف المختلفة، وإنما امتدت آثارها إلى حركة الاقتصاد والسياسة، وصارت تهدد الأمن القومي، وتحظى باهتمام عالمي ينعكس بالسلب على السياسة الخارجية للدولة[128]. وفيما يلي يمكننا بلورة أهم النتائج والآثار التي تخلفها الطائفية كالآتي:

- **الآثار الاجتماعية:**

تعني الطائفية بشكل عام حدوث انشقاق وانشطار بين الطوائف والجماعات الاجتماعية المختلفة في المجتمع نتيجة التباين في اللغة والأصل والدين، أو عدم وحدة التاريخ[129]، وهو ما يعكس الطابع المتأزم واللامستقر للنظام الاجتماعي، حيث تدهور الوحدة الاجتماعية القديمة، وغياب أسس التوازن الاجتماعي[130]، ومن ثم تهديد الأمن الاجتماعي والقومي، والذي يظهر في شكل الإرهاب، حيث السعي على الحصول على السلطة بالقوة والعنف[131]. فانطلاقًا من فهم خاص جدًا للدين، وتصور محدود وقاصر للواقع، اتخذت هذه الجماعات المتطرفة موقفًا معاديًا للمجتمع الذي تعيش فيه، فرفضت الواقع، واتهمت معتقداته، وأدانت تصرفاته، وبهذا لم يخسر المجتمع فقط عددًا من أبنائه، وإنما أصبح يتعرض لإيذائهم ويشغل نفسه بمقاومتهم[132]. فضلاً عن الحروب الأهلية التي تعد شكلاً من أشكال الصراع الداخلي الذي تقوم به جماعة أو جماعات على أسس إثنية وأيديولوجية من أجل تغيير بعض السياسات الحكومية أو الإطاحة بنظام الحكم أو الحصول على الحكم الذاتي لمنطقة ما أو الانفصال عن الدولة، ويشتمل هذا الصراع على أعمال عنف مسلح منظم واسع النطاق من جانب جميع الأطراف أو الطوائف المتصارعة[133].

وانطلاقًا من المنظور الماركسي، الذي ينظر إلى الطائفية باعتبارها نتاجاً للصراع الطبقي في المجتمعات، إذ إنه كثيرًا ما يتحدد توزيع الدخل والثروة والسلطة في يد العديد من البلدان العربية على أساس عرقي أو طائفي، وهو ما يؤدي بدوره إلى العديد من حالات عدم التطابق بين الموضوع (الموقع الطبقي) من ناحية، وبين الأيديولوجية والموقف السياسي من ناحية أخرى. وينجم عن هذه التعقيدات والتداخلات، إعادة إنتاج علاقات التضامن العائلية القديمة والمناطقية، وبصفة خاصة الطائفية. كما أن هناك بعض الأشكال للتقسيم الاجتماعي للعمل في المجتمعات العربية التي تتداخل وتتقاطع مع خطوط التقسيم الطائفي، القبلي

والعشائري والعرقي في تشكيل معالم الخريطة الطبقية العربية. وهنا تبرز أهمية العوامل "غير الاقتصادية" وتأثيراتها على تطور التركيب الطبقي، ومثال ذلك أثر التكوينات الطائفية والإثنية على تبني فئات وشرائح معينة لأيدولوجية محددة. ولذا، فإن بروز ظاهرة الانقسام الطائفي مقابل الانقسام الطبقي في بعض المجتمعات العربية، هو في حقيقة الأمر تعبير عن فشل الدولة الحديثة في إقامة أطر جديدة قومية وجامعة قادرة على أن تستبدل الأطر التقليدية العصبوية الطائفية أو المحلية أو العشائرية، حيث يصبح الانتماء إلى الطائفة أو العشيرة أكثر إثارة وجاذبية للمواطن الذي ينتمي للشرائح الاجتماعية المسحوقة (مثل: الشيعة في جنوب لبنان، وضواحي بيروت)[134]، الأمر الذي يؤثر بدوره على المنظومة الاجتماعية للمجتمع بشكل عام، من حيث تفكيك وتفتيت البنية الاجتماعية للمجتمع نتيجة الصراعات والنزاعات بين الطوائف والجماعات المختلفة.

- **الآثار الاقتصادية:**

تؤثر الطائفية كظاهرة على المجتمع من الناحية الاقتصادية (البنية التحتية)، إذ تتحكم الطائفية في بعض البلدان العربية في الوضع الطبقي والمهني للأفراد، وهو ما يصب في النهاية في "علاقات الإنتاج" التي تصطبغ بالطبع بالصبغة الطائفية، الأمر الذي يؤثر على المستوى الاقتصادي للدولة بشكل عام.

ويظهر ذلك بشكل واضح على مستويات التنمية في المجتمع، إذ إن الطائفية تعد تعبيراً عما هو خاص وفئوي، في حين أن التنمية ترمز إلى كل ما هو عام وإيثاري. ومن ثم فإن الطائفية وما تنطوي عليه من خوف وحذر من تنمية قوة الطوائف الأخرى من خلال وضع خطة إنمائية شاملة، وبالتالي تحول دون وضع خطة إنمائية واضحة المعالم والأهداف، حتى تتمكن من السيطرة على غيرها من الطوائف الأخرى. فالطائفية لا ترى مصلحتها إلا على حساب مصلحة الآخرين، وهو ما يستدعى الصراع الطائفي، حيث يتعارض التفكير الإنمائي؛ لأنه تفكير مستقبلي بناء، ينطلق من الحاضر[135].

كما تؤثر الطائفية على المستوى الاقتصادي للدولة من خلال ما يتمخض عنها من مشكلات تتعلق بانعدام الأمن القومي، الذي يظهر في صورة الإرهاب والحروب الأهلية التي تؤثر سلبًا على الاستثمارات القائمة والمستقبلة، من خلال إيقاف مشروعات الحداثة التي بدأتها الدول العربية منذ قرنين، في مجالات الإدارة والتصنيع والتعليم والصحة والدفاع...إلخ، هذا فضلاً عن افتقاد العملية الاقتصادية لشريحة عريضة من أفراد المجتمع انكبت فقط على الصراع والنزاع فيما بينها، دون الالتفات إلى العواقب الناجمة عن ذلك[136].

وفي هذا الصدد، تشير نتائج دراسة "جاد شعبان" حول التكلفة الاقتصادية للطائفية في لبنان، إلى أن "الطائفية في لبنان تكلف 3 مليارات دولار في كل عام، وأن اللبنانيين يدفعون ضرائب مخصصة لضمان استمرارية النظام الطائفي. كما أن كل لبناني يسدّد دولارين يوميًا، في المتوسط، لتمويل سيطرة النظام الطائفي على جميع تفاصيل حياته، منذ أن يولد، مرورًا، بالروضة فالمدرسة، فالجامعة، وصولاً إلى الزواج والسكن وحتى القبر[137].

- **الآثار السياسية:**

تعتبر الطائفية مرافقة دائمة للدولة التسلطية، وليس المقصود هنا بالدولة التسلطية الدولة الديكتاتورية، وإنما كل أشكال الدول التي ينعدم فيها لسبب من الأسباب تداول السلطة وحراكها الاجتماعي وتُعاق دورتها الطبيعية، بما فيها الدول التي ترتدي رداء البرلمانية. ومن ثم تعمل الطائفية على تجسيد الدولة كمبدأ أخلاقي وقانوني ناظم للمجتمع، وذلك إما بالسيطرة المباشرة والكلية عليها لوضعها في خدمة الأغراض الخاصة بفئة من الناس، أو بالتلاعب بمؤسساتها وإفساد آليات عملها، وبالتالي احتكار المصادر القومية والتحكم بالمستقبل الجمعي من قبل الفئة الحاكمة، أي تفقد الدولة صفتها كمؤسسة عمومية أو للعموم، ومن ثم الانتقال إلى تدويل الطائفة، أي تفعيل علاقات التضامن والتعاون الموجود فيما بينها. وهذا يعني أن تدعيم هذه العلاقات الطبيعية التضامنية وعلاقات الرحم أو التراحم الدينية يصبح هدفًا بذاته ووسيلة لضمان الوجود الاجتماعي، كما يصبح المساس بهذه العلاقات أو الاعتراض عليها مساسًا بموقع كل فرد فيها وتهديدًا لمصالحة.

وهكذا تشكل الطائفية كآلية استثمار سياسي رئيس في البُنى المدنية، أو كتحريف لوظائفها الأساسية على الصعيد الاجتماعي–الثقافي، نوعًا من نشوء ساحة موازية أو سوق سوداء للتداول والتنافس على السلطة. ومن ثم فإن الطائفية بهذا المعنى تشكل نوعًا من الساحة البديلة لفرض تداول السلطة، وتثبيت قيم النخب الاجتماعية المتنافسة عليها في غياب القواعد الصحيحة، وتركيزها في أيدٍ قليلة[138].

وعلى هذا تدفع الطائفية بشكل طبيعي إلى واجهة مسرح النخب الأقل كفاءة وتمسكًا بالمصالح العامة والمشتركة، وهي بهذه الطريقة تضمن أيضًا إعادة تجديد نفسها. وهكذا تتحول السلطة والدولة ذاتها من أداة لتحسين الإدارة الاجتماعية وتعظيم المصالح المشتركة والجماعية، ومن مركز توظيف اجتماعي عام إلى أداة لتعظيم المنافع الخاصة والإثراء. ولذلك فإن النظام الطائفي، مهما كان نوعه ونية القائمين عليه، لابد أن يؤدي إلى دمار الدولة وإلغاء كل توظيف اجتماعي، ويقود

لا محالة إلى استهلاك الذات. إنه ترسيخ لمنطق الغزو الداخلي الدائم والانقلاب والتوزيع الآلي للسلطة والثروة بدلاً من التراكم العمومي[139]، حيث يكون الانتماء الرئيس للطائفة وليس انتماءً قوميًا. ويظهر ذلك بشكل جلي في العمليات الانتخابية ــ على سبيل المثال ــ كما سبق الإشارة إليه سابقًا.

- **الآثار النفسية:**

لا ينفصل الجانب النفسي عن غيره من الجوانب الأخرى التي تتأثر بالطائفية، مع اختلاف نوعية التأثير وحدته. فمن الممكن للبعض أن يستخدم الشعار الطائفي من أجل تعبئة جزء من الجمهور السياسي وراءه، هذا في الوقت الذي يمكن فيه استخدام الطائفية كاتهام لتشويه سمعة الخصم أو الإساءة إلى قضيته[140]. وعمومًا تؤثر الطائفية من الناحية النفسية في الأفراد كالآتي[141]:

- التعصب المعطل للمساواة والحرية والنقد والعدل.
- العنف والرغبة فيه وفق ما تسمح به الظروف.
- الاغتراب بين أبناء الطوائف والفرق المختلفة للتنافر القائم بينها.
- الانكفاء الأناني على الذات والانعزال عن ذوات الآخرين.
- استنكار نفس الممارسات إذا صدرت عن الآخرين من أبناء الطوائف والفرق، والرضى عنها إذا صدرت عن أبناء الطائفة أو الفرقة، مما يسم الموقف باللاعقلاني، وباللاإنساني؛ لأنه موقف استبدادي ظالم، بدائي، باعتباره من النوازع الأولية، ما يعني أن أبناء الطائفة لا يخطئون، وبالتالي غير مسؤولين، وغيرهم هم الذين يخطئون.

كل هذا يؤدي في النهاية إلى قيام فواصل اجتماعية ثابتة بين الجماعات الطائفية، تزيدها الأيام رسوخًا، فتتحول إلى حواجز نفسية وقانونية وجغرافية أحيانًا كثيرة، مما تحول دون التفاعل الوجداني الإنساني بينها، وعدم الانفتاح بعضها على بعض. ومن ثم تؤثر الطائفية على الفرد الطائفي بحيث تجعله[142]:

أولاً: بدائيًا: وذلك بإنماء أنانيته الفئوية المنغلقة المتعصبة العدوانية، عبر إنماء نوازعه الأولية، مما يضمر إنسانيته ويقزمها، وعبرها يقزم حريته، فينمو العنف في ثقافته، وينمو معه فيها العدوان على جوهر الآخر.

ثانيًا: شكليًا: وذلك عبر تقديم الشكل على المضمون، والوسيلة على الغاية، وربط النظام الطائفي بالكيان المجتمعي العام.

ثالثًا: ضمنيًا: يعبد الجمود ويقدس الثبات، خلافًا لمقتضيات المصالح المتحركة، المتغيرة ولو ببطء، وما ذلك إلا لرفضها التغيير والتطوير سلميًا، واتجاهها إلى

التقوقع والانغلاق الأناني الفئوي على الذات.

والطائفية باعتبارها فئوية منغلقة بحدة على ذاتها، تجزئ الإنسان إن كان موحدًا، وتعيق توحده إن كان مجزءًا، فتحول دون بناء المواطن، ودون بناء المواطنة والوطن، فينتهك بذلك مبدأ المساواة اللصيقة بالكرامة الإنسانية. والكرامة هي إحساس شعوري فطري، تجاوزه يمس مشاعر الفرد أو الجماعة في الصميم، ويجرح اعتبارها فيثيرها ويحملها على الرد.

تاسعاً- الطائفية: آليات المواجهة وسبل العلاج:

بعد العرض لمشكلة الطائفية، يتضح أنه لابد من الوقوف على بعض الآليات التي من شأنها أن تسهم في تقديم بعض الحلول لتلك المشكلة وقد أكد "الفن توفلر" Alvin Tofler في هذا الصدد على أنه يجب إعطاء الأقليات اهتمامًا خاصًا من حيث (التعدد والتنوع الإثني والطائفي)؛ حيث إنها تمثل مصدر الألم الأكبر حاليًا، وهي أيضًا مصدر الصراعات العظمى في المستقبل(143).

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، إلى أن القيام بمعالجة ظاهرة أو مشكلة ما، معالجة عقلانية يتطلب أولاً الاعتراف بها كشيء واقع، كظاهرة لها أسبابها الموضوعية، وتتطلب ثانيًا تحليلها للكشف عن أسبابها الحقيقية وعن تركيبها وآلية عملها(144). ومن ثم فإن الحديث عن آليات للقضاء على مشكلة الطائفية ــ كظاهرة متأصلة الجذور في العديد من البلدان سواء العربية منها أو الغربية ــ هو أمر غير منطقي. والتعبير الأدق هو البحث عن بعض الآليات التي من شأنها أن تحد من الصراعات والنزاعات والحروب التي تنجم عن تلك الطائفية والتي لا سبيل من الفكاك منها، ولاسيما في الدول التي تعد فيها الطائفية مكونا أساسيا ورئيسا من مكونات بنية المجتمع، وتظهر بشكل واضح في التركيبة السكانية لتلك الدول.

وفيما يلي عرض لبعض الآليات التي من شأنها أن تحد من خطورة المشكلة، والتي تتمثل في الآتي:

- إن القول الفصل في المسألة الطائفية برمتها، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمستقبل الحياة السياسية في المجتمع ذو النزعة الطائفية، ومدى نجاح النظام السياسي في توفير حرية التعبير والتمثيل والوجود لمكانة الفئات والطبقات والجماعات والهيئات التي يتكون منها نسيج الشعب بأكمله. ومن ثم فإن القيام بترسيخ النظام الديموقراطي، وقيام أحزاب وهيئات تعبر عن مصالح الكتل الاجتماعية والسياسية سيؤدي بكل مسببات الطائفية إلى التحلل والذوبان. وعندما تقوم المؤسسات السياسية المعبرة بالفعل عن تطلعات الجماهير ــ باختلاف أطيافهم – فلن يكون هناك مجال أمام الجماعات الطائفية لانتهاج أساليب غير مشروعة

لإثبات وجودها، أو البحث في مقترحات غير عملية لحل مشكلاتها[145]. ومن ثم فالديموقراطية هي الكفيلة بألا تجعل المشروعات التوحيدية أو التكاملية العربية أسيرة لنزاعات الحكام وأمزجتهم ومصالحهم الطبقية. وعليه فإن غياب الديموقراطية يعد هو بيت الداء الذي ينجم عنه الصراع والنزاع الطائفي. ودليل ذلك أن المجتمعات التي تعاني من العنف الطائفي بشكل حاد هي تلك التي تعيش أزمة الديموقراطية والعكس صحيح[146].

- ضرورة القفز من قبل الأفراد ــ داخل المجتمع الطائفي ــ في التفكير من الطائفية إلى المواطنية، بمعنى الانتقال من الولاءات الضيقة إلى الولاء للدولة ككل دون أن يسبقه أي شكل آخر من أشكال الولاء أو الانتماء الطبقي للطائفة[147]. ومن ثم ظهور تقسيمات أفقية عميقة بدل التقسيمات العمودية العصبوية (طائفية أو إقليمية أو جغرافية)، وهو ما يعد من خصائص المجتمع المتطور، أي المستقر نسبيًا والمتوسع اقتصاديًا القادر على تعميق حركة الدمج الاجتماعي في نمط حياة واحدة، وبالتالي لا تقوم الوحدة الاجتماعية إذًا على إزالة كل تمايز ونزاع، ولكنها تقوم على تحويل التمايز من تمايز قاطع يشق المجتمع إلى جماعات كاملة الاختلاف تمنع أي حراك وتجعل الصراع على السلطة صراعًا ميكانيكيًا عصبويًا، إلى تمايز قائم على النزاع من أجل نموذج أو مثال واحد يحتذى به[148]. ومن ثم فإن القفز من الطائفية إلى الوطنية أو القومية، لا يمكن أن يتحقق عن طريق القوى الطائفية المتصارعة، بل من خلال تطور المجتمع المدني وقواه اللا طائفية الفعالة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا إذا تحققت عمومية التوافق بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية على صون الحريات، وتضييق شقة التفاوت الاجتماعي قدر المستطاع، بحيث تزول عوامل الشك بين الطوائف. وبالتالي فإن ذلك التوافق لا يمكن أن يبقى مرهونًا بإرادات طائفية، ولابد من ترجمته عمليا من قبل مؤسسات الدولة[149]. كما أن عبئا كبيرا يقع على نخبة أو صفوة المجتمع، إذ لابد أن تعمل على احتواء الاختلافات الثقافية بين الطوائف، وتحقيق التآلف والوفاق بينهما، والحرص على ألا يحدث صراع داخل المجموعات التي تنتمي لها[150].
- أن الطائفية هي تعبير عن واقع لا عقلاني ولا إنساني، وتغييره يقتضي الانتقال منه إلى واقع عقلاني إنساني، واقع يضع مشروع إنماء الإنسان موضع التطبيق، وإنماء لجوهره بكل مكوناته، وتحقيقًا لوطنيته بكل أبعادها ومقتضياتها. فكل إنماء لإنسانية الإنسان إنماء لوطنية العلمانية، وكل إنماء لوطنيته إنماء لإنسانيته وعقلانيته من جهة، واستجابة لحاجاته المادية والمعنوية من جهة ثانية[151].
- هناك وسائل أخرى يمكن أن تحد من العنف الطائفي وتضع حدًا للطائفية منها:

تحسين وسائل الاتصال والإعلام ورفع مستوى التعليم والتنمية الاقتصادية وتوفير كل الوسائل والسبل التي تساعد على تعايش الطوائف وترابطها[152]. ومن هنا يمكن القول إنه لا يمكن النظر إلى الطائفية وما ينتج عنها من مظاهر عنف واحتقان، بمعزل عن المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع، كالتعليم والإسكان والبطالة وتدني مستوى الخدمات بل وانعدامها في أحيان كثيرة. ولذلك ينبغي أن تكون الحلول الموضوعة شاملة، والنظرة إلى الإصلاح واسعة المدى[153]. بالإضافة إلى ذلك وجود أو توافر البيئة الداعمة والتربة الخصبة لنمو الطائفية وتجذرها في نفوس الأفراد، وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة التي تدعم هذا الشعور مثل التنشئة الأسرية، ودور العبادة ووسائل وأجهزة الإعلام المختلفة، إلى جانب العملية التعليمية بأكملها ودورها في إيقاظ الروح الطائفية في نفوس الطلاب بدلاً من إرساء روح التسامح والتعايش السلمي في المجتمع. وكلها مشكلات ينبغي التغلب عليها للوصول إلى مجتمع ليس بالضرورة خاليًا من الطائفية، وإنما لا يعاني من العنف والاحتقان والحروب الأهلية الناجمة عنها. هذا فضلاً عن ضرورة الإقلال من تواجد التجمعات السكانية المنعزلة والمنغلقة على نفسها حتى لا يساعد على استشراء النزعة الطائفية وتفاقمها داخل المجتمع وبين أفراده.

وبصفة عامة فإن ما يجب أن نؤكد عليه هو ضرورة سيادة ثقافة مجتمعية قائمة على قيم المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص واحترام الآخر. إن سيادة مثل هذه الثقافة يعد حلاً فعالاً للكثير من الصراعات الطائفية التي نعايشها جميعًا في مجتمعاتنا العربية. فقبول الآخر على سبيل المثال، وإيجاد مناطق مشتركة للتفاعل معه، أفضل بكثير من التناحر والاختلاف معه. ولتحقيق هذا الهدف يعول الكثير على مؤسساتنا الاجتماعية المختلفة، فبدلا من إذكائها للعصبية والطائفية والمذهبية، عليها أن ترسخ المبادئ سالفة الذكر. وأخيرًا لن يتحقق هذا الهدف إلا بخلق سياق ومناخ ثقافي واجتماعي وديني داعم لهذه القيم والمبادئ.

عاشراً- خاتمة الدراسة: نحو مجتمع إيجابي

أستلهم في خاتمة هذه الدراسة مقولة عالم الاجتماع الأمريكي "أميتاي اتزيوني" Amitai Etzioni حول: المجتمع الإيجابي، أي المجتمع الذي يملك مقدراته بيده، ويملك الوسائل والآليات التي يصنعها بنفسه ولنفسه. وبذلك يمكن أن يتحقق ما يطلق عليها اسم "التغير الاجتماعي المخطط" The Planned Social Change . وحقيقة الأمر، فإن التغير الاجتماعي المخطط والذي يتجه نحو المجتمع الإيجابي لا ينطلق من الصراعات الطائفية التي يشهدها مجتمعنا العربي، وإنما يعتمد على

"إعادة تربية" اجتماعية ونفسية إيجابية للجماهير. فالقوة لا ترتبط ــ في رأي اتزيوني ــ بالضرورة بالقهر، والمعارضة، والصراع، بل إنها على العكس من ذلك ترتبط بالتعاون والتضامن. فالقوة ــ التي نقصدها لمجتمعاتنا العربية ــ هي شكل من أشكال تعبئة الطاقات لخدمة الأهداف الاجتماعية، ولخدمة الانسجام الفكري والتعايش الديني والعقائدي.

إن النموذج الإيجابي الذي نسعى إلى بلوغه، نموذج قائم على نبذ الطائفية والالتفاف حول هدف اجتماعي أشمل وأعم، نموذج يستهدف تفتيت الذوات الفردية والذوات العرقية والإثنية والدينية، والتوجه مباشرة إلى ذات جمعية مجتمعية واحدة. نحن بحاجة إلى تفعيل ميكانيزمات التصحيح الذاتي لمشكلاتنا وأزمتنا الطائفية ذات الصناعة المحلية والعولمية. نحن بحاجة إلى قوة دفع اجتماعية لمواصلة الجهد والعمل لبناء مجتمع عربي لا طائفي إيجابي في التعامل مع طاقاته البشرية الخلاقة، يحترم التنوع والتعدد والاختلاف.

وفي هذا السياق، نعول كثيرًا على مؤسساتنا التربوية في مقدمتها الأسرة والمدرسة، كما نعول أيضًا على مؤسساتنا الدينية التي ينبغي أن تعيد صياغة خطابها الديني بما يتلاءم مع التحديات الطائفية المستجدة والمتغيرات السياسية شديدة التعقيد في الوقت الراهن. كذلك، على صناع القرار وراسمي السياسات في وطننا العربي دورا في تغذية وتعزيز هوية المجتمع نفسه عبر إشراك أفراد المجتمع في أعماله ونشاطاته المتعددة، ولا سيما المدنية، والتي تدعم نشر القيم المدنية القائمة على الحرية والمساواة والعدالة وقيم الاختلاف وقبول الآخر.

وعلينا أن ندرك أنه كلما زاد التقارب بين شرائح المجتمع العربي وفئاته المتعصبة، انخفضت حدة النزعة الطائفية. ويجب هنا تقوية علاقات الجوار وإذابة الحواجز الدينية والنفسية والاجتماعية الوهمية التي صنعناها وتفاعلنا من خلالها، بحيث أصبحت الشخصية العربية شخصية مقولبة طائفيًا: أسيرة وسجينة أفكارها وأيديولوجيتها ومذهبها الديني. وعلى الذات العربية الآن أن تتحرر من هذا القالب الطائفي الجامد، ولتنطلق نحو فضاء اجتماعي قائم على التحاور وفهم الآخر فهمًا صحيحًا، ومن ثم قبوله وتقبل أفكاره وتوجهاته ومعتقداته.

كما أن علينا أن ندرك أن هناك مقومات للتعايش بين البشر رغم اختلاف أديانهم وأعراقهم ومذاهبهم. **وأول هذه المقومات:** ضرورة كفالة الحقوق كاملة لكل أفراد المجتمع دون تمييز أو تجاهل طرف على حساب الآخر. فالسياسة العادلة هي التي تضمن تعايشا سلميا بين أفراد المجتمع المختلفين فيما بينهم دون استبعاد طرف وتمكين آخر، ودون اختصاص طرف بكافة الحقوق وحرمان آخر من هذه الحقوق. **وثاني هذه المقومات:** الاحترام المتبادل بين طوائف المجتمع

وأفراده، والاحترام المتبادل هنا نابع من عقد اجتماعي غير مكتوب موجود في "العقل الجمعي" collective mind الذي يوجه أفراد المجتمع. أما **المقوم الثالث:** فيتحدد في نشر ثقافة التعايش، تلك الثقافة التي تعظم من قيم الحوار وقبول الآخر، ثقافة قائمة على التسامح وليس التعصب. أما **المقوم الرابع** والأخير: فيتحدد في وجود رغبة حقيقية من قبل أفراد المجتمع تنظر نظرة إيجابية للآخر، فلا تقلل من شأنه أو من شأن عقيدته أو مذهبه أو ديانته، وهذه الرغبة الفردية لا بد أن تكون خالية من التحيز والتعصب والإجحاف والنفي للآخر.

المراجع والهوامش

1- محمد صديق، أثر العولمة على الهوية الإسلامية، لواء الشريعة الإسلامية أون لاين، أغسطس، 2010، ص 2.
2- أحمد مجدي حجازي، الثقافة العربية في زمن العولمة، دار قباء للنشر، القاهرة، 2008 ص 40.
3- ابتسام الهادي، العولمة وتأثيرها على الشباب العربي، مدونة مكتوب، 2007، ص 2.
4- نايف النبوي، التجمع الإنساني ضرورة حياتية، في: مدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2000، ص 70-71.
5- حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر "جدلية الاندماج والتنوع"، سلسلة إطروحات الدكتوراه، العدد(85)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2010، ص14.
6- نايف النبوي، مرجع سابق، ص72.
7- حسام الدين علي مجيد، مرجع سابق، ص36.
8- رشيد قويدر، الطائفية في مواجهة الدولة الوطنية، الحوار المتمدن، العدد 2833، 2009، ص 1.
9- عادل السنديوني، الطائفية السياسية في الوطن العربي، جريدة القاهرة، العدد 573، وزارة الثقافة، القاهرة، 2011، ص 1.
10- سعد الدين إبراهيم، تأملات في مسألة الأقليات. دراسة (د)، مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، دار سعاد الصباح، الكويت، 1992، ص37.
11- سركيس أبو زيد، القومية والطائفية، مجلة تحولات، العدد الرابع والثلاثون، 2008، ص 2.
12- عادل محمد زكي صادق، الوحدة الوطنية في قبرص، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1980، ص165.
13- شادي أحمد محمد عبد الوهاب منصور، أثر الطائفية على النظام السياسي: دراسة حالة العراق في الفترة من عام 2003 إلى عام 2007، رسالة ماجيستير، ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2009، ص18.
14- عادل محمد زكي صادق، مرجع سابق، ص163-164.
15- برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبلية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1990، ص ص 5-6.
16- عبد الوهاب بدرخان، الانقسامات المذهبية والتوترات الطائفية في الواقع العربي المعاصر: الأسباب والتداعيات، مجلة شؤن عربية، العدد144، شتاء 2010، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص34.
17- برهان غليون، مرجع سابق، ص5.
18- محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي. دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة 1945-1985، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1988، ص21.
19- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص ص39-40.
20- انظر هادي محمود:" الأحوال الشخصية وتكريس الطائفية"، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: www.iragmemory.org/inp/category-view
21- هاني خميس، النظرية النقدية والتكنولوجيا في المجتمع الإنساني المعاصر، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الرابع، يوليو، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2009، ص 161.

22- حيدر إبراهيم علي، قضايا الحرية والأقليات في الوطن العربي، في: أزمة الأقليات في الوطن العربي. حوارات لقرن جديد، دار الفكر، دمشق، ط1، 2002، ص16.
23- See: Brian McClinton, Uprooting Sectarianism, reports on a CSI – Crime Scene Inactivity, Humanism Ireland, No 124, September-October 2010, p.p.4-5.
24- شادي أحمد محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 19-22.
25-See: Maeve Cooke ,Five Arguments for Deliberative Democracy, Political Studies, Vol.48,200,p.p.947-949.
26- أحمد زايد، علم الاجتماع. النظريات الكلاسيكية والنقدية، دار النصر، 2009، ص 138.
27- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص20.
28- راجع في هذا الصدد: مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مراجعة وتقديم محمد الجوهري، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2002.
29- B. J. Biddle, Recent Developments in Role Theory , Annual Review of Sociology, Vol. 12, August, 1986,p.1.
30- سهام فوزي حسين، التنوع الإثني والمذهبي والأمن القومي. دراسة حالة العراق بعد إبريل 2003، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2008، ص ج.
31- عبد الحكيم أبو اللوز، الحركات السلفية في المغرب (1971-2004) بحث انثروبولوجي سوسيولوجي، سلسلة إطروحات الدكتوراه، العدد(79)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص52.
32- محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص195.
33- Socialist Party of Great Britain, Historical Materialism A Socialist Analysis of the Materialist Conception of History,1975,p.3.
34- المرجع السابق، ص197-198.
35- محمد نصر، جميل هلال، قياس رأس المال الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (مارس)، 2007، ص ص 7-8.
36- خالد كاظم أبو دوح، عرض كتاب: رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، الحوار المتمدن، العدد 1755، 2006، ص 1.
37- See: Putnam. D, Robert, Bowling alone: The Collapse and Revival of American Community, U.S.A ,Harvard University Press,2002 pp.63.65.
38- إنجي محمد عبد الحميد، دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، سلسلة أبحاث ودراسات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، القاهرة، 2010، ص 8.
39- أحمد زايد وآخرون، رأس المال الاجتماعي لدى الشرائح المهنية من الطبقة الوسطى، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2006، ص 5.
40-Michael Woolcock Deepa Narayan, Social Capital: Implications for Development Theory, Research, and Policy, The World Bank Research Observer, vol. 15, No. 2,August, 2000, pp. 225–229.
41- George Ritzer, Encyclopedia of Social Theory, Vol. 1,Sage 2- Publications , London ,2005 ,P.p.167-168.

42- إنجي محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 54-55.
43- على ليلة، رأس المال الديني والقيمة المضافة للفعل الإنساني، مجلة الديمقراطية، العدد 26، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، القاهرة، 2007، ص ص 42-43.
44- خالد كاظم أبو دوح، رأس المال الديني وتنمية المجتمعات العربية، مجلة التسامح، العدد الثالث والعشرون، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سلطنة عمان، 2008، ص 3.
45- شادي أحمد محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص 10-30.
46- سهام فوزي حسين، مرجع سابق، ص ص 5-20.
47- أحمد محمد هادي دغار. بعنوان: أثر المتغيرات القبلية والحزبية على الانتخابات النيابية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، ص ص 6-18.
48- رانيا محمد بديع سربية، سياسات المصالحة والصراعات الإثنية. أزمة التكامل (1989-1999)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2003، ص ص 3-13.
49- جمال عبد الجواد موسى. بعنوان: الانقسامات الأولية وبناء الديموقراطية في السودان، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1990، ص ص 2-10.
50- Ali Jawad, The Myth of Sectarianism in the "New Middle East", Global Research, April, 2009,pp.2-3.
51 - Mukhtar Ahmad Ali, Sectarian Conflict in Pakistan: A Case Study of Jhang, RCSS Policy Studies 9,Regional Centre for Strategic Studies,2000,pp.4.8.
52- Hassan Abbas, Shiism and Sectarian Conflict in Pakistan: Identity Politics, Iranian Influence, and Tit-for-Tat Violence, Occasional Paper, Combating Terrorism Center, September, 2010.
53-Linda Nicholson, ELIGIOUS DISCRIMINATION & SECTARIANISM IN SCOTLAND: A BRIEF REVIEW OF EVIDENCE (2002-2004), Central Research Unit, March 2002,pp.3-4.
54-Marie Smyth and Ruth Moore, Researching Sectarianism, Three Conference Papers on Aspects of Sectarian Division - 'Researching Sectarianism, the University of Ulster., 2001,pp.1-4.
55- برهان غليون، مرجع سابق، ص17.
56- أحمد محمد هادي دغار، مرجع سابق، ص30.
57- عبد الوهاب بدرخان، مرجع سابق، ص34.
58- شحاتة محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003-2008) دراسة مقارنة، مجلة المستقبل العربي، العدد 387 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مايو، 2011، ص ص 34-38.
59- محمد صلاح الدين حنفي، الدين والمجتمع: دراسة التأويل الشعبي للدين عند المصريين، الزعيم للخدمات المكتبية، القاهرة، 2010، ص123.
60- أنس الشابي، التطرف الديني في تونس. نقد الفكر والممارسة، تونس، ط1، 1991، ص38.
61- عبد الستار الطويلة، حكومة مدنية أم دينية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1996، ص80.
62- المرجع السابق، ص167.

63- حامد طاهر، ظاهرة التطرف الديني: التشخيص والحل، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 2005، ص12.
64- أحمد علي، من يزرع الطائفية، مركز الدراسات الاشتراكية، مصر، 2011، ص 1.
65- رشيد عمارة ياس الزيدي، أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال، في: استراتيجية التذمر: آليات الاحتلال الأمريكي للعراق ونتائجه(الطائفية، الهوية الوطنية، السياسيات الاقتصادية)، سلسلة كتب المستقبل العربي(49)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2006، ص51.
66-المرجع السابق، ص51.
67- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص150.
68- رشيد عمارة ياس الزيدي، مرجع سابق، ص59-60.
69- فرهاد إبراهيم، الطائفية والسياسة في العالم العربي ــ نموذج للشيعة في العراق. رؤية نقدية في موضوع الدين والسياسة في المجتمع العربي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1996، ص270.
70- رشيد عمارة ياس الزيدي، مرجع سابق، ص60.
71- المرجع السابق، ص61-62.
72- سهام فوزي حسين يحيى، مرجع سابق، ص63.
73- رشيد عمارة ياس الزيدي، مرجع سابق، ص65.
74- عمارة ديوب، الطائفية في الكويت: هل من حل، الحوار المتمدن، العدد 2221، 2008، ص 1.
75- داود البصري، الفتنة الطائفية في الكويت وتحديات البناء الوطني، جريدة السياسة، 2009/9/4.
76- شبكة النبأ، شيعة الكويت والطموح للحصول على المواطنة الحقيقية الكاملة، شبكة النبأ المعلوماتية، 2007، ص 2.
77- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، 156-157.
78- ريتا فرج، اللا دولة في العالم العربي: جدل الطائفية والعشائرية، القدس العربي: مدارات، السنة الثانية والعشرون، العدد 6561 ، يوليو، 2010، ص 18.
79- حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص156-157.
80-عبد العزيز قباني، العصبية . بنية المجتمع العربي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1997، ص183.
81- راجع في هذا الصدد: مسعود ضاهر، الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية، دار الفارابي، لبنان، 2009.
82- انظر: وهيب معلوف، مراجعة تاريخية للطائفية من ميشيل شيما إلى مهدي عامل http://www.al.akhbar.com/node/7770
83- حسان علي حلاق، الاتجاهات الطائفية في لبنان 1918-1943. بحث وثائقي لفهم المشكلات اللبنانية المعاصر، بيروت 1979، ص8.
84- حيدر إبراهيم علي، مرجع سابق، ص101.
85- رمضان المبارك، لبنان من عبثية الطائفة ومكر المستعمرين إلى حضارة الإسلام: المشكلة والحل، أيلول، 2008، ص 45.
86- رانيا محمد بديع سربية، مرجع سابق، ص331-335.
87- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص161.
88- أحمد محمد هادي دغار، مرجع سابق، ص105-106.
89- المرجع السابق، ص110.

90- سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص163-164.
91- جمال عبد الجواد موسى سلطان، مرجع سابق، ص41.
92- المرجع السابق، ص98-99.
93- زهير سالم: كيف يصنع العلويون في سوريا مستقبلهم الوطني، الراصد، جولة الصحافة، العدد الثالث والأربعون، محرم 1428 ه.
94- فهمي هويدي، المفترون. خطاب التطرف العلماني في الميزان، دار الشروق، القاهرة، ط3، 2005، ص238.
95- عبد الوهاب بدرخان، مرجع سابق، ص41.
96- المرجع السابق، ص41-42.
97- هادي محمود، مرجع سابق،
98- فهمي هويدي، مرجع سابق، ص225.
99- هادي محمود، مرجع سابق، ص ص 8-12.
100- سركيس أبو زيد، مرجع سابق، ص 5.
101- رشيد عمارة ياس الزيدي، مرجع سابق، ص57.
102- برهان غليون، مرجع سابق، ص68.
103- المرجع السابق، ص37.
104- ياسين الحاج صالح، صناعة الطوائف: الطائفية بوصفها استراتيجية سيطرة سياسية، مجلة الآداب، دمشق، 2007، ص ص 38-39.
105- علي الزغبي، التمايز المذهبي وعلاقات الزواج، مجلة المجلة، العدد: 1026، 10 أكتوبر،1990 .
106- لمزيد من التفاصيل حول التنشئة الاجتماعية راجع: عدنان الأمين، التنشئة الاجتماعية وتكوين الطباع، المركز الثقافي العربي، 2005.
107- رعد حافظ سالم، التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، ط1، 2000، ص ص70-71.
108- راجع في هذا الصدد المرجع التالي: لورانس أي، هاريزون وصموئيل بي هنتنجتون، الثقافات وقيم التقدم، ترجمة: شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005.
109- على الوردي، شخصية الفرد العراقي. بحث في نفسية الشعب العراقي على ضوء علم الاجتماع الحديث، منشورات دار ليلى. لندن، ط،2001، ص62.
110- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2004، ص59.
111- أحمد محمد هادي دغار، مرجع سابق، ص108.
112- martin matry, Scott Appleby, Fundamentalisms observed (the fundamentalism project), Chicago: University of Chicago press, 1994.
113- أحمد محمد هادي دغار، مرجع سابق، ص ص 109-111.
114- عادل محمد ذكي صادق، مرجع سابق، ص145.
115- فهمي هويدي، مرجع سابق، ص237.
116- عبد الرحيم عبد الهادي، الفتنة الطائفية بين المسلمين والأقباط في مصر ودور انجلترا في إحداثها(1908-1911)، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1995، ص48.
117- Ali AL-Zuabi, urbanization and tribalism, unpublished Dissertation. Dep. of Anthropology. Wayne state University Detroit, Michigan
118- سهام فوزي حسين، مرجع سابق، ص69.

119- انظر في هذا الصدد: برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، شركة الفجـر للطباعـة والنشر، القاهرة، 1988.
120- عادل محم زكي صادق، مرجع سابق، ص169-170.
121- انظر: يوسف أبو سيف، المشكلة الطائفية في مصر، مركز البحوث العربية للدراسات والتسـويق، القاهرة، 1988.
122- راجع المصدر التالي: نيقولاوس فان دام، الصراع على السلطة في سوريا : الطائفية والإقليميـة والعشائرية في السياسة 1961-1994، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2003.
123- Ali AL-Zuabi, tribal solidarity as reflected in the Kuwaiti National Election, un published thesis, Dep. Of Anthropology, Ball state university, Indian, 1994.
124- عزمي عاشور، الدولة الوطنية في مواجهة الطائفية، مركز إنماء للبحوث والدراسات، 2011، ص 1.
125- المرجع السابق، ص 2.
126- برهان غليون، العولمة وأثرها على المجتمعات العربية، ورقة مقدمة إلى خبراء اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا حول: تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية ، بيـروت، 2005، ص 9.
127- شفيق الغبرا، الطائفية في الواقع العربي: إشكالية السنّة والشيعة، منبر الحرية، 5 أكتوبر/ تشرين الأول، 2010، ص 1.
128- حامد طاهر ، مرجع سابق، ص11.
129- عادل محمد ذكي، مرجع سابق، ص165.
130- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق، ص18.
131- سيد عويس، لا للعنف: دراسة علمية في تكوين الضمير الإنساني، مهرجان القراءة للجميع، مكتبة الأسرة. سلسلة الأعمال الفكرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2002، ص29.
132- حامد طاهر، مرجع سابق، ص12.
133- سهام فوزي حسين، مرجع سابق، ص47.
134- محمود عبد الفضيل، مرجع سابق، ص198-201.
135- عبد العزيز قباني، مرجع سابق، ص232-234.
136- حامد طاهر، مرجع سابق، ص13.
137- جاد شعبان، التكلفة الاقتصادية للطائفية في لبنان، أربيان بيزنس، 2011.
138- برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبلية، مرجع سابق، ص ص 28-30.
139- المرجع السابق، ص42.
140- برهان غليون، نظام الطائفية من الدولة إلى القبلية، مرجع سابق، ص 5.
141- عبد العزيز قباني، مرجع سابق، ص 186.
142- المرجع السابق، ص ص 196-200.
143- راجي عنايت، ثورة حضارية زاحفة. وماذا عن مستقبل مصر؟ دار الهلال، القاهرة، ط1، 1984، ص123.
144- محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي. قضايا الفكر العربي(1)، سلسلة الثقافـة القومية(25)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1999.
145- جمال بدوي، الفتنة الطائفية في مصر، جذورها وأسبابها. دراسة تاريخية ورؤية تحليلية، الزهـراء للإعلام العربي، القاهرة، ط1، 1992، ص 121.

146- فهمي هويدي، مرجع سابق، ص 227.
147- شادي أحمد محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص190.
148- برهان غليون، المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات، مرجع سابق، ص ص 15-18.
149- رانيا محمد بديع سربية، مرجع سابق، ص 256.
150- عادل محمد زكي صادق، مرجع سابق، ص 166.
151- عبد العزيز قباني، مرجع سابق، ص 213.
152- عادل محمد زكي صادق، مرجع سابق، ص 166.
153- حامد طاهر، مرجع سابق، ص 46.